التقرير السنوي

٢٠١٦م / ١٤٣٧هـ

المجلس النقدي الخليجي

Gulf Monetary Council

التقرير الثاني

٢٠١٦م / ١٤٣٧هـ

المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٦ م	**٤**
كلمة رئيس مجلس الإدارة	**٥**
الباب الأول: البناء المؤسسي وأنشطة المجلس النقدي الخليجي	**٦**
المقدمة	٧
أهداف ومهام المجلس النقدي الخليجي	٨
مجلس الإدارة	٨
البناء المؤسسي والتنظيمي	٩
أنشطة المجلس النقدي الخليجي	١٢
الباب الثاني: نبذة عن اقتصادات الدول الأعضاء	**١٦**
نظرة عامة	١٧
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	١٩
قطاع النفط والغاز	٢٣
معدلات التضخم ومستويات الأسعار المحلية	٢٦
المالية العامة	٢٩
تمويل العجز المالي والدين العام	٣٢
ميزان المدفوعات	٣٣
تحركات أسعار الصرف	٣٦
القطاع النقدي والتطورات النقدية	٣٨
القطاع المصرفي	٤١
السياسة النقدية	٤٦
الأسواق المالية	٤٧
الملحق الإحصائي	**٤٨**

أعضاء مجلس الإدارة

لعام ٢٠١٦م

معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ رشيد بن محمد المعراج
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الدكتور محمد بن يوسف الهاشل
عضو مجلس الإدارة

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر المجلس النقدي الخليجي أن يصدر التقرير السنوي لعام ٢٠١٦م، وهو الإصدار الثاني ضمن سلسلة التقارير السنوية التي يعدها المجلس ويتم نشرها بصفة دورية، ويتضمن التقرير السنوي عرضاً لمسيرة العمل والإنجاز في المجلس النقدي بالإضافة إلى أحدث التطورات الاقتصادية في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م.

الجزء الأول من التقرير السنوي يستعرض جهود المجلس النقدي الرامية الى استكمال البناء المؤسسي والتنظيمي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦م، وأما الجزء الثاني فيتناول أهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي خلال العام ٢٠١٦م بمختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الحقيقي والعام بالإضافة إلى القطاع الخارجي والنقدي. يلي ذلك، الملحق الإحصائي الذي يحتوي على الإحصاءات والبيانات الاقتصادية الواردة في التقرير ضمن سلاسل زمنية (٢٠١٠-٢٠١٦م). ويعتمد التقرير بصورة رئيسية على الإحصاءات والبيانات الاقتصادية الصادرة عن البنوك المركزية الوطنية، إضافة إلى البيانات الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

ويصدر هذا التقرير في ظل ظروف وأوضاع اقتصادية تشهد تحولاً في الاتجاهات الرئيسية في مختلف الجوانب الاقتصادية وعلى مستوى جميع الدول الأعضاء، حيث استمر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام ٢٠١٦م، لينعكس ذلك سلباً على كل من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة ومساهمة قيمة الصادرات النفطية في ميزان المدفوعات. هذا وفي ظل تلك التغيرات الاقتصادية، تباطأ معدل الزيادة في السيولة المحلية في الجهاز المصرفي، في حين سجلت أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية ارتفاعاً نسبياً في ضوء الإجراءات والتدابير المالية المتخذة.

وأود أن أشكر البنوك المركزية الوطنية في الدول الأعضاء على حسن تعاونها وتوفيرها الإحصاءات والبيانات اللازمة لإعداد وإتمام التقرير السنوي. كما أشكر جميع منسوبي المجلس على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير السنوي.

الدكتور/ أحمد بن عبدالكريم الخليفي
رئيس مجلس الإدارة

الباب الأول

البناء المؤسسي وأنشطة المجلس النقدي الخليجي

مقدمة

منذ قيـام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام ١٩٨١م، وفكرة إصدار العملة الخليجية الموحدة تعتبر هدفاً منشوداً، وتم التأكيد على ذلك في الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لعام ٢٠٠١م، وجاءت موافقة المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة الثانية والعشرين (مسقط، ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ م) على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي لتعد الانطلاقة الحقيقية لمشروع الاتحاد النقدي.

تلى ذلك خطوات مشتركة ومتسارعة لتحقيق هذا الهدف، والتي توجت بإقامة المجلس النقدي الخليجي في ٣٠ مارس ٢٠١٠م. وقد أقر المجلس الأعلى البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة والقاضي بتطبيق الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية عام ٢٠٠٢م، وأن تنظر وتبحث الدول الأعضاء في مجموعة من معايير التقارب المالية والنقدية، وفي نهاية العام ٢٠٠٢م، انتهت الدول الأعضاء من ربط أسعار صرف عملاتها الوطنية بالمثبت المشترك (الدولار الأمريكي) تطبيقاً لقرار المجلس الأعلى المشار إليه. وفي عام٢٠٠٥م، اعتمد المجلس الأعلى المعايير المبدئية للتقارب الاقتصادي بالإضافة إلى تفويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال بحث معايير الأداء الاقتصادي، بما فيها النسب المتعلقة بهذه المعايير، ومكوناتها وكيفية احتسابها، والوصول إليها. كما اتفقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها المشترك الخامس (أكتوبر ٢٠٠٥م) على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي وأن تكون هذه السلطة مستقلة في قراراتها، وأن تبدأ على شكل مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي.

وفي مايو ٢٠٠٧م، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها الثالث والسبعين النسب الخاصة بمعايير التقارب والمراد تحقيقها وكيفية حسابها والوصول إليها وذلك بتفويض من المجلس الأعلى كما سبق ذكره. وقد اعتمد المجلس الأعلى في عام ٢٠٠٨م اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، على أن تقوم الدول الأعضاء بالمصادقة على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن تمهيداً لإقامة المجلس النقدي وتمكينه من القيام بمهامه وفي العام الذي يليه تم اختيار مدينة الرياض مقراً دائما للمجلس النقدي الخليجي.

كما تم في يونية ٢٠٠٩م، التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بالـدول الأعضاء بالاتحاد النقدي وهي: مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، ودولة الكويت. وفي يناير ٢٠١٠م، استكملت دول المجلس الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي، ودخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز النفاذ في ٢٧ فبراير ٢٠١٠م وفي ٢٧ مارس ٢٠١٠م، دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز النفاذ.

أهداف ومهام المجلس النقدي الخليجي

منذ التأسيس والمجلس النقدي الخليجي مستمر في أعماله وجهوده الحثيثة الرامية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية لتمكين المجلس من القيام بالمهام الأساسية الموكلة إليه في الاتفاقية ونظامه الأساسي. ويهدف المجلس النقدي وبصفه أساسية -كما نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي -إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية، والقيام بما يلي:

١. تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي.
٢. تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي.
٣. متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية للجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك.
٤. تحديد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية.
٥. تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي.
٦. الإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات المعدنية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة.
٧. التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة.
٨. متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديداً فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي.
٩. يحدد في ضوء ذلك البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.
١٠. التوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة.

مجلس الإدارة

تتألف عضوية مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي من محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ويكون لمجلس الإدارة رئيس ونائب للرئيس. ويتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات الكاملة لتحقيق الأغراض التي من أجلها أنشئ المجلس النقدي. ويختار مجلس الإدارة من بين أعضائه في أول اجتماع له رئيساً ونائباً للرئيس لمدة سنة واحدة تبدأ في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام، ويكون اختيار الرئيس ونائب الرئيس وفق الترتيب الهجائي للدول الأعضاء. ويكون الرئيس هو المتحدث باسم المجلس وممثل له، وله أن يفوض أحد الأعضاء أو الرئيس التنفيذي بعد موافقة مجلس الإدارة.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بصفة دورية منذ التأسيس بما لا يقل عن ستة اجتماعات في السنة سعياً لتحقيق الأهداف والمهام المنوطة به والتي تتضمن الإعداد والتهيئة فنياً ومؤسسياً لإنشاء البنك المركزي الخليجي والذي يتمثل هدفه الأساسي في تحقيق استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وكذلك تتضمن مهامه رسم وتنفيذ السياسة النقدية للعملة الموحدة وسياسة سعر صرفها وتحديد موعد إصدارها. وقد عقد مجلس الإدارة حتى نهاية عام ٢٠١٦م ثلاثة وأربعين اجتماعاً ابتداءً من اجتماعه الأول في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم الثلاثاء ٣٠ مارس ٢٠١٠م حتى اجتماعه الثالث والأربعين يوم الأربعاء ١٦ نوفمبر ٢٠١٦م بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية.

البناء المؤسسي والتنظيمي

١ الإطار القانوني والمؤسسي للاتحاد النقدي:

انطلاقاً من أهداف النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس وصولاً للوحدة واستناداً إلى الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون (٢٠٠١م)، والتي تنص على إقامة اتحاد نقدي بين دول المجلس وتوحيد العملة، فقد اعتمدت الدول الأعضاء اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي، وبهذا تكون قد أرست دعائم البنية التشريعية، حيث يتمثل قوام الاتحاد النقدي في قوة بنيته التشريعية، وتعتبر اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس نقطة انطلاق ملائمة للاتحاد النقدي، ويوفران مرونة كافية لتنفيذ المهام الواردة بهما.

٢ الاستقلالية والحصانات:

ضمنت اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي الاستقلال الكامل للمجلس في أداء مهامه وواجباته إذ نصت المادة الخامسة عشر من اتفاقية الاتحاد النقدي على أن: «يحظر على أي من أجهزة مجلس التعاون والجهات الحكومية توجيه أية تعليمات إلى البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية ولأي عضو من أعضاء أجهزتها التنفيذية من شأنها التأثير على أدائها لواجباتها ومهامها بموجب هذه الاتفاقية ونظمها الأساسية، وعلى تلك الأجهزة والجهات الحكومية والعامة التعهد باحترام هذه المبادئ وعدم التأثير بأي شكل من الأشكال على أعضاء الأجهزة التنفيذية المشار إليها أثناء ممارستهم لوظائفهم». كما نصت المادة السابعة من النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي على أن: « يحظر على المجلس النقدي وعلى أي عضو من أعضاء مجلس إدارته وجهازه التنفيذي تلقي أية تعليمات أو توجيهات، من شأنها التأثير على أداء واجباتهم ومهامهم الموكلة إليهم بموجب هذا النظام، من أي من أجهزة مجلس التعاون أو حكومات الدول الأعضاء أو من الغير».

كما تنص المادة الثالثة والعشرين على تمتع البنك المركزي بالحصانات والامتيازات اللازمة لتحقيق أهدافه وتنص المادة على أن: « يتمتع البنك المركزي وأجهزته وموظفوه في الدول الأعضاء بالامتيازات والحصانات اللازمة لتحقيق أهدافه والقيام بمهامه طبقاً لاتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون، على أن يبرم البنك المركزي عند إنشائه اتفاق مقر مع دولة المقر يحدد فيه امتيازاته وحصاناته على وجه التفصيل، وتسري هذه الامتيازات والحصانات على المجلس النقدي عند مباشرته لمهامه ووظائفه. والذي تم النص عليه في المادة السادسة عشر من النظام الأساسي للمجلس النقدي وهي: «طبقاً للمادة (٢٣) من الاتفاقية يتمتع المجلس النقدي وأعضاء مجلس إدارته ولجانه وكذلك موظفوه بالامتيازات والحصانات المطلوبة لقيامهم بوظائفهم وفقاً لأحكام تلك المادة، وللمجلس إبرام اتفاقية مقر مع دولة المقر تنظم العلاقة بينهما». والتي بالفعل تم إبرامها ومشار إليها لاحقاً.

البناء المؤسسي والتنظيمي

٣ البناء المؤسسي:

استكمل المجلس عملية البناء المؤسسي للمجلس النقدي الخليجي وحرص على الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الدولية لتحقيق المتطلبات الأساسية لمرحلة البناء وفقاً لأعلى المستويات، آخذاً في الحسبان المتغيرات المستقبلية، وقد تم التعاقد مع أحد البيوت الاستشارية العالمية للمساعدة في وضع البناء المؤسسي للمجلس النقدي الخليجي طبقاً للشروط المرجعية التي وضعها مجلس الإدارة لإعداد الدراسات الخاصة بالأنشطة التأسيسية وتفاصيل مخرجاتها والبرنامج الزمني، وقد شمل البناء المؤسسي كلاً من الاستراتيجية، والتصميم والهيكل التنظيمي، والسياسات والإجراءات الإدارية، وسياسة الحوكمة والرقابة الداخلية، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات، إضافة إلى الجوانب القانونية لعمل المجلس.

وفي مجال السياسات والإجراءات الإدارية والرقابة الداخلية، فقد تم وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بكل من السياسات المحاسبية، والرقابة المالية، ورأس المال والموازنة، والتخطيط الاستراتيجي، وحفظ السجلات وأرشفتها، إضافة إلى صيانة وأمن المبنى. من جانب آخر، يحرص المجلس النقدي الخليجي على وضع مجموعة من الأدلة التنظيمية المتعلقة بكل من النظام الأساسي لمجلس الإدارة، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، وميثاق أخلاقيات وسلوكيات العاملين بالمجلس، وهيكل الصلاحيات الإدارية والمالية، وتقييم الأداء، وإطار عمل التعاون والمشاركة بين المجلس النقدي والبنوك المركزية الوطنية، إضافة إلى المتطلبات اللازمة لإعداد التقارير الداخلية والخارجية. إلى جانب ذلك، وفيما يتعلق بالموارد البشرية ، فقد تم إعداد دليل الموارد البشرية، وهيكل الدرجات الوظيفية والأجور والمزايا الوظيفية، وسياسة المكافآت، وسياسة تقييم أداء العاملين، وتقييم الكفاءة، والتدريب والتطوير الوظيفي، إضافة إلى سياسة التوظيف.

وقد اعتمد مجلس الإدارة تباعاً مخرجات الدراسة ويتم العمل بها لتحقيق استراتيجية المجلس النقدي ورسالته المتمثلة في الإعداد لتأسيس البنك المركزي الخليجي وفقاً للأهداف والمهام الموضحة في اتفاقية الاتحاد النقدي، والنظام الأساسي للمجلس النقدي وممارسة دور قيادي في استكمال الاتحاد النقدي، وبناء مؤسسة بارزة قادرة على التحول إلى بنك مركزي خليجي في المستقبل.

من جانب آخر، وعلى صعيد الموارد البشرية واصل المجلس جهوده لاستقطاب الكوادر الفنية المميزة، حيث تم تعيين الكفاءات ليصبح إجمالي عدد الموظفين حالياً ٢٤ موظفاً. وفيما يتعلق بتقنية المعلومات، قام المجلس النقدي الخليجي بوضع السياسات اللازمة لبناء نظام تقنية المعلومات من أجل تحقيق أهداف المجلس وحرصاً على مواكبة أحدث التقنيات في عملية الأتمتة فقد تم الانتهاء من مشروع مركز البيانات والبنية التحتية التقنية، ومشروع استضافة مركز البيانات وإدارة الخدمات، ومشروع تخطيط موارد المؤسسات حيث تم تطبيق نظام الإجراءات المالية ونظام المشتريات ونظام الموارد البشرية، إضافة إلى مشروع البوابة الإلكترونية وأنظمة الحاسب الآلي.

بالإضافة إلى ذلك، يكثف المجلس حاليًا جهوده في الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بالمجلس النقدي الخليجي لتحديد أهم القضايا والمتطلبات القانونية خلال مختلف مراحل تطور المجلس النقدي الخليجي، وذلك من خلال مراجعة الأنظمة والقوانين والتشريعات الوطنية، والاعتراف الدولي، والمزايا والحصانات، وإجراءات إنفاذ القانون، إضافة إلى الجوانب القانونية المتعلقة بالعملة الموحدة.

البناء المؤسسي والتنظيمي

٤ **استراتيجية المجلس النقدي الخليجي:**
حددت استراتيجية المجلس النقدي الخليجي، والتي أقرها مجلس الإدارة عام٢٠١٦م، رؤية ومهام المجلس، والخيارات الاستراتيجية لعمله ونطاق رسالته واختصاصاته وأهدافه، وسيتم تحقيق هدف إنشاء البنك المركزي الخليجي على ثلاث مراحل، تتمثل المرحلة الأولى في البناء المؤسسي والمرحلة الثانية في التهيئة والتجهيز فيما تمثل المرحلة الأخيرة الإعداد للتحول للبنك المركزي الخليجي. تمثل كل مرحلة تغيراً في دور وتطور المجلس النقدي الخليجي والصلاحيات التي يمكنه ممارستها في الإعداد للبنك المركزي الخليجي.

٥ **خطة المجلس متوسطة الأجل:**
بعد استكمال مرحلة البناء المؤسسي للمجلس، انتقل العمل في المجلس النقدي إلى التركيز على تنفيذ الأهداف والمهام المناطة به في اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي، حيث تم وضع الخطة الفنية متوسطة الأجل (ثلاث سنوات) والأخذ بالحسبان التغيرات والتطورات الاقتصادية على الساحة الدولية ، وتم استعراض هذه الخطة مع مجلس الإدارة حيث وجّه بأهمية تنفيذ الخطة عن طريق العمل داخلياً والاستعانة بالخبرات الخارجية (outsourcing)، حيث تم ربط أهداف الخطة متوسطة الأجل باستراتيجية المجلس التي من شأنها أن تحقق أهدافه في تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية والأهداف الفرعية المصاحبة لها الواردة في المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس النقدي. وتشمل خطة عمل المجلس تكوين فرق عمل على مراحل (خلال الثلاث سنوات القادمة) في السياسة النقدية وأسعار الصرف، والاستقرار المالي والإشراف المصرفي، وتحليل السياسة المالية ومعايير التقارب، والأطر والتشريعات، والإحصاءات، والعمليات وأنظمة المدفوعات، والتخطيط للعملة، والأطر التنظيمية للتقارير المالية، والأبحاث والتقارير، مع الاستعانة بالمنظمات الدولية لإعداد الدراسات اللازمة بالتعاون مع المجلس في هذه المرحلة.

أنشطة المجلس النقدي الخليجي ومتطلبات المرحلة القادمة

يعمل المجلس لتحقيق أهدافه التي نصت عليها الاتفاقية من خلال الدمج بين الاعتماد على إمكانياته الداخلية والاستفادة من علاقاته الخارجية بالمنظمات الدولية خاصة في هذه المرحلة التي لازال المجلس يبني قدراته الفنية باستقطاب الكفاءات البشرية اللازمة للقيام بمهامه. ولذا تم إنجاز بعض الدراسات والتقارير داخلياً بينما تم التعاقد مع الجهات الدولية المتخصصة بالتعاون مع المجلس للقيام بالدراسات التي لا تتوفر كفاءات بشرية كافية للقيام بها في الوقت الحالي مما يساهم في تطوير الكفاءات البشرية للمجلس وسد العجز في الأجل القصير لتمكين المجلس من القيام بدوره بكفاءة عالية.

قام المجلس النقدي الخليجي ببذل جهودٍ حثيثة لبناء علاقات تعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بطبيعة عمل المجلس وفتح قنوات اتصال معها. وتم خلال عام ٢٠١٦م، توقيع مذكرات تفاهم مع كل من: صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والبنك المركزي الأوروبي لوضع إطار عمَل لتبادل المعلومات، والتعاون الفني بين الجهتين وإقامة الندوات وتبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ويجري الآن الإعداد لمذكرة تفاهم بين المجلس والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك بين المجلس والبنك المركزي الألماني.

ويتم التنسيق حالياً بين المجلس والمركز الإحصائي الخليجي للتعاون لتطوير الإحصاءات النقدية. كما أنه تم التنسيق بين المجلس وصندوق النقد العربي للتعاون في المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

١ البنك المركزي الأوروبي:

قام المسؤولون في المجلس النقدي الخليجي في عام ٢٠١٥م بزيارة البنك المركزي الأوروبي في مدينة فرانكفورت بألمانيا، وتم عمل لقاءات مع معالي رئيس البنك المركزي الأوروبي وتم خلالها بحث سبل التعاون وتوقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين للتعاون الفني وتبادل الخبرات والمعلومات. وتمت مقابلة كبار المسؤولين في البنك المركزي الأوروبي ومناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بعمل الاتحاد النقدي من خلال المشاركة في محاضرات وورش عمل على مدى يومين.

كما قام المجلس في عام ٢٠١٦م، بتنظيم ندوة بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي في مدينة الرياض، تم خلالها التطرق لجوانب الأزمة المالية وما بعدها وتأثيرها على الاتحاد النقدي، والدروس المستفادة من التجربة الأوروبية للاتحاد النقدي الخليجي وبالأخص من أزمة اليورو في ٢٠١١م. كما تم مناقشة التحديات والأزمات التي مرت بها منطقة اليورو، والتحديات التي تواجه القطاعات المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي. بالإضافة لعرض المكونات الرئيسية لإقامة الاتحاد النقدي في أوروبا من الناحية القانونية والإطار المؤسسي وعملية التقارب الاقتصادي قبل إصدار العملة الأوروبية وكذلك تم استعراض موضوع بناء البنية الأساسية للسوق المالية للاتحاد النقدي، ومناقشة التحديات والدروس المستفادة.

أنشطة المجلس النقدي الخليجي ومتطلبات المرحلة القادمة

٣ خطة العمل مع صندوق النقد الدولي:

بعد توقيع مذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦م، تم الاتفاق على آليات التعاون المشترك. وانطلاقاً من الخطة متوسطة الأجل للمجلس قام الجهاز التنفيذي بالتنسيق مع إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية للتعاون مع المجلس لتنفيذ بعض أجزاء خطة المجلس متوسطة الأجل. وبناء على ما توصل إليه، فقد اعتمد مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي خطة العمل المشتركة مع صندوق النقد الدولي. وتشمل دراسة كلاً من:

- تهيئة وتطبيق السياسات النقدية.
- تهيئة وتنسيق سياسات أسعار الصرف.
- سياسة الملاذ الأخير للإقراض.
- إطار إدارة العملة.
- الاستقرار المالي.
- وضع القواعد العامة للأنظمة المالية والإشراف البنكي،
- تأمين الودائع.
- دراسة التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي.

وتمتد خطة العمل مع الصندوق إلى ثلاث سنوات إبتداءً من مايو ٢٠١٧م، وتتضمن إنشاء عدة فرق عمل مختصة بين المجلس والبنوك المركزية الوطنية بالإضافة إلى الصندوق.

٣ خطة العمل مع المركز الإحصائي الخليجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

بناءً على ما نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية الاتحاد النقدي على أهمية تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي، وإشارة إلى ما ورد في المادة الثانية من النظام الأساسي للمركز الإحصائي باعتباره هو المرجع الإحصائي الرسمي الوحيد لمجلس التعاون ومصدر بياناته الإحصائية الرسمية، ونظراً لأهمية بناء العلاقة مع المركز وتوحيد الجهود، فقد تم التواصل مع المركز وبحث سبل التعاون ونقاش خطة عمل مقترحة للقيام بالمسوحات والدراسات وتنسيق الإحصاءات اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي وتم عمل تقييم مشترك للإحصاءات اللازمة من قبل كل من المجلس النقدي الخليجي والمركز الإحصائي الخليجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومؤسسات النقد والبنوك المركزية الوطنية، وتحديد الإحصاءات المتوفرة منها، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى توحيد المنهجيات والمعايير المستخدمة في العمل الإحصائي، وتعريفاتها وتصنيفاتها وذلك بالتنسيق مع مراكز الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون.

٤ البنك المركزي الألماني:

في إطار زيارة سابقة إلى البنك الاتحادي الألماني فقد تم الاتفاق معه لتقديم سلسلة من ورش العمل المتخصصة في مجال عمل البنوك المركزية والمؤسسات والأسواق المالية. وباكورة هذا الاتفاق هو تقديم ورشة عمل مختصة ومكثفة عن «الاستقرار المالي». وعقدت هذه الورشة في عام ٢٠١٦ في مقر المجلس النقدي الخليجي بمدينة الرياض. وتهدف الورشة إلى تمكين المشاركين من الاطلاع على تجربة بنك الاتحاد الألماني في مجال الاستقرار المالي في كل من عناصر القطاع المالي الثلاثة، وهي: «المؤسسات المالية» ومكوناتها من البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، والثانية «الأسواق المالية» وتتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، والثالثة هي «البنية التحتية» والتي تعتبر أهم مكونات هذا المزيج، وتتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة. وفي ضوء حرص المجلس النقدي الخليجي على نشر المعرفة وتشارك الخبرات مع مختلف الأطراف في دول الاتحاد النقدي الخليجي، فقد تم دعوة المختصين في القطاع المالي والمصرفي في دول الاتحاد النقدي الخليجي سواء من البنوك المركزية أو الأسواق المالية أو البنوك التجارية.

أنشطة المجلس النقدي الخليجي ومتطلبات المرحلة القادمة

٥ دراسة السياسة النقدية الموحدة:
قام المجلس بإعداد دراسة حول السياسات النقدية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي. تهدف الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي لواقع السياسة النقدية المتبعة في كل دولة من دول الاتحاد والفروقات الموجودة وآليات تقريبها. كما تقترح تنسيق السياسات النقدية وأدوات تنفيذها في الوقت الحالي لتقليص الفروقات سعياً لتوحيدها، كما تستعرض القطاع البنكي والقطاع المالي في الدول الأعضاء. وتقدم الدراسة نموذج مرجعي للبنك المركزي الخليجي مبني على الإطار المؤسسي للبنك المركزي الأوروبي وعلى النظام الأوروبي.

٦ دراسة حول القواعد المالية في الاتحاد النقدي الخليجي:
تسعى الدراسة لاستعراض واقع السياسة المالية في دول الاتحاد النقدي والتحديات التي تواجهها وآلية معالجتها. كما تستعرض الدراسة العلاقة بين السياسة المالية والمستوى العام للأسعار وتأثير ذلك على استقرار الاتحاد النقدي وتستعرض التجربة الأوروبية في هذا الخصوص. وتعمل الدراسة على وضع مقترحات من شأنها أن تساهم في ضبط السياسة المالية مما سيترتب عليه استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة. إضافة لذلك، تشير الدراسات إلى أن القواعد المالية الرصينة ينبغي أن تكون معرَّفة بشكل جيد وملزمة في آن واحد، وكذلك مرنة بما فيه الكفاية لاستيعاب التقلبات في الدورات الاقتصادية، وقابلة للتنفيذ إلى جانب توفر الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لتنفيذها.

٧ ورقة متطلبات الاتحاد النقدي:
قام المجلس بإعداد ورقة عمل متطلبات الاتحاد النقدي تتضمن التحديات التي تواجه الاتحاد النقدي والتوصيات والمتطلبات الضرورية والتنازلات السيادية اللازمة لاستكمال الإتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة. وتحاول الورقة توضيح المستجدات التي طرأت خصوصاً بعد الأزمة الأوروبية مثل موضوع أهمية وضع قيود إضافية على السياسة المالية، وموضوع تنسيق السياسات الاقتصادية، والسياسات الاحترازية والإشراف المصرفي، كما تتطرق الورقة للفوائد العامة للاتحاد النقدي، وما يتبعها من تنازلات سيادية وتركز على دور وأهمية السياسة المالية في الاتحاد النقدي للدول الأعضاء وتم التطرق إلى النموذج الأوروبي، كما تم عرض الورقة على المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والبنك المركزي الأوروبي. وأخيراً، تم دراسة الورقة بشكل مستفيض من قِبَل البنوك المركزية الوطنية الأعضاء في الاتحاد النقدي. وقد تم الأخذ بمخرجات الورقة والاستفادة منها وموائمتها في خطط المجلس المختلفة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل. وتعتبر الورقة مرجع لتحديد القرارات التي يحتاجها المجلس لاستكمال الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة.

٨ ورقة عمل معيار التغطية النقدية:
تستعرض الورقة مكونات الاحتياطيات الدولية لدى البنوك المركزية وما طرأ عليها من تغيرات في السنوات السابقة وبيان أسبابها في سياق تحليل ميزان المدفوعات، وتناقش المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد قوائم الاحتياطيات الدولية ومدى تقاربها بين الدول الأعضاء من أجل إنشاء قوائم موحدة، وتوضح الورقة مدى ملائمة حجم الاحتياطيات النقدية الأجنبية لتغطية الواردات السلعية إلى جانب المؤشرات الكلية، وتناقش الورقة أهمية تنوع مكونات الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية، وأخيراً تقدم الورقة عدة توصيات متعلقة بمعيار كفاية النقد الأجنبي وسبل تعزيز تلك الاحتياطيات الدولية.

أنشطة المجلس النقدي الخليجي ومتطلبات المرحلة القادمة

٩ ورقة انتقال تغيرات سعر الصرف في دولة الكويت:
تتطرق الورقة إلى مدى تأثير تقلبات أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية على التضخم المحلي وما يترتب عليه من تغير في سلسلة الأسعار ضمن مراحل التوزيع ابتداءً من أسعار السلع والبضائع المستوردة وانتهاءً بالأسعار النهائية في الأسواق المحلية. تسعى البنوك المركزية إلى وضع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على الاستقرار النسبي لأسعار صرف العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية من أجل حماية الاقتصاد المحلي من آثار التضخم المستورد. وعليه، فإن الورقة تبحث مدى فاعلية أسعار الصرف في كبح آثار التضخم المستورد من خلال دراسة ما يطلق عليه انتقال (تمرير) تقلبات سعر الصرف حيث يتم دراسة العلاقة بين نسب التغير في أسعار البضائع والسلع على جميع مراحل التوزيع ابتداءً من أسعار الواردات ومروراً بأسعار الإنتاج المحلي وانتهاءً بالأسعار المحلية مقابل نسبة التغير في سعر صرف الدينار الكويتي مرجحاً بأوزان تفاضلية مشتقة من التجارة الخارجية.

١٠ دليل إجراءات التشاور مع المجلس النقدي الخليجي بشأن التشريعات المقترحة في الدول الأعضاء:
تنص المادة السابعة من اتفاقية الاتحاد النقدي بضرورة التزام الدول الأعضاء بالتشاور مع المجلس النقدي فيما يتعلق بأي تشريع مقترح يتعلق بالاتحاد النقدي. بناء على ذلك، قام المجلس بإعداد دليل التشاور لتفعيل الدور الاستشاري للمجلس النقدي الخليجي بشأن التشريعات المقترحة في الدول الأعضاء.

١١ دراسة التشريعات في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي:
يعمل المجلس حالياً على تكوين فريق عمل قانوني يهتم بدراسة التشريعات القائمة في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ومدى توافقها مع اتفاقية الاتحاد النقدي وإبداء الرأي بشأن التشريعات المتطلب تعديلها لتتوافق مع الاتفاقية، وكذلك من مهام الفريق إعداد مسودة النظام الأساسي للبنك المركزي الخليجي والقوانين اللازمة لقيامه. يتألف هذا الفريق من أكاديميين متخصصين ومكاتب استشارات قانونية بالإضافة إلى موظفي وحدة الشؤون القانونية بالمجلس.

١٢ الدراسات الأخرى:
بالإضافة إلى التقارير والدراسات أعلاه، يجري العمل الآن على وضع اللمسات النهائية على مجموعة من الدراسات والأوراق البحثية مثل: دراسة توافق التشريعات المصرفية مع اتفاقية الاتحاد النقدي، دراسة مقارنة حول مشروعية إقراض الحكومة في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، ورقة عمل معيار استقرار الأسعار (التضخم)، ورقة عمل معيار العجز المالي.

الباب الثاني

نبذة عن اقتصادات الدول الأعضاء

نظرة عامة

واجهت اقتصاديات الدول الأعضاء عدة تحديات خلال العام ٢٠١٦م، حيث شهدت أسواق النفط العالمية تراجعاً نسبياً في الأسعار نتيجة لعدم مواكبة النمو في الطلب العالمي لزيادة المعروض النفطي، وعلى إثر ذلك تراجعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي فيما سجل الميزان الكلي للموازنة العامة وميزان المدفوعات عجزاً ماليا، إلى جانب ذلك شهد الدين العام ارتفاعاً ملحوظاً. كما سجلت مستويات الأسعار المحلية ومعدلات التضخم ارتفاعاً نسبياً في ضوء اتخاذ السلطات الوطنية في الدول الأعضاء عدد من الإجراءات والتدابير المالية للحد من العجز المالي وتعزيز الإيرادات العامة بالإضافة إلى إعادة مراجعة وهيكلة سياسة دعم الأسعار في الأسواق المحلية.

فتشير البيانات الأولية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول الأعضاء بنسبة ٢,٤٪ ليبلغ ما مقداره ٩٤٢,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦م مقارنة مع ٩٦٤,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٥م، وعلى الرغم من تركز الانخفاض في الناتج المحلي في جانب القطاع النفطي خلال العام ٢٠١٦م، غير أن القطاع غير النفطي شهد تراجعاً ملحوظاً في نموه، وهو ما يعكس تأثر النشاط الاقتصادي سلباً باستمرار تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتداعياته التي ألقت بظلالها على أداء عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وفي ظل هذه التغيرات الاقتصادية، شهدت الأسواق المحلية ارتفاعاً نسبياً في معدلات التضخم مقاسا بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك حيث تراوح معدل التضخم السنوي في الدول الأعضاء ما بين ٢,٨٪ و٣,٥٪ خلال العام ٢٠١٦م.

كما تشير التقديرات الأولية إلى أن المعاملات التجارية والمالية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي خلال العام ٢٠١٦م قد أسفرت عن حدوث عجز في ميزان المدفوعات بلغ نحو ٧٩,٦ مليار دولار وليمثل ما نسبته ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦م. وعلى صعيد المالية العامة، تشير البيانات الأولية إلى أن الميزان الكلي للموازنة العامة في الدول الأعضاء سجل عجز مالي ما مقداره ١١٧,٠ مليار دولار أو ما يعادل نسبته ١٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٦م. ونتيجة لذلك، شهد إجمالي الدين العام القائم في الدول الأعضاء ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ٦١,٤٪ ليصل إلى ٢٢٣,٨ مليار دولار وليمثل بذلك ٢٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة.

وأما فيما يتعلق بالسيولة المحلية في الاتحاد النقدي الخليجي خلال العام ٢٠١٦م، فقد شهد عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,١٪ أي ما يعادل ٠,٨ مليار دولار ليبلغ ٧٦٢,٢ مليار دولار مقارنة مع ٧٦١,٨ مليار دولار في العام السابق، وذلك نتيجة لانخفاض الأصول الأجنبية بسبب العجز المسجل في ميزان المدفوعات فيما قابله ارتفاع الأصول المحلية للجهاز المصرفي في ظل زيادة تمويل عجز الموازنة العامة.

أما بالنسبة إلى القطاع النقدي والمصرفي في الاتحاد النقدي الخليجي خلال العام ٢٠١٦م، فقد ظلت أسعار صرف العملات الوطنية مستقرة مقابل الدولار الأمريكي، في حين شهدت معدلات الفائدة ارتفاعاً خلال العام ٢٠١٦م انسجاماً مع ارتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقديـة. ومن جهة أخرى، حقق القطاع المصرفي في الدول الأعضاء في المجلس النقدي الخليجي أداءً جيداً خلال العام ٢٠١٦م وفق أغلب المؤشرات حيث ساهمت السياسات والأنظمة الاحترازية على تعزيز سلامة وزيادة مرونة القطاع المصرفي وترسيخ الاستقرار المالي.

جدول رقم ١: أهم المؤشرات الاقتصادية

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٢٥,٧١٣,٣	٢٨,٧٧٦,٦	٣٠,٧٤٩,٣	٣٢,٥٣٩,٦	٣٣,٣٨٧,٧	٣١,١٢٥,٨	٣١,٨٥٨,٤
	السعودية	٥٢٨,٢٠٧,٣	٦٧١,٢٣٨,٨	٧٣٥,٩٧٤,٨	٧٤٦,٦٤٧,١	٧٥٦,٣٥٠,٣	٦٥٤,٢٦٩,٩	٦٤٦,٤٣٨,٤
	قطر	١٢٥,١٢٢,٣	١٦٧,٧٧٥,٣	١٨٦,٨٣٣,٥	١٩٨,٧٢٧,٦	٢٠٦,٢٢٤,٦	١٦٤,٦٤١,٤	١٥٢,٤٦٨,٧
	الكويت	١١٥,٣٣٦,٨	١٥٤,٠٦٢,١	١٧٤,٠٦٦,١	١٧٤,١٢٨,٥	١٦٢,٦٩٥,٦	١١٤,٥٣٤,٢	١١٠,٨٩٩,١
	المجموع	٧٩٤,٣٧٩,٧	١,٠٢١,٨٥٢,٨	١,١٢٧,٦٢٣,٨	١,١٥٢,٠٤٢,٨	١,١٥٨,٦٥٨,٣	٩٦٤,٥٧١,٣	٩٤١,٦٦٤,٦
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٪ التغير)	البحرين	١٢,١	١١,٩	٦,٩	٥,٨	٢,٦	٦,٨-	٢,٤
	السعودية	٢٣,١	٢٧,١	٩,٦	١,٥	١,٣	١٣,٥-	١,٢-
	قطر	٢٧,٩	٣٤,١	١١,٤	٦,٤	٣,٨	٢٠,٢-	٧,٤-
	الكويت	٨,٨	٣٣,٦	١٣,٠	٠,٠	٦,٦-	٢٩,٦-	٣,٢-
	المجموع	٢١,١	٢٨,٦	١٠,٤	٢,٢	٠,٦	١٦,٨-	٢,٤-
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (٪ التغير)	البحرين	٢,٠	٠,٤-	٢,٨	٣,٣	٢,٦	١,٩	٢,٨
	السعودية	٣,٨	٣,٧	٢,٩	٣,٥	٢,٧	٢,٢	٣,٥
	قطر	١,١-	١,١	٢,٣	٣,٢	٣,٤	١,٦	٢,٩
	الكويت	٤,٥	٤,٨	٣,٣	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٣,٢
	المتوسط المرجح	٣,١	٣,٤	٢,٨	٣,٣	٢,٨	٢,٢	٣,٣
نسبة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	٤,٨-	٠,٣-	٢,٠-	٣,٣-	٣,٦-	١٣,٠-	١٣,٦-
	السعودية *	٤,٤	١١,٦	١٣,٦	٦,٤	٢,٣-	١٤,٨-	١٣,٠-
	قطر	٢,١	٧,٠	١١,٣	١٤,٧	١٣,٦	٠,٩-	٩,٠-
	الكويت *	١٦,١	٣١,١	٢٦,٥	٢٦,١	٧,٥	١٣,٣-	١٣,٧-
	المجموع	٥,٥	١٣,٤	١٤,٨	١٠,٦	١,٩	١٢,٢-	١٢,٤-
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	٢٥,٢	٢٩,٣	٣٣,٥	٤١,٧	٤٤,٤	٦١,٨	٧٤,٠
	السعودية	٨,٤	٥,٤	٣,٠	٢,١	١,٦	٥,٨	١٣,١
	قطر	٤٢,٧	٣٣,٩	٣٤,٨	٣٣,٢	٣٠,٨	٤١,٩	٦٣,٥
	الكويت	١١,٥	٨,٥	٦,٨	٦,٥	٧,٤	١٠,٩	١٧,١
	المجموع	١٤,٨	١١,٢	٩,٧	٩,٣	٨,٨	١٤,٤	٢٣,٨
نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	٥,٠	٢,٠-	٢,١	٠,٤	٢,٢	٨,٥-	٣,٥-
	السعودية *	٦,٦	١٤,٧	١٥,٣	٩,٣	٠,٩	١٧,٧-	١٢,٥-
	قطر	٩,٧	٨,٥-	٨,٦	٤,٦	٠,٦	٣,٣-	٠,٧-
	الكويت	٠,٥	٢,٩	١,٩	١,٩	٠,٨	٢,٦-	٢,٩
	المجموع	٦,٢	٨,٧	١١,٨	٧,١	٠,٩	١٣,٢-	٨,٥-
نمو عرض النقود بتعريفه الواسع (٪ التغير)	البحرين	١٣,٠	٥,٢	٤,٤	٧,٥	٣,٧	٢,٢	١,١
	السعودية	٥,٠	١٣,٣	١٣,٩	١٠,٩	١١,٩	٢,٥	٠,٨
	قطر	٢٣,١	١٧,١	٢٢,٩	١٩,٦	١٠,٦	٣,٤	٤,٦-
	الكويت	٣,٢	١١,٣	٥,٨	٩,٦	٠,٥-	١,٨-	٢,٥
	المجموع	NA	١٣,٠	١٣,٤	١٢,٠	٩,٢	٢,٠	٠,١
سعر الفائدة بين المصارف (لمدة ثلاثة شهور)	البحرين	١,٢	١,٣	١,٢	١,٢	١,٠	١,٦	٢,١
	السعودية	٠,٧	٠,٧	٠,٩	١,٠	٠,٩	٠,٩	٢,١
	قطر	٢,٠	١,٢	١,١	١,٠	١,٠	١,٣	١,٩
	الكويت	١,٠	٠,٩	٠,٨	٠,٦	١,٠	١,١	١,٥
	المتوسط المرجح	١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠	٢,٠
متوسط سعر الصرف الرسمي للفترة	البحرين	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦
	السعودية	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠
	قطر	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠
	الكويت	٠,٢٨٧	٠,٢٧٦	٠,٢٨٠	٠,٢٨٤	٠,٢٨٤	٠,٣٠١	٠,٣٠٢
	المتوسط المرجح	٢,٧٩٨	٢,٨٢٤	٢,٨١٩	٢,٨١٠	٢,٨٠١	٢,٧٥٨	٢,٧٥٥

* أرقام تقديرية لعام ٢٠١٦م أعدت من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) والمجلس النقدي الخليجي

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

أظهرت البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي تحسن معدل الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م بالمقارنة مع العام السابق، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بنسبة ٢,٤٪ في العام ٢٠١٦م ليبلغ نحو ٩٤٢,٧ مليار دولار، وذلك بعد أن سجل انكماشاً حاداً نسبته ١٦,٨٪ في العام ٢٠١٥م ليبلغ نحو ٩٦٤,٦ مليار دولار. وعلى الرغم من تركز الانخفاض في الناتج المحلي في جانب القطاع النفطي وتباطؤ معدلات الانخفاض والاستقرار النسبي للناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٦م، غير أن القطاع غير النفطي شهد تراجعاً ملحوظاً في نموه، وهو ما يعكس تأثر النشاط الاقتصادي سلباً باستمرار تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتداعياته التي ألقت بظلالها على أداء عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وعلى صعيد التطورات التفصيلية التي شهدتها تلك القطاعات فيمكن إيضاحها كما يلي:

بمقارنة الدول الأعضاء مع بعضها في العام ٢٠١٦م، فقد ساهمت المملكة العربية السعودية في الناتج المحلي الإجمالي لدول الأعضاء بما يربوا عن الثلثين (٦٨,٦٪) وبناتج محلي قدره ٦٤٦,٤ مليار، تلتها دولة قطر بنسبة مساهمة نحو السُدس (١٦,٢٪) وبقيمة تقدر بنحو ١٥٢,٥ مليار دولار، وجاءت دولة الكويت في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت نحو الثمن (١١,٨٪) وبناتج محلي قدره ١١٠,٩ مليار دولار، بينما ساهمت مملكة البحرين بنسبة ٣,٤٪ وبناتج محلي يقدر بنحو ٣١,٩ مليار دولار.

الشكل 1: الناتج المحلي الإجمالي بحسب مكونات الإنفاق في الاتحاد النقدي الخليجي في 2016م - بالأسعار الجارية، مليون دولار أمريكي

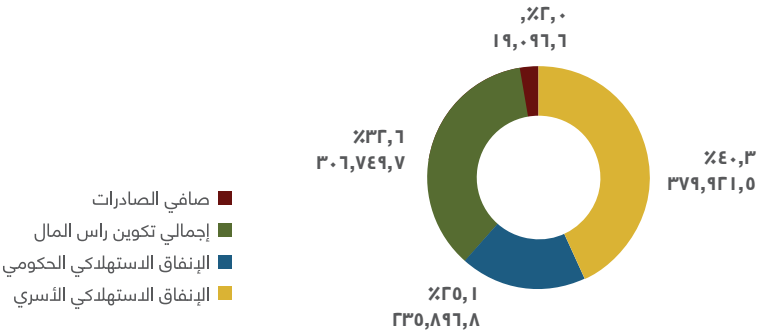

وبالنسبة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت الصادرات من السلع والخدمات لدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م ما قيمته ٣٥٠,٠ مليار دولار، بانخفاض نسبته ١٢,١٪ وذلك بسبب تراجع قيمة الصادرات النفطية في ظل انخفاض أسعار النفط. وفي المقابل، فقد بلغت الواردات من السلع والخدمات للدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م ما قيمته ٣٣٠,٩ مليار دولار بانخفاض نسبته ١٤,٤٪. وعليه، ارتفع صافي القطاع الخارجي بنسبة ٦٤,٤٪ ليصل إلى ١٩,١ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦م. كما يعد القطاع الخارجي من أهم مكونات الناتج المحلي، حيث يمثل مجموع الصادرات ما نسبته ٣٧,٢٪ من الناتج المحلي ويمثل مجموع الواردات ما نسبته ٣٥,١٪، مما يجعله مرتبطاً بالأوضاع الاقتصادية الخارجية. كذلك فقد انخفض مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام ٢٠١٦م بنسبة ١,٢٪ ليبلغ ٦١٥,٨ مليار دولار، أي أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يمثل حوالي ٦٥,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا في الوقت الذي قدر فيه إجمالي الإنفاق الاستثماري بمبلغ ٣٠٦,٧ مليار دولار، بانخفاض نسبته ٦,٩٪ ويمثل بذلك ٣٢,٦٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٦م.

الشكل ٢: الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية
في الاتحاد النقدي الخليجي في ٢٠١٦م - بالأسعار الجارية، مليون دولار

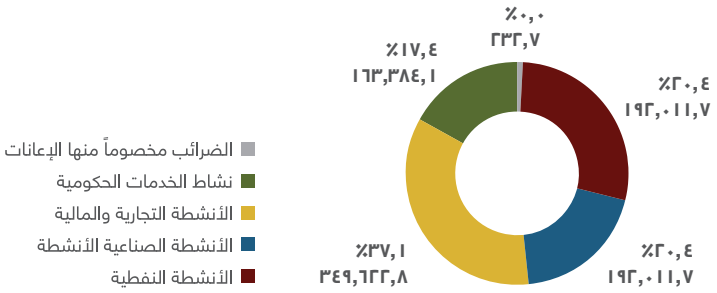

وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من حيث الأنشطة الاقتصادية، يعد قطاع النفط والغاز المحرك الأساسي لاقتصادات جميع الدول الأعضاء حيث بلغت نسبة مساهمته في مجموع الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٥,١٪ في العام ٢٠١٦م أو ما يعادل نحو ٢٣٦,٤ مليار دولار. كما شهد قطاع النفط والغاز تراجعاً وانكماشاً بنسبة ١٤,٨٪ مقارنة مع العام السابق متأثراً سلباً بانخفاض أسعار النفط العالمية. كما ساهم قطاع الأنشطة الصناعية ، بما فيها الصناعات التحويلية ونشاط التشييد والبناء وإنتاج الكهرباء والماء، بنحو ٢٠,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في العام ٢٠١٦م أي ما يعادل ١٩٢,٠ مليار دولار محققاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٢٪ مقارنة مع العام السابق. ولما كانت الصناعات التحويلية مرتبطة في معظمها بالمشتقات النفطية، فقد حققت القيمة المضافة المتولدة من تلك الأنشطة تراجعاً وانكماشاً نظراً لاقترانها بأسعار خام النفط وغيرها من السلع الأولية. وأما نشاط التشييد والبناء فقد شهد تراجعاً في نموه نتيجة لارتباطه بالإنفاق العام. كذلك ساهمت الأنشطة المالية والتجارية بنسبة ٣٧,١٪ في الناتج المحلي لنفس الفترة، حيث ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة المالية والتجارية من ٣٣٤,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٥م الى ٣٤٩,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦م أي بنسبة نمو ٤,٦٪ خلال الفترة مدعوماً بزيادة معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي. أما القطاع العام، فقد بلغت القيمة المضافة المتولدة من مشاركة الحكومة في النشاط الاقتصادي مقدار ١٦٣,٤ مليار دولار وبمعدل نمو قدره ٠,٢٪ في العام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة لاستمرار زيادة الإنفاق العام مدفوعاً بالفوائض المالية للسنوات السابقة، غير أن معدل نمو الإنفاق العام سجل تباطؤاً في السنوات الأخيرة. إجمالاً لما سبق، فإن الأنشطة غير النفطية كانت الدافع الأساسي للنمو الاقتصادي خلال العام ٢٠١٦م حيث حقق إجمالي الأنشطة غير النفطية، باستثناء بند الضرائب مخصوماً منها الإعانات، نمواً موجباً بلغت نسبته ٢,٣٪ مما ساهم في التخفيف من حدة تراجع معدل نمو الناتج المحلي، وقد قدرت نسبة مساهمته في الناتج المحلي نحو ٧٤,٩٪ أي ما يعادل ٧٠٥,٠ مليار دولار. وعلى مستوى الدول الأعضاء، فقد تحسن معدل الأداء الاقتصادي في العام ٢٠١٦م مقارنة مع العام السابق، وذلك على النحو التالي:

مملكة البحرين، شهد الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين ارتفاعاً بنسبة ٢,٤٪ ليبلغ ٣١,٩ مليار دولار، حيث ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة ٤,٧٪ ليبلغ ٢٧,٧ مليار دولار ويمثل نسبة ٨٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل انخفاض القطاع النفطي بنسبة ١١,٩٪ ليبلغ ٣,٩ مليار دولار ويمثل نسبة ١٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الارتفاع في القيمة المضافة للقطاع غير النفطي جاء نتيجة لزيادة الأنشطة التجارية والمالية بنسبة ٦,٥٪ ليصل إلى ١٤,٨ مليار دولار، والأنشطة الصناعية بنسبة ٢,٣٪ ليصل إلى ٨,٣ مليار، ونشاط الخدمات الحكومية بنسبة ٣,٦٪ ليبلغ نحو ٤,٥ مليار دولار.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

دولة قطر، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر بنسبة ٧,٤٪ في العام ٢٠١٦م منسوباً إلى العام السابق ليبلغ ١٥٢,٥ مليار دولار، حيث انخفضت القيمة المضافة في القطاع النفطي بنسبة ٢٧,٣٪ ليبلغ ٤٦,٢ مليار دولار مقابل ارتفاع القيمة المضافة في القطاع غير النفطي٤ بنسبة ٥,٢٪ ليبلغ ١٠٥,٨ مليار دولار، وبذلك انخفضت نسبة القطاع النفطي إلى ٣٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع نسبة القطاع غير النفطي إلى ٦٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود الارتفاع في القيمة المضافة للقطاع غير النفطي إلى زيادة الأنشطة المالية والتجارية بنسبة ١٧,٣٪ لتصل إلى ٥٨,٢ مليار دولار، والأنشطة الصناعية بنسبة ٠,٤٪ لتصل إلى ٣٢,٩ مليار دولار، بينما انخفض نشاط الخدمات الحكومية بنسبة ١٩,٢٪ ليبلغ نحو ١٤,٧ مليار دولار.

المملكة العربية السعودية، سجل الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية انخفاضاً نسبته ١,٢٪ ليبلغ ٦٤٦,٤ مليار دولار، حيث انخفض القطاع النفطي بنسبة ١٠,٢٪ ليبلغ ١٤٣,٩ مليار دولار ويشكل نسبة ٢٢,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل ارتفاع القطاع غير النفطي٤ بنسبة ١,٧٪ ليصل إلى ٤٩٥,٧ مليار دولار ويشكل نسبة ٧٦,٧٪ من الناتج المحلي. ويرجع نمو القطاع غير النفطي إلى ارتفاع الأنشطة المالية والتجارية بنسبة ٢,٣٪ لتصل إلى ٢٢٩,٤ مليار دولار، ونشاط الخدمات الحكومية بنسبة ٢,٦٪ ليبلغ نحو ١٣٠,٠ مليار دولار، مقابل تراجع الأنشطة الصناعية بنسبة ٠,١٪ لتصل إلى ١٣٦,٠ إلى مليار دولار.

دولة الكويت، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت بنسبة ٣,٢٪ ليبلغ ١١٠,٩ مليار دولار، حيث انخفض القطاع النفطي بنسبة ١٤,٢٪ ليبلغ ٤٢,٤ مليار دولار مقابل ارتفاع القطاع غير النفطي٤ بنسبة ١,٦٪ ليبلغ ٧٥,٩ مليار دولار، كما انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى ٣٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع القطاع غير النفطي إلى ٦٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما زيادة القطاع غير النفطي فهي محصلة لارتفاع كل من نشاط الخدمات الحكومية والأنشطة المالية والتجارية بنسبة ٢,٠٪ و١,٥٪ ليبلغ نحو ١٤,١ و٤٦,٩ مليار دولار على التوالي بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الصناعية نحو ١,٤٪ لتبلغ ١٤,٨ مليار دولار.

وأما بالنسبة للبيانات الأولية حول تطور ومساهمة بنود الإنفاق في الناتج المحلي على مستوى الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م، فهي على النحو التالي:

مملكة البحرين، تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي في مملكة البحرين مما ساهم بأثر إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث شهد نمو بلغت نسبته ٠,٧٪ ليبلغ ١٩,٧ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦م، وجاء ذلك محصلة لنمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال العام ٢٠١٦م بنسبة ٢,٠٪ ليبلغ ١٤,٣ مليار دولار فيما قابله انخفاض الإنفاق الاستهلاكي العام بنسبة ٢,٥٪ ليبلغ ٥,٣ مليار دولار. كما ساهم صافي القطاع الخارجي بأثر إيجابي على نمو الناتج المحلي، حيث سجلت الصادرات من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٦ انكماشاً نسبته ٢,٠٪ لتبلغ ٢٥,٨ مليار دولار، أما الواردات من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٦ فقد سجلت انكماشا نسبته ٦,٧٪ لتبلغ ٢٠,٨ مليار دولار، ونتيجة لذلك ارتفع صافي القطاع الخارجي بنسبة ٢٤,١٪ ليبلغ ٥,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. أما التكوين الرأسمالي الثابت فقد كانت مساهمته سلبية في نمو الناتج المحلي، حيث سجل انكماشاً بنسبة ٥,٠٪ مما أدى إلى انخفاض قيمته المطلقة في الناتج المحلي إلى ٧,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦م.

المملكة العربية السعودية، تشير البيانات الأولية إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي في المملكة العربية السعودية مما ساهم بأثر سلبي على النمو الاقتصادي، حيث شهد انكماشاً بلغت نسبته ٣,٨٪ ليبلغ ٤٤٢,٧ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦م، وجاء ذلك محصلة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي العام خلال العام ٢٠١٦م بنسبة ١٥,١٪ ليبلغ ١٦٦,٦ مليار دولار فيما قابله

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة ٤,٧٪ ليبلغ ٢٧٦,١ مليار دولار. أما صافي القطاع الخارجي فكانت مساهمته إيجابية في نمو الناتج المحلي، حيث سجلت الصادرات من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٦م انكماشاً نسبته ٩,٠٪ لتبلغ ١٩٨,٣ مليار دولار، أما الواردات من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٦م فقد سجلت انكماشا نسبته ٢٣,١٪ لتبلغ ١٩٥,١ مليار دولار، ونتيجة لذلك سجل القطاع الخارجي فائض بمقدار ٣,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، مقابل عجز بمقدار ٣٥,٥ مليار دولار في العام السابق. أما التكوين الرأسمالي الثابت فقد كانت مساهمته سلبية في نمو الناتج المحلي، حيث سجل انكماشاً بنسبة ١٢,٧٪ مما أدى إلى انخفاض قيمته المطلقة في الناتج المحلي إلى ٢٠٠,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦م.

دولة قطر، تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي في دولة قطر مما ساهم بأثر إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث شهد نمواً بلغت نسبته ٨,٤٪ ليبلغ ٧٤,٥ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦م، وجاء ذلك محصلة لارتفاع الإنفاق الاستهلاكي العام خلال العام ٢٠١٦م بنسبة ٨,٢٪ ليبلغ ٣٥,٢ مليار دولار إلى جانب ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة ٨,٦٪ ليبلغ ٣٩,٣ مليار دولار. أما صافي القطاع الخارجي فكانت مساهمته سلبيةً في نمو الناتج المحلي، حيث سجلت الصادرات من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٦ انكماشاً نسبته ٢١,٦٪ لتبلغ ٧٢,٤ مليار دولار، أما الواردات من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٦ فقد سجلت نمواً نسبته ٧,١٪ لتبلغ ٦٣,٥ مليار دولار، ونتيجة لذلك انخفض صافي القطاع الخارجي بنسبة ٧٣,٠٪ ليبلغ ٨,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. أما التكوين الرأسمالي الثابت فقد كانت مساهمته إيجابية في نمو الناتج المحلي، حيث سجل نمواً بنسبة ٩,٨٪ مما أدى إلى ارتقاع قيمته المطلقة في الناتج المحلي إلى ٦٩,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٦م.

دولة الكويت، تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النهائي في دولة الكويت مما ساهم بأثر إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث شهد نمواً بلغت نسبته ٤,٩٪ ليبلغ ٧٩,٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦م، وجاء ذلك محصلة لارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال العام ٢٠١٦م بنسبة ٥,٥٪ ليبلغ ٥٠,٢ مليار دولار بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي العام بنسبة ٣,٨٪ ليبلغ ٢٨,٨ مليار دولار. أما صافي القطاع الخارجي فكانت مساهمته سلبية في نمو الناتج المحلي، حيث سجلت الصادرات من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٦ انكماشاً نسبته ١٣,١٪ لتبلغ ٥٣,٥ مليار دولار، أما الواردات من السلع والخدمات خلال العام ٢٠١٦ فقد سجلت نمواً طفيفاً نسبته ٠,١٪ لتبلغ ٥١,٥ مليار دولار، ونتيجة لذلك انخفض صافي القطاع الخارجي بنسبة ٨٠,٢٪ ليبلغ ٢,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. أما التكوين الرأسمالي الثابت فقد كانت مساهمته ايجابية في نمو الناتج المحلي، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة ٢,٨٪ مما أدى إلى ارتفاع قيمته المطلقة في الناتج المحلي إلى ٢٩,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦م.

قطاع النفط والغاز

يمثل النفط والغاز الطبيعي عصب اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي، فهو المصدر الأول للدخل العام والسلعة الرئيسية في التصدير والمحرك الرئيسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي. ونظراً لتلك الأهمية البالغة لقطاع النفط والغاز في جميع الدول الأعضاء، فسوف يتم تسليط المزيد من الضوء وإلقاء نظرة شاملة على التطورات الرئيسية خلال العام ٢٠١٦م في عدة محاور رئيسية كالإنتاج، واتجاهات الأسعار، وانعكاس ذلك على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء، إضافة إلى الاحتياطيات الثابتة من النفط والغاز.

الأسعار، شهدت أسواق النفط العالمية تقلبات حادة منذ أواخر العام ٢٠١٤م إلى جانب استمرار تراجع الأسعار منذ ذلك الوقت، إلى أن وصلت إلى الحد الأدنى في الربع الأول لعام ٢٠١٦م، غير أن حدة الانخفاض قد تباطأت في النصف الثاني من العام ٢٠١٦م وارتدت نسبياً بعد كبوة الأسعار في الربع الأول من العام ٢٠١٦، ويرجع انخفاض أسعار النفط إلى استمرار حالة تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، خاصة في منطقة اليورو والدول الناشئة، مما أدى إلى حدوث تراجع في معدل زيادة الطلب العالمي على خام النفط ومشتقاته، في الوقت الذي تشهد فيه الإمدادات النفطية، من خارج دول منظمة أوبك ومن المصادر غير التقليدية، ملحوظاً، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال في ميزان العرض والطلب في أسواق النفط العالمية في ظل وفرة المعروض النفطي واستمرار الزيادة المطردة في إجمالي مخزونات النفط العالمية، وبالتالي انخفاض أسعار النفط إلى مستويات غير معهودة منذ سنوات طويلة. وجاء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦م تزامناً مع تراجع التوترات الجيوسياسية في عدد من مناطق الإنتاج الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب الاستقرار النسبي في إنتاج النفط غير التقليدي (الصخري) في شمال أمريكا، ولينعكس هذا بدوره على زيادة النمو في العرض بما يفوق النمو في الطلب العالمي، ونتيجة لعدم مواكبة النمو في الطلب العالمي لزيادة المعروض النفطي تراجعت أسعار النفط في النصف الأول لعام ٢٠١٦م. وأما الارتفاع النسبي لأسعار النفط في النصف الثاني لعام ٢٠١٦م، فقد جاء نتيجة لتراجع إنتاج النفط في أمريكا الشمالية إلى أدنى مستوى له في العام ٢٠١٦م تزامناً مع استمرار تراجع الأسعار في الأسواق العالمية ومما ساهم في تقليص الإمدادات النفطية، ولينعكس هذا بدوره على تحسن أسعار النفط وارتدادها في الأسواق العالمية.

انعكست التطورات الاقتصادية والتغيرات الأخيرة في أسواق النفط العالمية خلال العام ٢٠١٦م سلباً على اتجاهات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، فقد سجلت أسعار النفط العالمية خلال العام ٢٠١٦م انخفاضاً ملحوظاً مقارنة مع العام السابق، ولتصل إلى أدنى مستوياتها منذ العام ٢٠٠٤م، حيث تراوحت المعدلات الأسبوعية لسعر خام برنت ما بين ٢٧,٨ و٥٤,٤ دولار خلال العام ٢٠١٦م، وبلغ متوسط سعر خام برنت نحو ٤٣,٥ دولار للبرميل بانخفاض مقداره ٩,٠ دولار أو بنسبة ١٧,٢٪ مقارنة بمتوسط سعره البالغ ٥٢,٦ دولار في العام السابق. وفي نفس السياق، سجل متوسط سعر استيراد الغاز الطبيعي المسال في اليابان انخفاضاً سنوياً ما نسبته ٣٢,٨٪ حيث تراجع من ١٠,٣ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام ٢٠١٥م إلى ٦,٩ دولار في العام ٢٠١٦م.

قطاع النفط والغاز

الشكل ٣: مؤشر أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي خلال العام ٢٠١٦م

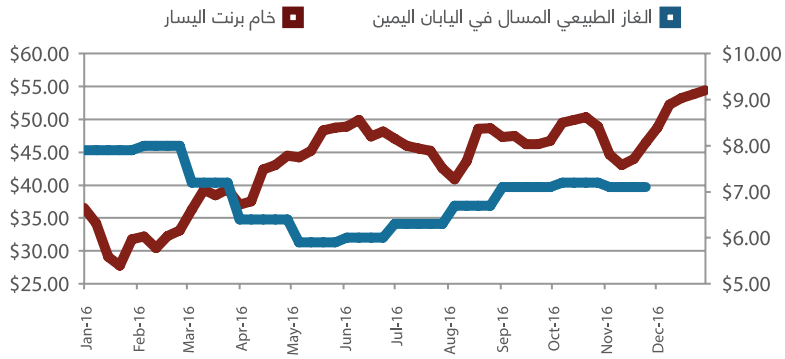

الإنتاج، تشير البيانات الأولية إلى أن معدل إنتاج النفط الخام في الدول الأعضاء في المجلس النقدي الخليجي قد بلغ نحو ١٤,٣ مليون برميل يومي خلال العام ٢٠١٦م مرتفعاً بنسبة ٢,٦٪ مقارنة بالعام السابق، بينما قدر إنتاج سوائل الغاز الطبيعي نحو ٢,٦ مليون برميل يومي مرتفعاً بنسبة ٢,٠٪ لنفس الفترة، في حين بلغ إنتاج الغاز الطبيعي نحو ١,٠٣٨,٨ مليون متر مكعب يومي مرتفعاً بنسبة ٢,٩٪ مقارنة بالعام السابق. بذلك يقدر معدل إنتاج الدول الأعضاء من السوائل الهيدروكربونية ما يعادل نحو ٢٣,٧ مليون برميل يومي مرتفعاً بنسبة ٢,٦٪ مقارنة مع العام السابق، الشكل (٤).

وعلى مستوى الدول الأعضاء، تشير التقديرات الأولية إلى ثبات واستقرار نسبي في معدلات الإنتاج سواء من النفط الخام أو الغاز الطبيعي وسوائله مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفع إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام بنسبة ٢,١٪ ليصل إلى ٢٠٥,٧ ألف برميل يومي. كما ارتفع معدل الإنتاج في المملكة العربية السعودية بنسبة ٢,٦٪ ليبلغ ١٠,٥ مليون برميل يومي في العام ٢٠١٦م، وارتفع معدل الإنتاج اليومي في دولة الكويت بنسبة ٣,٣٪ ليبلغ نحو ٣,٠ مليون برميل لنفس الفترة، بينما سجل معدل الإنتاج في دولة قطر تراجعاً طفيفاً بنسبة ٠,٦٪ ليصل إلى ٦٥٢,٠ ألف برميل يومي. أما بالنسبة لإنتاج سوائل الغاز الطبيعي ، فقد ارتفع إنتاج المملكة العربية السعودية بنسبة ٣,٨٪ ليبلغ نحو ١,٤ مليون برميل يومي، كما ارتفع في دولة الكويت بنسبة ٨,٧٪ ليبلغ نحو ٢٠١,٦ ألف برميل يومي، بينما لم يتغير إنتاج مملكة البحرين بنحو ١٠,٠ ألف برميل يومي. وفي المقابل، انخفض معدل الإنتاج في دولة قطر بنسبة ١,٥٪ ليبلغ نحو ١,١ مليون برميل يومي. وبالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي ، فقد شهد معدل الإنتاج في دولة قطر ارتفاعاً نسبياً بنحو ٤,٠٪ ليصل إلى ٥٩٨,٥ مليون متر مكعب يومي، كما ارتفع إنتاج دولة الكويت بنسبة ٣,٠٪ ليبلغ نحو ٤٨,٣ مليون متر مكعب يومي، وشهد معدل الإنتاج في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٢,٠٪ ليبلغ نحو ٣٣٤,٩ مليون متر مكعب يومي، بينما انخفض معدل الإنتاج في مملكة البحرين بنسبة ٢,١٪ ليصل إلى ٥٧,١ مليون متر مكعب يومي. إجمالاً لما سبق، ارتفع معدل الإنتاج اليومي من السوائل الهيدروكربونية خلال العام ٢٠١٦م في دولة الكويت بنسبة ٣,٦٪ ليصل إلى ٣,٥ مليون برميل نفط مكافئ، كما ارتفع معدل الإنتاج اليومي في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر بنسبة ٢,٦٪ و٢,٤٪ ليصل إلى ١٤,٠ و٥,٧ مليون برميل نفط مكافئ على التوالي، في حين شهد معدل الإنتاج اليومي في مملكة البحرين تراجعاً طفيفاً بنسبة ٠,٧٪ ليصل إلى ٠,٦ مليون برميل نفط مكافئ.

قطاع النفط والغاز

الشكل ٤: معدل انتاج قطاع النفط والغاز في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م

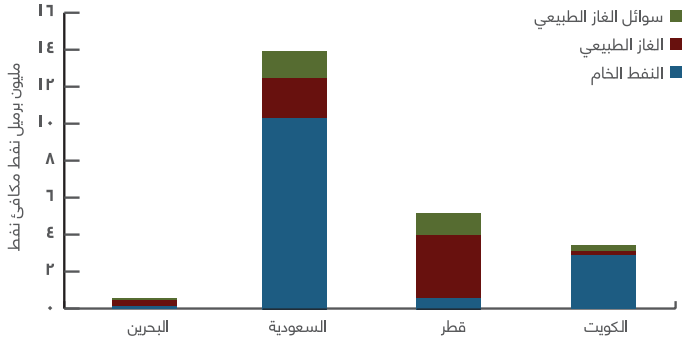

الصادرات، انعكست تطورات أسعار النفط خلال العام ٢٠١٦م سلباً على قيمة صادرات النفط الخام ومشتقاته. فقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات النفطية، بما فيها المشتقات النفطية والغاز الطبيعي وسوائله، في الدول الأعضاء ما مقداره ٢٢٦,٣ مليار دولار ، ويمثل ذلك انخفاضاً تبلغ نسبته ١٧,١٪ مقارنة مع قيمة الصادرات النفطية في العام السابق. وعلى مستوى الدول الأعضاء، سجلت دولة قطر أعلى معدل تراجع في قيمة الصادرات النفطية بنسبة ٢٧,٠٪ لتصل إلى ٤٧,٨ مليار دولار نظراً للانخفاض النسبي في أسعار الغاز الطبيعي بالمقارنة مع أسعار خام النفط، كما انخفض بنسبة ٢١,٤٪ في مملكة البحرين لتصل إلى ٦,١ مليار دولار، وانخفض بنسبة ١٢,٤٪ في المملكة العربية السعودية لتبلغ نحو ١٣٢,٦ مليار دولار، وانخفض بنسبة ١٤,٨٪ في دولة الكويت لتبلغ نحو ٤١,٦ مليار دولار.

الاحتياطيات، بالنسبة إلى الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي، تمتلك الدول الأعضاء احتياطيات ثابتة من النفط الخام يقدر بنحو ٣٩٢,٦ مليار برميل، إضافة إلى احتياطي من الغاز الطبيعي قدره ٣٥,٠ تريليون متر مكعب في نهاية العام ٢٠١٦م أو ما يعادل نحو ٢٣١,١ مليار برميل نفط مكافئ. أما على مستوى الدول الأعضاء، تقدر الاحتياطيات الثابتة في المملكة العربية السعودية من النفط الخام نحو ٢٦٦,٢ مليار برميل والغاز الطبيعي نحو ٨,٨ تريليون متر مكعب أو ما يعادل ٥٧,٨ مليار برميل نفط مكافئ ، وفي دولة الكويت بنحو ١٠١,٥ مليار برميل من النفط الخام إضافة إلى ١,٧٨ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي أو ما يعادل ١١,٨ مليار برميل نفط مكافئ ، وفي دولة قطر بنحو ٢٥,٢٤ مليار برميل من النفط الخام إضافة إلى ٢٤,٤ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي أو ما يعادل ١٦١,٠ مليار برميل نفط مكافئ ، أما في مملكة البحرين تقدر بنحو ١٢٠ مليون برميل من النفط الخام إضافة إلى ٩٢ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أو ما يعادل ٦٠٠,٠ مليون برميل نفط مكافئ.

الشكل ٥: الاحتياطيات الثابتة من النفط والغاز الطبيعي للدول الأعضاء في العام ٢٠١٦م - مليار برميل مكافئ نفط

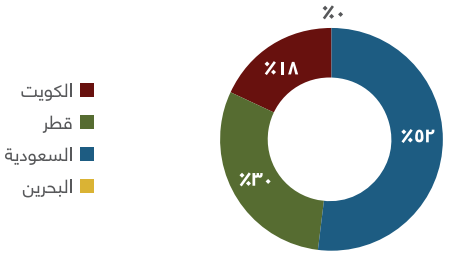

معدلات التضخم ومستويات الأسعار المحلية

يتضح من سلسلة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الدول الأعضاء خلال السنوات الأخيرة (٢٠١٢-٢٠١٦م) أن معدلات التضخم أصبحت متقاربة وضمن نطاق معتدل. وبصفة عامة يتراوح معدل التضخم السنوي في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م ما بين ٢,٨٪ و٣,٥٪. إضافة لذلك، فقد تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار السلع والخدمات تدريجياً في الأسواق المحلية على مدى السنوات الأخيرة، الأمر الذي لعب دوراً هاماً في تقليص الفجوة بين معدلات التضخم في الدول الأعضاء. كما يجدر الإشارة إلى أن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قام بإعداد قوائم الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بافتراض ٢٠٠٧م سنة أساس موحدة لدول مجلس التعاون بهدف تسهيل عملية مقارنة مستويات التضخم بين دول مجلس التعاون، وهو ما تم الاعتماد عليه بصورة رئيسية.

الشكل ٦: معدلات التضخم السنوية (نسب مئوية)

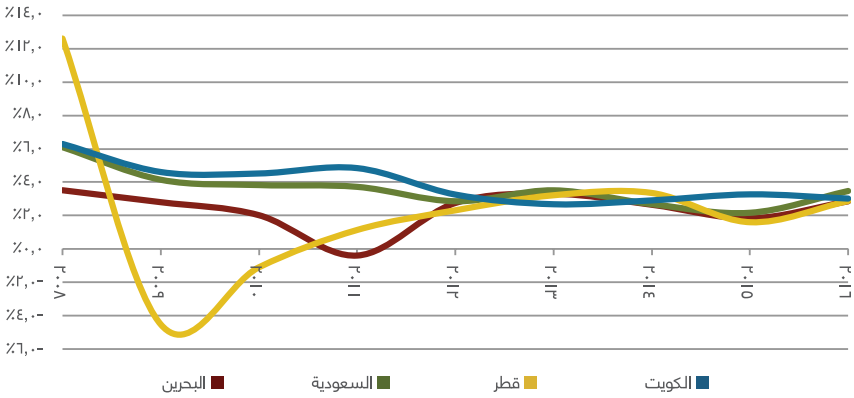

سجلت معدلات التضخم في الدول الأعضاء، مقاساً بالتغير النسبي في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ارتفاعاً نسبياً في العام ٢٠١٦م باستثناء دولة الكويت، حيث بلغ ٣,٥٪ في المملكة العربية السعودية مقارنة مع تضخم نسبته ٢,٢٪ في العام ٢٠١٥م، بينما بلغ ٢,٩٪ في دولة قطر مقابل تضخم نسبته ١,٦٪ في العام السابق، و٢,٨٪ في مملكة البحرين مقارنة مع تضخم نسبته ١,٩٪ في العام ٢٠١٦م، في حين بلغ ٣,٢٪ في دولة الكويت مقابل تضخم نسبته ٣,٣٪ في العام السابق.

وكذلك تباينت حدة الضغوط التضخمية في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م مقارنة مع العام الذي سبقه، ويرجع ذلك أساساً إلى تراجع الطلب المحلي في ظل تباطؤ الإنفاق العام وانخفاض حجم النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى التوسع المحدود في السيولة المحلية. ونتيجة لذلك، تلاشت حدة الضغوط التضخمية على أسعار إيجارات المساكن إلى جانب معظم أسعار الخدمات المحلية على حد سواء، بينما ظلت الضغوط الانكماشية في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م مشابهة للعام السابق.

ويرجع الارتفاع في معدلات التضخم المسجلة خلال العام ٢٠١٦م، بشكل أساسي، إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية إلى جانب السلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق وانعكاسها على الأسعار المحلية. حيث تأثرت كل من مجموعة «النقل» ومجموعة «السكن والوقود والطاقة» بصورة مباشرة بزيادة أسعار المشتقات النفطية محلياً بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء

معدلات التضخم ومستويات الأسعار المحلية

والمياه، مما ساهم برفع معدل التضخم في الدول الأعضاء بنسبة تتراوح ما بين (٢٪-٣٪) خلال العام ٢٠١٦م بالمقارنة مع مساهمة محدودة في معدل التضخم خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، تأثر معدل التضخم سلباً باستمرار تراجع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، حيث أظهر مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة انخفاضاً نسبياً بمقدار ١,٥٪ في العام ٢٠١٦م مقابل انخفاض نسبته ١٨,٧٪ في العام السابق. وبينما ظل سعر الصرف الفعلي للدولار الأمريكي، عملة الارتكاز الرئيسية للدول الأعضاء، يسجل ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض قيمة السلع المستوردة في الدول الأعضاء.

وعليه، جاء التغير في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، التضخم السنوي، خلال العام ٢٠١٦م محصلة لتغيرات متباينة في مستوياته الفرعية تبعاً وانسجاماً مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية. وفيما يلي تحليل تفصيلي لأبرز التغيرات في المستويات الفرعية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين:

- ارتفعت أسعار مجموعة «النقل» في المملكة العربية السعودية بنسبة ١٠,٠٪ مما ساهم برفع معدل التضخم بمقدار ٠,٩٪ بالمقارنة مع ارتفاع ومساهمة موجبة بنسبة ١,٣٪ و٠,١٪ على التوالي في العام ٢٠١٥م، بينما بلغت ١٣,١٪ في مملكة البحرين بالمقارنة مع انخفاض بنسبة ٠,٣٪ في العام السابق. وذلك في ضوء قرار السلطات الوطنية برفع أسعار المشتقات النفطية في الأسواق المحلية وبنسب متفاوتة اعتباراً من مطلع العام ٢٠١٦م، إذ تستقطع تكلفة المحروقات والمشتقات النفطية حصة نسبية من تكاليف التشغيل في قطاع النقل والمواصلات.

- أما بالنسبة لدولة قطر فقد تلاشى أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية والذي ظهر أثره الكامل في الفترة السابقة، حيث ارتفعت أسعار مجموعة «النقل» بنسبة ٣,٤٪ في دولة قطر مما ساهم برفع معدل التضخم بمقدار ٠,٦٪ بالمقارنة مع ارتفاع ومساهمة موجبة بنسبة ٤,١٪ و٠,٧٪ على التوالي في العام ٢٠١٥م، كما بلغت ٢,٥٪ في دولة الكويت ومما ساهم برفع معدل التضخم بمقدار ٠,٢٪ بالمقارنة مع ارتفاع ومساهمة موجبة بنسبة ٠,٥٪ و٠,٠٤٪ على التوالي في العام السابق.

- إلى جانب ذلك، ارتفعت أسعار مجموعة «السكن والوقود والطاقة» في المملكة العربية السعودية بنسبة ٧,٣٪ مما أدى إلى رفع معدل التضخم بمقدار ١,٩٪ مقابل ارتفاع ومساهمة بنسبة ٣,٤٪ و٠,٩٪ على التوالي في العام ٢٠١٥م، وارتفعت ٣,٠٪ في مملكة البحرين مما أدى إلى رفع معدل التضخم بنسبة ٠,٦٪ مقابل ارتفاع ومساهمة بنسبة ٤,٦٪ و٠,٨٪ على التوالي في العام السابق، كما ارتفعت ٤,٠٪ في دولة قطر مما أدى إلى رفع معدل التضخم بمقدار ١,٢٪ مقابل ارتفاع ومساهمة بنسبة ٢,٩٪ و٠,٨٪ في العام ٢٠١٥م، في حين ارتفعت ٦,٨٪ في دولة الكويت مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار ٢,٠٪ مقابل ارتفاع ومساهمة بنسبة ٦,٠٪ و١,٧٪ على التوالي في العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع، في جانب منه، تبعاً لقرار السلطات الوطنية في الدول الأعضاء القاضي برفع أسعار الكهرباء والمياه خلال العام ٢٠١٦م.

معدلات التضخم ومستويات الأسعار المحلية

- كذلك ارتفعت أسعار عدد من مجموعات الإنفاق المختلفة خلال العام ٢٠١٦م، والتي أسهمت بدورها في زيادة حدة الارتفاع في المستوى العام للأسعار، أبرزها ارتفاع أسعار مجموعة «التبغ والمشروبات الكحولية» في كل من المملكة العربية السعودية بنسبة ١٧٪ مقابل ٢٪ في العام ٢٠١٥م، وفي مملكة البحرين بنسبة ٢٥,٩٪ مقابل ٣,٥٪ في العام ٢٠١٥م، تبعاً لقرار السلطات الوطنية القاضي بزيادة الضريبة الخاصة على هذه المبيعات. وقد أدى ذلك إلى رفع مساهمة هذه المجموعة في معدل التضخم خلال العام ٢٠١٦م بمقدار ٠,١٪ في المملكة العربية السعودية مقابل ٠,٠١٪ في العام ٢٠١٥م. كما ارتفعت أسعار مجموعة «الصحة» في المملكة العربية السعودية بنسبة ٦,٢٪ مقابل ٢,٧٪ في العام ٢٠١٥م، وقد أدى ذلك إلى رفع مساهمتها في معدل التضخم في العام ٢٠١٦م إلى ٠,١٪ مقابل ٠,٠٦٪ في العام السابق. وكذلك ارتفعت أسعار مجموعة «الثقافة والترفيه» في دولة قطر بنسبة ٩,٣٪ مقابل انخفاض بنسبة ٤,٥٪ في العام السابق، إلى جانب أسعار مجموعة «التعليم» بنسبة ٥,٨٪ مقابل ١٣,٣٪ في العام السابق. وقد ساهمت هذه البنود السابقة مجتمعة برفع معدل التضخم في دولة قطر خلال العام ٢٠١٦م بمقدار ١,٦٪ بالمقارنة مع مساهمة موجبة نحو ٠,٧٪ في عام ٢٠١٥م.

- ومن جهة أخرى، تباطأت أسعار مجموعة «المواد الغذائية والمشروبات» والتي أسهمت بدورها في التخفيف من حدة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال العام ٢٠١٦م، حيث انخفضت في المملكة العربية السعودية بنسبة ٠,٦٪ مما ساهم في خفض معدل التضخم بمقدار ٠,١٪ بالمقارنة مع ارتفاع ومساهمة بنسبة ١,٦٪ و ٠,٤٪ على التوالي في العام السابق، كما انخفضت في دولة قطر بنسبة ١,٩٪ مما ساهم في خفض معدل التضخم بمقدار ٠,٣٪ مقابل ارتفاع طفيف ومساهمة بنسبة ٠,٨٪ و٠,١٪ على التوالي في العام ٢٠١٥م، بينما ارتفعت في دولة الكويت بنسبة ١,٩٪ مما ساهم في رفع معدل التضخم بمقدار ٠,٤٪ بالمقارنة مع ارتفاع ومساهمة بنسبة ٣,٤٪ و ٠,٧٪ على التوالي في العام ٢٠١٥م، كما ارتفعت في مملكة البحرين بنسبة ١,٣٪ مما ساهم في رفع معدل التضخم بمقدار ٠,٣٪ بالمقارنة مع ارتفاع ومساهمة بنسبة ٢,٤٪ و ٠,٦٪ على التوالي في العام السابق.

المالية العامة

ألقى تراجع أسعار النفط العالمية خلال العام ٢٠١٦م بظلاله على المالية العامة للدول الأعضاء حيث تمثل عوائد النفط مصدر الدخل الرئيسي للإيرادات العامة، وعلى الرغم من تحسن حصيلة الإيرادات غير النفطية في السنوات الأخيرة غير أنها لا تعوض عن تراجع العوائد النفطية حيث يبلغ متوسط مساهمتها في المالية العامة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م قرابة العُشر. وفي المقابل، تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة فيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام والترشيد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. تشير البيانات الأولية إلى أن الميزان الكلي للموازنة العامة في الدول الأعضاء سجل عجزاً مالياً مقداره ١١٧,٠ مليار دولار أو ما يعادل نسبته ١٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٦م، وذلك وفقاً للتطورات المالية في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال العام ٢٠١٦م على النحو التالي:

فيما يتعلق بالشق الأول للموازنة العامة، سجلت الإيرادات العامة انخفاضاً بنسبة ٨,٤٪ مقارنة مع العام السابق لتبلغ ما قيمته ٢٤٢,٩ مليار دولار، وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع إيرادات النفط والغاز بمقدار ٣٦,٠ مليار دولار لتبلغ ما قيمته ١٧٤,٢ مليار دولار مقابل ارتفاع الإيرادات غير النفطية بمقدار ١٣,٧ مليار دولار لتبلغ ما قيمته ٦٨,٨ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٧١,٧٪ في العام ٢٠١٦م، فيما ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٢٨,٣٪ لنفس الفترة.

أما فيما يتعلق بالشق الآخر للموازنة العامة، انخفضت النفقات العامة بنسبة ٥,٩٪ مقارنة مع العام السابق لتبلغ ما قيمته ٣٥٩,٩ مليار دولار، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من النفقات الجارية بمقدار ٢٨,٨ مليار دولار لتبلغ ما قيمته ٢٦١,٨ مليار دولار وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار ٦,١ مليار دولار لتبلغ ما قيمته ٩٨,٢ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٧٢,٧٪ في العام ٢٠١٦م، فيما ارتفعت نسبة مساهمة النفقات الرأسمالية في إجمالي النفقات العامة إلى ٢٧,٣٪ لنفس الفترة. وقد جاء الانخفاض في النفقات الجارية خلال العام ٢٠١٦م محصلة لانخفاض معظم البنود المكونة لهذه النفقات، حيث انخفضت نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ١٥,٩ مليار دولار لتبلغ ٥٧,٦ مليار دولار، بالإضافة لانخفاض المصروفات الجارية الأخرى، بما فيها نفقات التحويلات والمدعومات، بمقدار ١٠,٦ مليار دولار لتبلغ ٥٠,١ مليار دولار من جهة، فيما قابله ارتفاع نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بمقدار ١,٠ مليار دولار لتبلغ ١٤٩,١ مليار دولار، وارتفاع مدفوعات الفوائد بمقدار ٢,٠ مليار دولار لتصل إلى ٤,٦ مليار دولار تزامناً مع ارتفاع الدين العام من جهة أخرى.

وتبعا لذلك، انعكست التطورات السابقة في جانبي الإيرادات والنفقات العامة خلال العام ٢٠١٦م على الموازنة العامة لتسجل عجزاً أولياً بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام ما مقداره ١١٢,٤ مليار دولار أو ما يعادل ١١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره ١١٧,٠ مليار دولار أو ما يعادل نسبته ١٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٦م.

الشكل ٧: نسبة العجز / الفائض المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦م

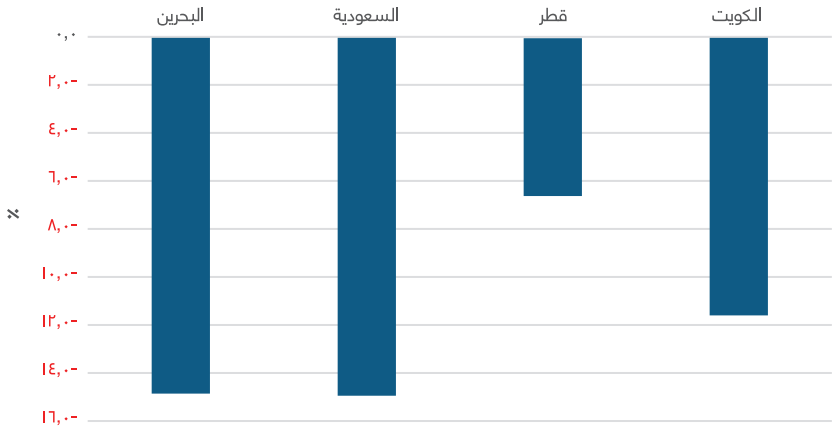

وبالنسبة لتطورات المالية العامة على مستوى الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م، فقد تشابه وضع الميزان الكلي للموازنة العامة في الحكومات المركزية خلال العام ٢٠١٦م مقارنة مع العام السابق مع بقاء الاتجاه العام متقارب بين الدول الأعضاء نتيجة لتشابه المكونات الرئيسية في المالية العامة، وذلك على النحو الآتي:

مملكة البحرين، أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة في مملكة البحرين عجزاً مالياً مقداره ٤,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، ويمثل ما نسبته ١٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعند استثناء مدفوعات الفوائد، تسجل الموازنة عجزاً أولياً مقداره ٣,٣ مليار دولار أو ما نسبته ١٠,٤٪ من الناتج المحلي. ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة ٧,١٪ لتبلغ ٥,٠ مليار دولار وانخفاض النفقات العامة بنسبة ٠,٨٪ لتبلغ ٩,٤ مليار دولار. وجاء انخفاض الإيرادات العامة نتيجة لتراجع إيرادات النفط والغاز بمقدار ٠,٤ مليار دولار لتبلغ ٣,٨ مليار دولار مقابل ارتفاع الإيرادات غير النفطية بمقدار ٣٦,٩ مليون دولار لتبلغ ١,٢ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٧٥,٧٪ في العام ٢٠١٦م. أما بالنسبة لانخفاض النفقات العامة فقد جاء نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار ١٥,٦ مليون دولار لتبلغ ٨,٣ مليار دولار مقابل انخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار ٨٧,٢ مليون دولار لتبلغ ١,١ مليار دولار. ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٨٨,٤٪ في العام ٢٠١٦م. كما قد تركز الارتفاع في النفقات الجارية في جانب مدفوعات الفوائد مقابل انخفاض بقية البنود الأخرى المكونة لها، حيث ارتفعت مدفوعات الفوائد بمقدار ٠,٣ مليار دولار لتصل إلى ١,٠ مليار دولار تزامناً مع ارتفاع الدين العام، وقابله انخفاض نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بمقدار ١,١ مليون دولار لتبلغ ٣,٨ مليار دولار، وانخفاض نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ٣٢,٠ مليون دولار لتبلغ ١,٢ مليار دولار، وانخفاض المصروفات الجارية الأخرى، بما فيها نفقات التحويلات والإعانات، بمقدار ٠,٣ مليار دولار لتبلغ ٢,٣ مليار دولار.

المملكة العربية السعودية، أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة في المملكة العربية السعودية عجزاً مالياً مقداره ٨٣,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، وليمثل ما نسبته ١٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعند استثناء مدفوعات الفوائد، تسجل الموازنة عجزاً أولياً مقداره ٨١,٩ مليار دولار أو ما نسبته ١٢,٧٪ من الناتج المحلي. ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة ١٠,٥٪ لتبلغ ١٤٦,٩ مليار دولار وانخفاض النفقات العامة بنسبة ١١,٦٪ لتبلغ ٢٣٠,٧ مليار دولار. وجاء انخفاض

المالية العامة

الإيرادات العامة نتيجة لتراجع إيرادات النفط والغاز بمقدار ٢٧,٦ مليار دولار لتبلغ ٩١,٥ مليار دولار وزيادة الإيرادات غير النفطية بمقدار ١٠,٣ مليار دولار لتبلغ ٥٥,٥ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٦٢,٣٪ في العام ٢٠١٦م. أما بالنسبة لانخفاض النفقات العامة فقد جاء نتيجة لانخفاض كل من النفقات الجارية بمقدار ٢٢,٠ مليار دولار لتبلغ ١٦٨,٥ مليار دولار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار ٨,٢ مليار دولار لتبلغ ٦٢,١ مليار دولار. ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٧٣,١٪ في نفس العام. كما قد جاء الانخفاض في النفقات الجارية محصلة لانخفاض معظم البنود المكونة لها، حيث انخفضت نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بمقدار ٦,٩ مليار دولار لتبلغ ١٠٩,١ مليار دولار، وانخفاض نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ١١,٧ مليار دولار لتبلغ ٤٤,٨ مليار دولار، فيما قابله ارتفاع مدفوعات الفوائد بمقدار ١,٣ مليار دولار لتصل إلى ١,٩ مليار دولار تزامناً مع ارتفاع الدين العام، بالإضافة لارتفاع المصروفات الجارية الأخرى، بما فيها نفقات التحويلات والإعانات، بمقدار ١,١ مليار دولار لتبلغ ١٢,٨ مليار دولار.

دولة الكويت، أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة في دولة الكويت عجزاً مالياً مقداره ١٥,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، ويمثل ما نسبته ١٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة ٣,٤٪ لتبلغ ٤٦,٧ مليار دولار وارتفاع النفقات العامة بنسبة ٢,٥٪ لتبلغ ٦١,٩ مليار دولار. وجاء ارتفاع الإيرادات العامة نتيجة لزيادة إيرادات النفط والغاز بمقدار ٢,٤ مليار دولار لتبلغ ٤٢,٤ مليار دولار وانخفاض الإيرادات غير النفطية بمقدار ٠,٩ مليار دولار لتبلغ ٤,٣ مليار دولار. ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٩٠,٨٪. أما بالنسبة لارتفاع النفقات العامة فقد جاء نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار ٠,٨ مليار دولار لتبلغ ٥٢,٦ مليار دولار وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار ٢,٣ مليار دولار لتبلغ ٩,٣ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٨٥,٠٪. كما قد جاء الانخفاض في النفقات الجارية محصلة لانخفاض معظم البنود المكونة لها، حيث انخفضت المصروفات الجارية الأخرى، بما فيها نفقات التحويلات والإعانات، بمقدار ٦,٩ مليار دولار لتبلغ ٢١,٢ مليار دولار، فيما قابله ارتفاع نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بمقدار ٢,٥ مليار دولار لتبلغ ٢٠,٥ مليار دولار، بالإضافة لارتفاع نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ٣,٣ مليار دولار لتبلغ ١٠,٦ مليار دولار.

دولة قطر، أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة في دولة قطر عجزاً مالياً مقداره ١٣,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، ويمثل ما نسبته ٩,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعند استثناء بند مدفوعات الفوائد، تسجل الموازنة عجزاً أولياً مقداره ١١,٠ مليار دولار أو ما نسبته ٧,٨٪ من الناتج المحلي. ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة ١٢,٢٪ لتبلغ ٤٤,٣ مليار دولار وارتفاع النفقات العامة بنسبة ١١,٦٪ لتبلغ ٥٨,٠ مليار دولار. وجاء انخفاض الإيرادات العامة نتيجة لتراجع إيرادات النفط والغاز بمقدار ١٠,٤ مليار دولار لتبلغ ٣٦,٥ مليار دولار وارتفاع الإيرادات غير النفطية بمقدار ٤,٢ مليار دولار لتبلغ ٧,٨ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إلى ٨٢,٤٪. أما بالنسبة لارتفاع النفقات العامة فقد جاء نتيجة لارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار ١٢,١ مليار دولار لتبلغ ٢٥,٧ مليار دولار مقابل انخفاض النفقات الجارية بمقدار ٦,٠ مليار دولار لتبلغ ٣٢,٣ مليار دولار. ويلاحظ انخفاض نسبة مساهمة النفقات الجارية في إجمالي النفقات العامة إلى ٥٥,٧٪. كما قد جاء الانخفاض في النفقات الجارية محصلة لانخفاض معظم البنود المكونة لها، حيث انخفضت نفقات المشتريات من السلع والخدمات بمقدار ٧,٤ مليار دولار لتبلغ ١,١ مليار دولار، بالإضافة لانخفاض المصروفات الجارية الأخرى، بما فيها نفقات التحويلات والإعانات، بمقدار ٤,٥ مليار دولار لتبلغ ١٣,٨ مليار دولار، فيما قابله ارتفاع نفقات الأجور والمرتبات في الحكومة المركزية بمقدار ٥,٥ مليار دولار لتبلغ ١٥,٧ مليار دولار، وارتفاع مدفوعات الفوائد بمقدار ٠,٤ مليار دولار لتصل إلى ١,٧ مليار دولار تزامناً مع ارتفاع الدين العام.

تمويل العجز المالي والدين العام

في ظل انخفاض الإيرادات العامة بوتيرة تفوق انخفاض الإنفاق العام والارتفاع الحاد في العجز المالي، فقد عمدت الحكومات المركزية في الدول الأعضاء إلى تمويل العجز وفق برامج وخطط مالية متعددة تراعي أفضل خيارات التمويل المتاحة، وذلك من خلال الاقتراض المحلي والخارجي إلى جانب السحب من الاحتياطيات المحلية والأجنبية وبما لا يؤثر على السيولة المحلية في القطاع المصرفي من أجل ضمان نمو تمويل أنشطة القطاع الخاص.

وعليه، ارتفع إجمالي الدين العام للدول الأعضاء بنسبة ٦١,٤٪ ليصل إلى ٢٢٣,٨ مليار دولار أو ما نسبته ٢٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ذلك لارتفاع الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على حد سواء، حيث سجل الرصيد القائم للدين العام الداخلي ارتفاعاً بنسبة ٤٠,٧٪ ليبلغ ١٤٤,٩ مليار دولار ويمثل نسبة ١٥,٤ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦م، فيما سجل الرصيد القائم للدين العام الخارجي ارتفاعاً بنسبة ١٢١,٦٪ ليبلغ ٧٨,٩ مليار دولار ومثل ذلك نسبة ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة. وبالنظر إلى تطورات الدين العام خلال العام ٢٠١٦م وفقاً لمكوناته، يلاحظ انخفاض نسبة الدين العام الداخلي ليمثل ٦٤,٧٪ من إجمالي الدين العام، وقابله ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي ليمثل بذلك ٣٥,٣٪ من إجمالي الدين العام.

وأما ما طرأ من تغيرات للدين العام على مستوى الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م، فقد أظهرت البيانات الأولية للمديونية العامة ارتفاعاً في إجمالي رصيد الدين العام القائم في جميع الدول الأعضاء مع تركز الدين العام في الشق الداخلي وذلك نتيجة لاتجاه السياسة المالية نحو الاقتراض الداخلي من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة. سجل الدين العام في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً بمقدار ٤٦,٥ مليار دولار ليبلغ ٨٤,٤ مليار دولار أو ما يعادل ١٣,٢٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٦م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الدين العام الداخلي بمقدار ١٩,٠ مليار دولار ليبلغ ٥٦,٩ مليار دولار وارتفاع الدين العام الخارجي بمقدار ٢٧,٥ مليار دولار بعد عدم وجود رصيد قائم للدين العام الخارجي. وتوزعت الأهمية النسبية في العام ٢٠١٦م بين كل من الشق الداخلي والخارجي للدين العام بالنسب التالية ٦٧,٤٪ و٣٢,٦٪ على التوالي. كما سجل إجمالي الدين العام في مملكة البحرين ارتفاعاً بمقدار ٤,٣ مليار دولار ليبلغ ٢٣,٦ مليار دولار أو ما يعادل ٧٤,٠٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٦م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الدين العام الداخلي بمقدار ١,٣ مليار دولار ليبلغ ١٢,٤ مليار دولار بالإضافة إلى ارتفاع الدين العام الخارجي بمقدار ٣,٠ مليار دولار ليبلغ ١١,٢ مليار دولار. كما انخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى ٥٢,٥٪ من إجمالي الدين العام، فيما ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي الى ٤٧,٥٪ من إجمالي الدين العام. كذلك سجل إجمالي الدين العام في دولة الكويت ارتفاعاً بمقدار ٦,٥ مليار دولار ليبلغ ١٩,٠ مليار دولار أو ما نسبته ١٧,١٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٦م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الدين العام الداخلي بمقدار ٥,٤ مليار دولار ليبلغ ١٠,٧ مليار دولار وارتفاع الدين العام الخارجي بمقدار ١,٠ مليار دولار ليبلغ ٨,٣ مليار دولار. كما ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى ٥٦,٣٪ من إجمالي الدين العام، فيما انخفضت نسبة الدين العام الخارجي الى ٤٣,٧٪ من إجمالي الدين العام. هذا وفي حين سجل إجمالي الدين العام في دولة قطر ارتفاعا بمقدار ٢٧,٩ مليار دولار ليبلغ ٩٦,٩ مليار دولار أو ما نسبته ٦٣,٥٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٦م، ويعود ذلك إلى ارتفاع الدين العام الداخلي بمقدار ١٦,١ مليار دولار ليبلغ ٦٥,٠ مليار دولار وارتفاع الدين العام الخارجي بمقدار ١١,٨ مليار دولار ليبلغ ٣١,٩ مليار دولار. كما انخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى ٦٧,١٪ من إجمالي الدين العام، فيما ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي الى ٣٢,٩٪ من إجمالي الدين العام.

وفيما يتعلق بتمويل باقي العجز المالي من خلال السحب من الاحتياطيات الأجنبية والمحلية، فتشير البيانات الأولية إلى سحب ١٨٥,٢ مليون دولار من الاحتياطيات في مملكة البحرين، وسحب ما مقداره ٣٧,٢ مليار دولار من الاحتياطيات في المملكة العربية السعودية، كما تم سحب ما مقداره ٨,٧ مليار دولار من الاحتياطيات في دولة الكويت. هذا وفي حين تم تمويل العجز المالي في دولة قطر بالكامل من خلال إصدار السندات وعقد القروض.

تمويل العجز المالي والدين العام

الشكل ٨ : نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦م

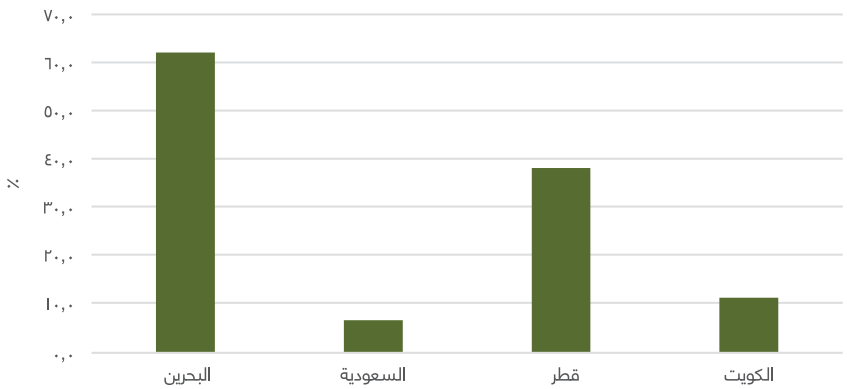

ميزان المدفوعات

أثر استمرار تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام ٢٠١٦م على الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء بشكل عام وعلى القطاع الخارجي بشكل خاص، حيث يمثل النفط السلعة الرئيسية في الصادرات، ولينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات وما صاحب ذلك من تغيرات في إجمالي الاحتياطيات النقد الأجنبي. وفيما يلي عرض ميسر للمكونات الرئيسية في ميزان المدفوعات وبعض المؤشرات الاقتصادية:

تشير التقديرات الأولية إلى أن المعاملات التجارية والمالية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي خلال العام ٢٠١٦م قد أسفرت عن حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بلغ نحو ٧٩,٦ مليار دولار بانخفاض نسبته ٣٧,٣٪ منسوباً إلى العام السابق، ولتسجل نسبة العجز ما يعادل ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦م. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنوك المركزية في الدول الأعضاء لتبلغ ما قيمته ٦٠٢,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م، وهو ما يكفي لتغطية ما يقارب من ثلاثة أضعاف قيمة إجمالي الواردات السلعية للدول الأعضاء في العام ٢٠١٦م. ويرجع هذا العجز في ميزان المدفوعات بدرجة أساسية إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري الناجم عن انخفاض قيمة الصادرات النفطية، في حين انخفض عجز الحساب الرأسمالي والمالي مما ساهم في التخفيف من حدة الارتفاع في عجز ميزان المدفوعات. فقد سجل الحساب الجاري عجزاً مقداره ٥٣,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، نتيجة لتسجيل عجز في بنود الخدمات والتحويلات الجارية وكذلك انخفاض فائض الميزان التجاري. أما الحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل عجزاً مقداره ٢٦,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٦م ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الدين الخارجي وزيادة التدفقات الاستثمارية إلى الداخل.

الحساب الجاري، يمثل الحساب الجاري المعاملات المالية المتعلقة بالتبادل التجاري والخدمات المقدمة في القطاع الخارجي من السياحة والنقل والدخل المتولد عن الاستثمارات العامة والخاصة إضافة إلى التحويلات الجارية من العاملين والمعونات الرسمية. فقد ارتفع عجز الحساب الجاري بنسبة ٣٥,٥٪ ليصل إلى ٥٣,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، ويعود العجز المسجل في الحساب الجاري إلى الانخفاض الكبير في جانب الصادرات بعد تراجع أسعار النفط بما يتجاوز ويفوق الانخفاض النسبي في جانب الواردات، حيث انخفض فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة ٤١,٠٪ ليبلغ ٧١,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. بينما تراجع عجز الميزان في باقي المكونات الأخرى مجتمعة، وهي بنود الخدمات والدخل والتحويلات الجارية، بنسبة ٢٢,٢٪ لتسجل صافي تدفق للخارج بمقدار ١٢٥,٦

ميزان المدفوعات

مليار دولار في العام ٢٠١٦م، ويعود انخفاض العجز في ميزان الخدمات والدخل والتحويلات الجارية أساساً إلى انخفاض صافي المدفوعات مقابل خدمات السياحة والاتصالات والنقل بنسبة ١٦,٣٪ لتصل إلى ٨٩,٤ مليار دولار، كما انخفضت التحويلات الخارجية بمقدار ١١,٣ مليار دولار أي ما يعادل ١٤,٣٪ لتبلغ ٦٨,٠ مليار دولار، في حين ارتفع ميزان الدخل بنسبة ٢٩,١٪ لتبلغ ٣١,٨ مليار دولار وذلك نتيجة لتراجع الأرباح المحولة إلى الخارج من قبل الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز وقابله زيادة العوائد المتحصلة على الأصول الأجنبية في الخارج.

الحساب الرأسمالي والمالي، يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات وهو يمثل التدفقات الرسمية والخاصة كالقروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة إلى حركة الاستثمارات العامة والخاصة. وقد انخفض عجز هذا الحساب بنسبة ٥١,٢٪ ليسجل ٢٦,٥ مليار دولار تدفقاً صافياً إلى الخارج خلال العام ٢٠١٦م، ويعود تراجع العجز إلى ارتفاع القروض الخارجية والاستثمارات في الداخل. كما تشير البيانات إلى أن صافي قيمة التدفقات المالية غير المدرجة في أي من بنود ميزان المدفوعات، بند السهو والخطأ، يقدر بنحو ٧٣٢,٠ مليون دولار ويمثل تدفقاً صافياً إلى الداخل خلال سنة التقرير.

الشكل ٩ : نسبة فائض / عجز ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في العام ٢٠١٦م

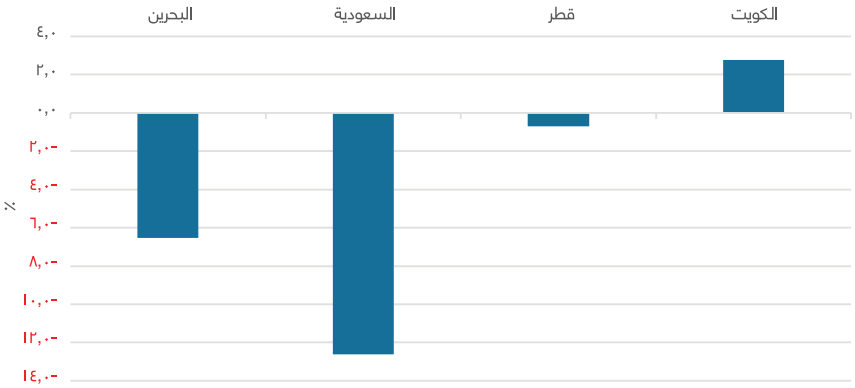

وبمقارنة الدول الأعضاء، فقد تشابه وضع ميزان المدفوعات ومكوناته الأساسية في العام ٢٠١٦م مقارنة مع العام السابق نظراً لاستمرار تراجع أسعار النفط مع بقاء الأداء متقارب بين الدول الأعضاء نتيجة لتشابه التركيب السلعي للصادرات فيما بينها بشكل خاص والوضع الاقتصادي بشكل عام، وذلك على النحو الآتي:

دولة الكويت، سجلت دولة الكويت فائضاً في الميزان الكلي للمدفوعات خلال العام ٢٠١٦م بلغ نحو ٣,٢ مليار دولار ونسبته ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بمقدار ٢,٩ مليار دولار (٢,٦٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وقد انعكس هذا الفائض على ارتفاع إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ ٢٨,٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م، وهو ما يربو عن قيمة إجمالي الواردات السلعية لنفس الفترة. ويرجع الفائض في ميزان المدفوعات إلى تسجيل فائض في الحساب الرأسمالي والمالي يفوق العجز المسجل في الحساب الجاري، حيث سجل الحساب الجاري عجزاً بلغت قيمته ٥,٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦م مقابل فائض بلغت قيمته نحو ٤,٠ مليار دولار في العام السابق، وذلك نتيجة لتراجع فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة ٢٧,٩٪ ليبلغ ٢٠,١ مليار دولار إضافة إلى ارتفاع عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات بنسبة ٥,١٪ ليصل إلى ٢٥,١ مليار دولار. ومن جهة أخرى، سجل الحساب المالي والرأسمالي فائضاً بلغت قيمته ٦,٣ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦م مقابل عجز

ميزان المدفوعات

بلغت قيمته نحو ١١,١ مليار دولار في العام السابق. ويعود ذلك إلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية إلى الداخل في ظل ارتفاع صافي الاقتراض الخارجي. كما سجلت قيمة صافي التدفقات المالية غير المصنفة تحت بنود ميزان المدفوعات، بند السهو والخطأ، تدفقاً إلى الداخل بمقدار ١,٩ مليار دولار.

دولة قطر، سجلت دولة قطر أدنى عجز في الميزان الكلي للمدفوعات خلال العام ٢٠١٦م نحو ١,١ مليار دولار ونسبته ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ليمثل انخفاضاً بنسبة ٨٠,٤٪ منسوباً إلى العام السابق. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ ٣٦,٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م، وهو ما يعادل نحو مرة ونصف (١٥٠٪) من قيمة إجمالي الواردات السلعية لنفس الفترة. ويرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز في الحساب الجاري يفوق الفائض المسجل في الحساب الرأسمالي والمالي، حيث بلغ عجز الحساب الجاري نحو ٦,٢ مليار دولار مقابل فائض بمقدار ١٣,٨ مليار دولار في العام السابق، وذلك نتيجة لتراجع فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة ٦٣,١٪ ليبلغ ١٨,٠ مليار دولار إضافة إلى تراجع عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات بنسبة ٣٠,٩٪ ليصل إلى ٢٤,٢ مليار دولار. ومن جهة أخرى، بلغ فائض الحساب المالي والرأسمالي نحو ٦,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٦م مقابل عجز بنحو ١٩,٧ مليار دولار في العام السابق. ويعود ذلك إلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية إلى الداخل في ظل ارتفاع صافي الاقتراض الخارجي. كما سجلت قيمة صافي التدفقات المالية غير المصنفة تحت بنود ميزان المدفوعات، بند السهو والخطأ، تدفقاً إلى الخارج بمقدار ١,١ مليار دولار.

المملكة العربية السعودية، سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً في الميزان الكلي للمدفوعات خلال العام ٢٠١٦م بلغ نحو ٨٠,٦ مليار دولار ونسبته ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وليمثل انخفاضاً بنسبة ٣٠,٥٪ منسوباً إلى العام السابق. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ ٥٣٥,٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م، وهو ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف ونصف (٣٥٩٪) من قيمة إجمالي الواردات السلعية لنفس الفترة. ويرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز في كل من ميزان الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، حيث انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى ٤١,١ مليار دولار أو ما يعادل انخفاض نسبته ٢٧,٥٪ منسوباً إلى العام السابق، وذلك نتيجة لتراجع فائض ميزان التجاري السلعي بنسبة ٢٢,١٪ ليبلغ ٣٤,٥ مليار دولار إضافة إلى تراجع عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات بنسبة ٢٥,١٪ ليصل إلى ٧٥,٦ مليار دولار. ومن جهة أخرى، انخفض عجز الحساب المالي والرأسمالي ليبلغ ٣٩,٥ مليار دولار خلال العام ٢٠١٦م أي ما يعادل انخفاض نسبته ١٠,٠٪ منسوباً إلى العام السابق. كما سجلت قيمة صافي التدفقات المالية غير المصنفة تحت بنود ميزان المدفوعات، بند السهو والخطأ، تدفقاً إلى الخارج بمقدار ١٢,٧ مليون دولار.

مملكة البحرين، سجلت مملكة البحرين عجزاً في الميزان الكلي للمدفوعات خلال العام ٢٠١٦م بلغ نحو ١,١ مليار دولار ونسبته ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وليمثل انخفاضاً نسبته ٥٨,٥٪ منسوباً إلى العام السابق. وقد انعكس هذا العجز على انخفاض إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ ٢,٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م، وهو ما يعادل نحو سدس (١٦,٧٪) قيمة إجمالي الواردات السلعية لنفس الفترة. ويرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز في الحساب الجاري يفوق الفائض المسجل في الحساب الرأسمالي والمالي، حيث ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى ١,٥ مليار دولار أو ما يعادل ارتفاع نسبته ٩٨,٥٪ منسوباً إلى العام السابق، وذلك نتيجة لتسجيل عجز في ميزان التجاري السلعي بمقدار ٨٠٤,٠ مليون دولار مقابل فائض بمقدار ٨٣١,٠ مليون دولار في العام السابق، إضافة إلى تراجع عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات بنسبة ٥٦,٥٪ ليصل إلى ٦٨٩,٠ مليون دولار. ومن جهة أخرى، تحول العجز إلى فائض في الحساب المالي والرأسمالي ليبلغ ٤٤٧,٠ مليون دولار في العام ٢٠١٦م مقابل عجز بمقدار ١,٧ مليار في العام السابق. كما سجلت قيمة صافي التدفقات المالية غير المصنفة تحت بنود ميزان المدفوعات، السهو والخطأ، تدفقاً إلى الخارج بمقدار ٥٧,٠ مليون دولار.

تحركات أسعار الصرف

استمرت سياسة سعر الصرف الثابت في الدول الأعضاء باتخاذ الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً للعملات الوطنية باستثناء الدينار الكويتي حيث يرتكز تحديد سعر صرفه على سلة خاصة من العملات الأجنبية، وبلغ سعر الصرف الرسمي للعملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في نهاية العام ٢٠١٦م كما يلي: ٣,٦٤ ريال قطري، و٣,٧٥ ريال سعودي، و٠,٣٧٦ دينار البحريني، و٠,٣٠٦٢ دينار كويتي. أما بالنسبة للدينار الكويتي فقد شهد انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٠,٩٪ مقابل الدولار الأمريكي في نهاية العام ٢٠١٦م مقارنة مع نهاية العام السابق وكان مدى التذبذب محصوراً بين ٠,٢٩٨٣ و٠,٣٠٦٢ دينار كويتي.

وفيما يتعلق بأسعار صرف العملات الوطنية في أسواق النقد العالمية، يتضح من الرسم البياني (١٠) تحقيق استقرار وثبات لقيمة العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في أسواق النقد الأجنبية على مدار العام ٢٠١٦م وذلك بناءً على بيانات أسعار الصرف في أسواق النقد الفورية بمدينة نيويورك.

الشكل ١٠: سعر صرف العملات الوطنية في نيويورك في العام ٢٠١٦- نهاية الشهر

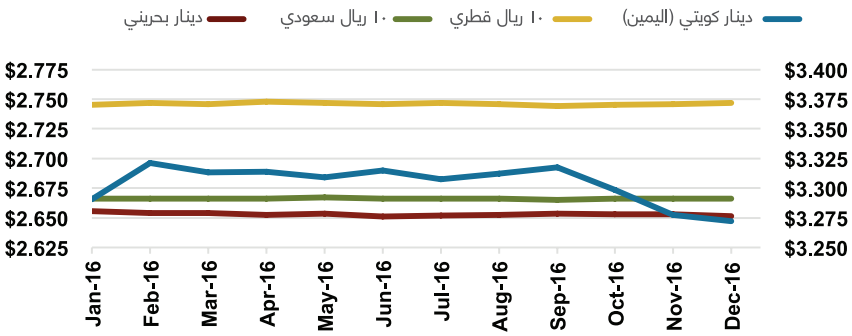

وأما بالنسبة لحركة أسعار الصرف الأجنبية في العام ٢٠١٦م، فقد شهد سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعاً نسبياً مقابل أغلب العملات العالمية في أسواق الصرف العالمية مدعوماً بمجموعة إيجابية من البيانات الاقتصادية والتي عكست تسارع وتيرة النمو الاقتصادي وتباطؤ معدلات البطالة والتضخم على خلاف ضعف البيانات الصادرة من خارج الولايات المتحدة، فضلاً عن دوره كملاذ آمن في أسواق الصرف الأجنبي أثناء فترة الركود الاقتصادي.

سجل متوسط سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ١١,٣٪ ليبلغ ١,٣٥٦ دولار أمريكي خلال العام ٢٠١٦م مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس تأثر سعر صرف الجنيه الإسترليني بتداعيات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واستمرار البيانات الاقتصادية السلبية والتي ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي. أما بالنسبة للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، فقد شهد متوسط سعر صرف اليورو استقراراً نسبياً مقابل الدولار الأمريكي ، بعد أن سجل تراجعاً حاداً خلال الفترة السابقة، حيث بلغ ١,١٠٧ دولار أمريكي بانخفاض نسبته ٠,٢٪ مقارنة مع العام السابق. وفي المقابل، سجل متوسط سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١١,٧٪ ليصل إلى ١٠٨,٦٩٣ ، وهو ما يعكس تأثر الين الياباني بسياسة الفائدة السلبية للبنك المركزي الياباني بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على الين الياباني لأغراض التحوط وإدارة المخاطر في أسواق النقد والصرف العالمية.

تحركات أسعار الصرف

الشكل ١١: أسعار صرف العملات الأجنبية في العام ٢٠١٦

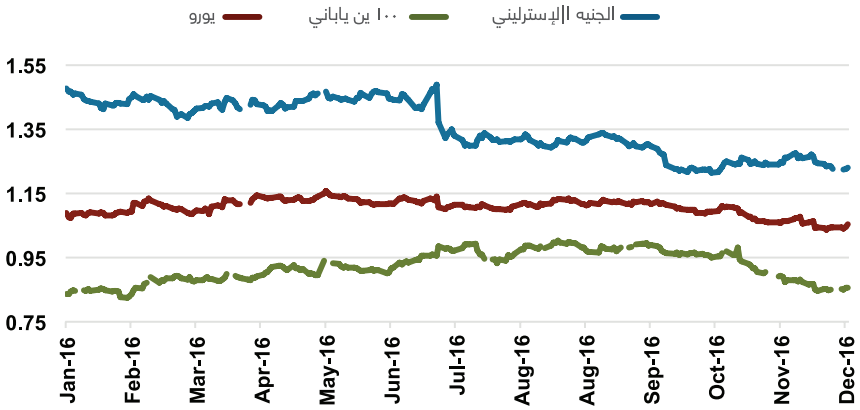

وبالنسبة لأسعار الصرف الفعلية، مرجحةً بالتوزيع الجغرافي للواردات، فقد ارتفع مؤشر أسعار الصرف الفعلية لجميع العملات الوطنية خلال العام ٢٠١٦م باستثناء الدينار الكويتي نتيجة لارتفاع الدولار الأمريكي عملة المثبت المشترك، حيث ارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي للريال السعودي بنسبة ٢,٥٪، والريال القطري بنسبة ١,٨٪، والدينار البحريني بنسبة ٢,١٪، في حين سجل الدينار الكويتي تراجعاً طفيفاً في أسعار الصرف الفعلية للواردات بنسبة ١,٤٪.

الشكل ١٢: سعر الصرف الاسمي الفعلي للعملات الوطنية في العام ٢٠١٦م

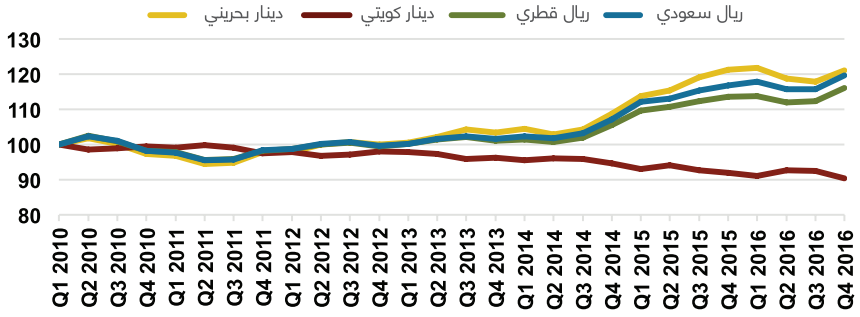

القطاع النقدي والتطورات النقدية

فيما يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها في الاتحاد النقدي الخليجي خلال العام ٢٠١٦م، شهد عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,١٪ أي ما يعادل ٠,٨ مليار دولار ليبلغ ٧٦٢,٢ مليار دولار، مقارنة مع مستواه المسجل في نهاية العام ٢٠١٥م بنحو ٧٦١,٨ مليار دولار. وقد جاء الارتفاع المسجل في السيولة المحلية، العرض النقدي (ن٣)، خلال سنة التقرير نتيجة لتغير المكونات وذلك تبعاً للعوامل المؤثرة عليها، حيث تراجع صافي الأصول الأجنبية من جهة وقابله ارتفاع صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال العام ٢٠١٦م، فقد سجل انخفاضاً بنسبة ١٧,٥٪ ليصل إلى ٦٠٧,٣ مليار دولار، ويعود الانخفاض كمحصلة لتراجع صافي الأصول الأجنبية للبنوك المركزية بمقدار ٨٥,٣ مليار دولار ليبلغ ٥٩٠,٦ مليار دولار وذلك نتيجة للعجز المسجل في إجمالي ميزان المدفوعات لنفس الفترة، وتراجع صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بمقدار ٤٤,٤ مليار دولار ليبلغ ١٦,٧ مليار دولار.

وأما فيما يتعلق بصافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي، فقد سجل ارتفاعاً كبيراً بمقدار خمسة أضعاف ليصل إلى ١٥٤,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، ويعود ذلك الى ارتفاع تمويل عجز الموازنة العامة حيث ارتفع صافي المطلوبات على الحكومة المركزية بمقدار ١٢٣,١ مليار دولار ليبلغ -١٤٧,٥ مليار دولار، وارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ١٦,٨ مليار دولار ليبلغ ٦٨٦,٥ مليار دولار، بينما سجل صافي البنود الأخرى انخفاضاً بمقدار ١٢,٥ مليار دولار ليبلغ -٤٠١,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦م.

وبالنسبة لتطورات السيولة المحلية خلال العام ٢٠١٦م وفقاً لمكوناتها، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (ن١) ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٣٪ ليصل إلى ٣٨١,١ مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة النقد المتداول خارج المصارف بمقدار ١,٢ مليار ليبلغ ٥٥,٥ مليار دولار وارتفاع الودائع تحت الطلب بمقدار ٥٥,٦ مليون دولار لتبلغ ٣٢٥,٦ مليار دولار. كما شهد عرض النقد (ن٢) ارتفاعاً بنسبة ٢,٩٪ ليصل إلى ٦٨٢,٧ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الودائع الزمنية والادخارية بمقدار ١٨,٢ مليار دولار لتبلغ ٣٠١,٦ مليار دولار. وأما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) فقد شهد تباطؤاً بالمقارنة مع النقد (ن٢) حيث ارتفع بنسبة ٠,١٪ ليصل إلى ٧٦٢,٢ مليار دولار، وقد جاء هذا التباطؤ نتيجة لتراجع الودائع الأخرى شبه النقدية بمقدار ١٩,١ مليار دولار لتبلغ ٧٩,٥ مليار دولار.

الشكل ١٣ : نسبة إجمالي السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ م

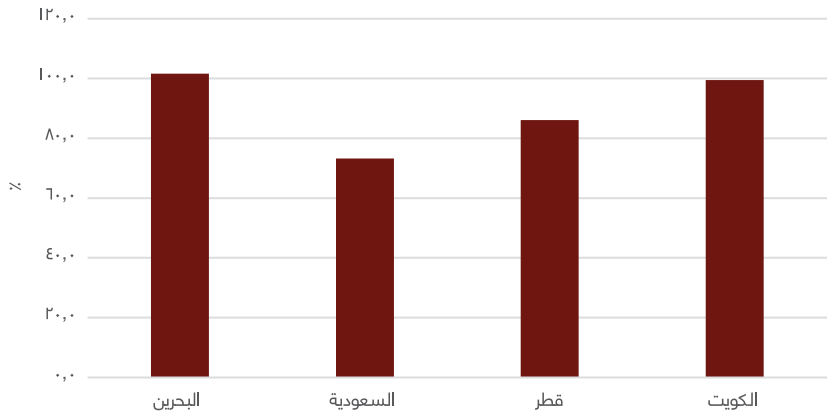

القطاع النقدي والتطورات النقدية

وبمقارنة الدول الأعضاء، تباينت نسب نمو إجمالي السيولة المحلية كما يعكسها عرض النقود بمفهومه الواسع في الدول الأعضاء بالمقارنة مع العام السابق، وذلك على النحو الآتي:

المملكة العربية السعودية، سجل عرض النقود (ن٣) في المملكة العربية السعودية نمواً قدره ٠,٨٪ من ٤٧٣,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٥م إلى ٤٧٦,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، وذلك نتيجة لانخفاض صافي الأصول الأجنبية بمقدار ١٠١,٦ مليار دولار مقابل ارتفاع صافي الأصول المحلية بمقدار ١٠٥,٣ مليار دولار. أما انخفاض صافي الأصول الأجنبية فقد تركز في جانب الأصول الخارجية للبنك المركزي حيث تراجع بمقدار ٨٠,٣ مليار دولار ليبلغ ٥٢٨,٦ مليار دولار، فيما سجل صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية انخفاضاً بمقدار ٢١,٣ مليار دولار ليبلغ ٣٨,٩ مليار دولار. وأما ارتفاع صافي الأصول المحلية فقد جاء محصلة لزيادة كل من صافي المطلوبات على القطاع العام بمقدار ١٠١,٢ مليار دولار ليبلغ -١٨٥,٩ مليار دولار، وارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ٨,٩ مليار دولار ليبلغ ٣٧٤,٨ مليار دولار من جهة، بينما تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار ٤,٨ مليار دولار ليبلغ -٢٧٩,٨ مليار دولار من جهة أخرى.

مملكة البحرين، سجل عرض النقود (ن٣) في مملكة البحرين ارتفاعاً بنسبة ١,١٪ من ٣١,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٥م إلى ٣٢,٠ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، وذلك نتيجة لانخفاض صافي الأصول الأجنبية بمقدار ١,٥ مليار دولار وارتفاع صافي الأصول المحلية بمقدار ١,٨ مليار دولار. أما انخفاض صافي الأصول الأجنبية فقد توزع على كل من تراجع صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي بمقدار ٢,٣ مليار دولار ليبلغ ٢,٢ مليار دولار وارتفاع صافي المطلوبات الأجنبية للبنوك التجارية بمقدار ٠,٦ مليار دولار ليبلغ ١,٦ مليار دولار. أما ارتفاع صافي الأصول المحلية فقد جاء محصلة لارتفاع صافي المطلوبات على القطاع العام بمقدار ١,٣ مليار دولار ليبلغ -١,٦ مليار دولار وارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ٠,٣ مليار دولار ليبلغ ٢٣,٣ مليار دولار من جهة، بينما انخفضت صافي البنود الأخرى بمقدار ١,٨ مليار دولار ليبلغ -٦,٩ مليار دولار.

دولة الكويت، سجل عرض النقود (ن٣) ارتفاعاً بنسبة ٢,٦٪ في دولة الكويت من ١١٣,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٥م إلى ١١٦,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، وذلك نتيجة لارتفاع صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٤,٠ مليار دولار وانخفاض صافي الأصول المحلية بمقدار ١,٠ مليار دولار. وجاء ارتفاع صافي الأصول الأجنبية محصلة لزيادة صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي بمقدار ٢,٨ مليار دولار ليبلغ ٢٨,٤ مليار دولار، فيما سجل صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية ارتفاعاً بمقدار ١,٢ مليار دولار ليبلغ ٢٧,١ مليار دولار. وأما انخفاض صافي الأصول المحلية فقد جاء محصلة لزيادة المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ١,٩ مليار دولار ليبلغ ١١٨,٩ مليار دولار وارتفاع صافي المطلوبات على القطاع العام بمقدار ٢,٧ مليار دولار ليبلغ -١٤,٣ مليار دولار من جهة، بينما تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار ٥,١ مليار دولار ليبلغ -٤٣,٢ مليار دولار من جهة أخرى.

دولة قطر، سجل عرض النقود (ن٣) في دولة قطر انخفاضاً نسبته ٤,٦٪ من ١٤٣,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٥م إلى ١٣٦,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، وذلك نتيجة لانخفاض صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٢٩,٣ مليار دولار وارتفاع صافي الأصول المحلية بمقدار ٢٢,٧ مليار دولار. أما انخفاض صافي الأصول الأجنبية فقد توزع على كل من تراجع صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي بمقدار ٥,٥ مليار دولار ليبلغ ٣١,٤ مليار دولار وانخفاض صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بمقدار ٢٣,٨ مليار دولار ليمثل صافي للمطلوبات بنحو ٤٧,٧ مليار دولار. وأما ارتفاع صافي الأصول المحلية فقد جاء محصلة لزيادة كل من صافي المطلوبات على القطاع العام بمقدار ١٧,٩ مليار دولار ليبلغ ٥٤,٢ مليار دولار والمطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ٥,٧ مليار دولار ليبلغ ١٧٠,١ مليار دولار من جهة، بينما انخفض صافي البنود الأخرى بمقدار ٠,٨ مليار دولار ليبلغ -٧١,٤ مليار دولار من جهة أخرى.

القطاع النقدي والتطورات النقدية

وفيما يتعلق بالبيانات الأولية حول تطور ومساهمة السيولة المحلية وفقاً لمكوناتها على مستوى الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م، هي على النحو الآتي:

مملكة البحرين، سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (ن١) في مملكة البحرين ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٧٪ ليصل إلى ٨,٨ مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة النقد المتداول خارج المصارف بمقدار ٢٦,٩ مليون دولار ليبلغ ١,٤ مليار دولار وارتفاع الودائع النقدية بمقدار ٣٠,٣ مليون دولار لتبلغ ٧,٤ مليار دولار. كما سجل عرض النقد (ن٢) ارتفاعاً بنسبة ١,٢٪ ليصل إلى ٢٧,٠ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الودائع الزمنية والادخارية بمقدار ٠,٣ مليار دولار لتبلغ ١٨,٢ مليار دولار. وكذلك سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) ارتفاعاً بنسبة ١,١٪ ليصل إلى ٣٢,٠ مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الودائع الأخرى شبه النقدية بمقدار ٤,٣ مليون دولار لتبلغ ٤,٩ مليار دولار.

دولة قطر، ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (ن١) في دولة قطر بنسبة ١,١٪ ليصل إلى ٣٥,٣ مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة النقد المتداول خارج المصارف بمقدار ٢٥١,٢ مليون دولار ليبلغ ٣,٣ مليار دولار وارتفاع الودائع النقدية بمقدار ١٤٠,٠ مليون دولار لتبلغ ٣٢,٠ مليار دولار. كما سجل عرض النقد (ن٢) ارتفاعاً بنسبة ١,٠٪ ليصل إلى ١٠٢,٥ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الودائع الزمنية والادخارية بمقدار ٠,٧ مليار دولار لتبلغ ٦٧,٣ مليار دولار. وأما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) فقد سجل انخفاضاً بنسبة ٤,٦٪ ليصل إلى ١٣٦,٧ مليار دولار، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الودائع الأخرى شبه النقدية بمقدار ٧,٦ مليار دولار لتبلغ ٣٤,٢ مليار دولار.

دولة الكويت، ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (ن١) في دولة الكويت بنسبة ٢,٩٪ ليصل إلى ٣١,٨ مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة النقد المتداول بمقدار ٠,٤ مليار دولار ليبلغ ٥,٤ مليار دولار وزيادة الودائع النقدية بمقدار ٤٥٥,٦ مليون دولار لتبلغ ٢٦,٥ مليار دولار. كما سجل عرض النقد (ن٢) ارتفاعاً بنسبة ٢,٦٪ ليصل إلى ١١٦,٩ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الودائع الزمنية والادخارية بمقدار ٢,١ مليار دولار لتبلغ ٨٥,٠ مليار دولار. وكذلك سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) ارتفاعاً بنسبة ٢,٥٪ ليصل إلى ١١٦,٩ مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لتراجع الودائع الأخرى شبه النقدية بمقدار ٠,١ مليار دولار لتبلغ ٢٠,٠ مليون دولار وهو ما أسهم بدوره في الخفض من حدة الارتفاع بالمقارنة مع عرض النقد (ن٢).

المملكة العربية السعودية، سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (ن١) في المملكة العربية السعودية انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٠,٠٣٪ ليصل إلى ٣٠٥,٢ مليار دولار، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لزيادة النقد المتداول خارج المصارف بمقدار ٠,٥ مليار دولار ليبلغ ٤٥,٤ مليار دولار وانخفاض الودائع النقدية بمقدار ٠,٦ مليار دولار لتبلغ ٢٥٩,٨ مليار دولار. وفي المقابل، سجل عرض النقد (ن٢) ارتفاعاً بنسبة ٣,٦٪ ليصل إلى ٤٣٦,٣ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الودائع الزمنية والادخارية بمقدار ١٥,٢ مليار دولار لتبلغ ١٣١,١ مليار دولار. وكذلك سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٨٪ ليصل إلى ٤٧٦,٦ مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لتراجع الودائع الأخرى شبه النقدية بمقدار ١١,٤ مليار دولار لتبلغ ٤٠,٤ مليار دولار وهو ما أسهم بدوره في الخفض من حدة الارتفاع بالمقارنة مع عرض النقد (ن٢).

القطاع المصرفي

أما فيما يتعلق بالمركز المالي للبنوك المركزية في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م، سجل مجموع المركز المالي للبنوك المركزية انخفاضا بنسبة ١٠,٩٪ ليبلغ ٦٤٠,٧ مليار دولار، وتركز الانخفاض في جانب الأصول في انخفاض صافي الأصول الخارجية إذ انخفضت بقيمة ٨٥,٣ مليار دولار، في حين تركز الانخفاض في جانب الخصوم في ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة إذ انخفضت بقيمة ٨١,٣ مليار دولار، ويلاحظ أيضاً ارتفاع القاعدة النقدية بقيمة ١,٨ مليار دولار لتصل إلى ١٢٠,٧ مليار دولار.

وبمقارنة الدول الأعضاء، شهدت ميزانيات البنوك المركزية في الدول الأعضاء تشابهاً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٦م مقارنة مع العام السابق. فقد سجل مجموع المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي انخفاضاً بنسبة ١٢,٥٪ ليبلغ ٥٥٣,٨ مليار دولار، وتركز الانخفاض في جانب الأصول في انخفاض صافي الأصول الخارجية حيث انخفضت بقيمة ٨٠,٣ مليار دولار، في حين تركز الانخفاض في جانب الخصوم في ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة حيث انخفضت بقيمة ٧٩,٩ مليار دولار. وسجل مجموع المركز المالي لمصرف قطر المركزي انخفاضاً بنسبة ٦,٥٪ ليبلغ ٤٩,٨ مليار دولار، وتركز الانخفاض في جانب الأصول في انخفاض صافي الأصول الخارجية حيث انخفضت بقيمة ٥,٥ مليار دولار، في حين تركز الانخفاض في جانب الخصوم في ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة حيث انخفضت بقيمة ١,٨ مليار دولار. وفي المقابل، سجل مجموع المركز المالي لمصرف البحرين المركزي ارتفاعاً بنسبة ٦,٨٪ ليبلغ ٧,١ مليار دولار، وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع المطلوبات على الحكومة المركزية بمقدار ١,٣ مليار دولار مقابل انخفاض صافي الأصول الخارجية بقيمة ٢,٣ مليار دولار، وأما الارتفاع في جانب الخصوم فقد جاء محصلة لتراجع القاعدة النقدية بقيمة ٠,٥ مليار دولار مقابل ارتفاع بند مطلوبات أخرى بقيمة ٠,٧ مليار دولار. كما سجل مجموع المركز المالي لبنك الكويت المركزي ارتفاعاً بنسبة ١٤,٠٪ ليبلغ ٢٩,٦ مليار دولار، وتركز الارتفاع في جانب الأصول في زيادة صافي الأصول الخارجية حيث ارتفعت بقيمة ٣,٣ مليار دولار، وأما الارتفاع في جانب الخصوم فقد جاء نتيجة لزيادة ودائع الحكومة المركزية بقيمة ٠,٤ مليار دولار وزيادة القاعدة النقدية بقيمة ٠,٣ مليار دولار وزيادة بند مطلوبات أخرى بقيمة ٢,٠ مليار دولار.

أما فيما يتعلق بالمصارف المحلية في الدول الأعضاء، فقد حققت أداءً جيداً في العام ٢٠١٦م مما انعكس إيجاباً على متانة مراكزها المالية، حيث أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية ارتفاعاً بنسبة ٥,٠٪ لتصل إلى ١,٢٢٩,١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م. وذلك وفقاً للتطورات المالية في جانبي الأصول والخصوم على النحو التالي:

فيما يتعلق بالشق الأول للمركز المالي، انخفض صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية بمقدار ٤٤,٤ مليار دولار وبنسبة ٧٣,٧٪ لتصل إلى ١٦,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الأصول الخارجية بمقدار ١١,٨ مليار دولار لتصل إلى ٢١٣,٥ مليار دولار، في حين سجلت الخصوم الخارجية ارتفاعاً بمقدار ٣٢,٦ مليار دولار لتصل إلى ١٩٦,٨ مليار دولار. وعليه، انخفضت مساهمة الأصول الخارجية في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ١٧,٤٪. بينما ارتفعت احتياطيات البنوك التجارية بمقدار ٢٤,٨ مليار دولار لتصل إلى ٩٣,٧ مليار دولار. وعليه، ارتفعت مساهمتها في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ٧,٦٪. أما القروض فقد ارتفعت بمقدار ٦٩,١ مليار دولار وبنسبة ٨,٦٪ لتصل إلى ٨٦٧,٧ مليار دولار، وهذا الارتفاع في القروض يرجع

القطاع المصرفي

أساساً إلى زيادة المطلوبات على الحكومات المركزية بمقدار ٥٢,٢ مليار دولار لتبلغ ١٥٤,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، كما ارتفعت المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ١٦,٩ مليار دولار لتبلغ ٧١٣,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي المطلوبات المالية إلى إجمالي الأصول نحو ٧٠,٦٪ في العام ٢٠١٦م، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من المطلوبات على القطاع العام والخاص حسب النسب التالية ١٢,٥٪ و٥٢,٣٪ على التوالي.

أما فيما يتعلق بالشق الآخر للمركز المالي، ارتفع رصيد الودائع بمقدار ٣,١ مليار دولار وبنسبة ٠,٤٪ لتصل إلى ٧٤٤,٤ مليار دولار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة ودائع الحكومة المركزية بمقدار ٣,٧ مليار دولار لتصل إلى ٤٢,٧ مليار دولار، وزيادة الودائع النقدية بمقدار ٥٥,٨ مليار دولار لتبلغ ٣٢٥,٦ مليار دولار، مقابل انخفاض الودائع شبه النقدية بمقدار ٠,٧ مليار دولار لتبلغ ٣٧٦,١ مليار دولار. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات نحو ٦٠,٦٪ في العام ٢٠١٦م، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من الودائع النقدية والودائع شبه النقدية بالإضافة إلى ودائع الحكومة المركزية حسب النسب التالية ٢٦,٥٪ و٣٠,٦٪ و٣,٥٪ على التوالي. أما رأس المال والاحتياطيات للبنوك التجارية فقد ارتفعت بمقدار ١١,١ مليار دولار لتصل إلى ١٦١,٥ مليار دولار.

الشكل ١٤: نسبة إجمالي الأصول لشركات الإيداع إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦ م

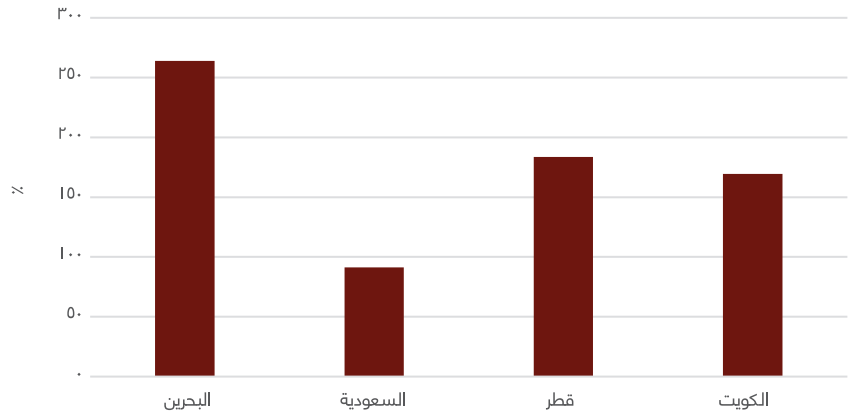

القطاع المصرفي

وبالنسبة لتطورات الميزانية الموحدة للبنوك التجارية على مستوى الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م، فكانت على النحو الآتي:

المملكة العربية السعودية، أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً بنسبة ٢,٢٪ لتصل إلى ٦٠١,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م، حيث ارتفعت احتياطيات البنوك التجارية بمقدار ٢٤,١ مليار دولار لتصل إلى ٦٣,١ مليار دولار. وعليه، ارتفعت مساهمتها في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ١٠,٥٪. كما ارتفعت المطلوبات المالية المتمثلة في القروض بمقدار ٣٩,٤ مليار دولار وبنسبة ٩,٦٪ لتصل إلى ٤٥٢,١ مليار دولار، وهذا الارتفاع في المطلوبات المالية يرجع أساساً إلى زيادة المطلوبات على الحكومة المركزية بمقدار ٢٧,٣ مليار دولار لتبلغ ٦٠,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦م، كما ارتفعت المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ١٢,١ مليار دولار لتبلغ ٣٩١,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي المطلوبات المالية إلى إجمالي الأصول نحو ٧٥,١٪ في العام ٢٠١٦م، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من المطلوبات على القطاع العام والخاص حسب النسب التالية ١٠,١٪ و٦٥,١٪ على التوالي. بينما انخفض صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية بمقدار ٢١,٣ مليار دولار وبنسبة ٣٥,٤٪ لتصل إلى ٣٨,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الأصول الخارجية بمقدار ٢٤,٢ مليار دولار لتصل إلى ٦٠,٢ مليار دولار، في حين سجلت المطلوبات الخارجية انخفاضاً بمقدار ٢,٩ مليار دولار لتصل إلى ١٩٦,٨ مليار دولار. وعليه، انخفضت مساهمة الأصول الخارجية في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ١٠,٠٪. وفي المقابل، ارتفع رصيد الودائع بمقدار ٣,٣ مليار دولار وبنسبة ٠,٨٪ لتصل إلى ٤٣١,٢ مليار دولار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لانخفاض الودائع النقدية بمقدار ٠,٦ مليار دولار لتبلغ ٢٥٩,٨ مليار دولار، وارتفاع الودائع شبه النقدية بمقدار ٣,٨ مليار دولار لتبلغ ١٧١,٤ مليار دولار. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات نحو ٧١,٧٪ في العام ٢٠١٦م، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من الودائع النقدية والودائع شبه النقدية حسب النسب التالية ٤٣,٢٪ و٢٨,٥٪ على التوالي. أما رأس المال والاحتياطيات للبنوك التجارية فقد ارتفعت بمقدار ٦,٨ مليار دولار لتصل إلى ٩٠,٥ مليار دولار.

دولة قطر، أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في دولة قطر ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٣,٥٪ لتصل إلى ٣٤٦,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م، حيث ارتفع صافي المطلوبات الخارجية للبنوك التجارية بمقدار ٢٣,٨ مليار دولار وبنسبة ٩٩,٤٪ لتصل إلى ٤٧,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الأصول الخارجية بمقدار ١٣,٨ مليار دولار لتصل إلى ٧٥,١ مليار دولار، في حين سجلت المطلوبات الخارجية ارتفاعاً بمقدار ٣٧,٦ مليار دولار لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار دولار. وعليه، ارتفعت مساهمة الأصول الخارجية في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ٢١,٦٪. بينما ارتفعت احتياطيات البنوك التجارية بمقدار ١,٥ مليار دولار لتصل إلى ١١,٨ مليار دولار. وعليه، ارتفعت مساهمتها في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ٣,٤٪. أما المطلوبات المالية المتمثلة في القروض فقد ارتفعت بمقدار ٢٣,٠ مليار دولار وبنسبة ١٠,٦٪ لتصل إلى ٢٤٠,٧ مليار دولار، وهذا الارتفاع في المطلوبات المالية يرجع أساساً إلى زيادة المطلوبات على الحكومة المركزية بمقدار ١٧,٤ مليار دولار لتبلغ ٧٠,٥ مليار دولار في العام

القطاع المصرفي

٢٠١٦م، كما ارتفعت المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ٥,٧ مليار دولار لتبلغ ١٧٠,١ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي المطلوبات المالية إلى إجمالي الأصول نحو ٦٩,٤٪ في العام ٢٠١٦م، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من المطلوبات على القطاع العام والخاص حسب النسب التالية ٢٠,٣٪ و٤٩,١٪ على التوالي. وفي المقابل، انخفض رصيد الودائع بمقدار ٥,٥ مليار دولار وبنسبة ٣,٥٪ لتصل إلى ١٤٩,٤ مليار دولار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لزيادة الودائع النقدية بمقدار ١٤٠ مليون دولار لتبلغ ٣٢,٠ مليار دولار، وارتفاع ودائع الحكومة المركزية بمقدار ١,٣ مليار دولار لتبلغ ١٥,٩ مليار دولار، وانخفاض الودائع شبه النقدية بمقدار ٦,٩ مليار دولار لتبلغ ١٠١,٤ مليار دولار. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات نحو ٤٣,١٪ في العام ٢٠١٦م، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من الودائع النقدية والودائع شبه النقدية وودائع الحكومة المركزية حسب النسب التالية ٩,٢٪ و٢٩,٢٪ و٤,٦٪ على التوالي. أما رأس المال والاحتياطيات للبنوك التجارية فقد ارتفعت بمقدار ٣,٠ مليار دولار لتصل إلى ٣٧,١ مليار دولار.

دولة الكويت، أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في دولة الكويت ارتفاعاً بنسبة ٢,٢٪ لتصل إلى ١٩٧,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م، حيث ارتفع صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية بمقدار ١,٢ مليار دولار وبنسبة ٤,٧٪ لتصل إلى ٢٧,١ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. ويرجع هذا الارتفاع إلى تراجع الأصول الخارجية بمقدار ٦,٠ مليون دولار لتصل إلى ٤١,٤ مليار دولار، في حين سجلت المطلوبات الخارجية انخفاضاً بمقدار ١,٢ مليار دولار لتصل إلى ١٤,٣ مليار دولار. وعليه، ارتفعت مساهمة الأصول الخارجية في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ٢١,٠٪. بينما انخفضت احتياطيات البنوك التجارية بمقدار ٠,٤ مليار دولار لتصل إلى ١٦,١ مليار دولار. وعليه، انخفضت مساهمتها في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ٨,١٪. أما المطلوبات المالية المتمثلة في القروض فقد ارتفعت بمقدار ٣,٦ مليار دولار وبنسبة ٢,٧٪ لتصل إلى ١٣٣,٧ مليار دولار، وهذا الارتفاع في المطلوبات المالية يرجع أساساً إلى زيادة المطلوبات على الحكومة المركزية بمقدار ٥,٥ مليار دولار لتبلغ ١٠,٧ مليار دولار ، بينما انخفضت المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ٢,٠ مليار دولار لتبلغ ١٢٣,٠ مليار دولار. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي المطلوبات المالية إلى إجمالي الأصول نحو ٦٧,٧٪ ، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من المطلوبات على القطاع العام والخاص حسب النسب التالية ٥,٤٪ ٦٢,٣٪ على التوالي. وفي المقابل، ارتفع رصيد الودائع بمقدار ٥,٠ مليار دولار وبنسبة ٣,٩٪ لتصل إلى ١٣٣,٣ مليار دولار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الودائع النقدية بمقدار ٤٥٥,٦ مليون دولار لتبلغ ٢٦,٥ مليار دولار، وارتفاع الودائع شبه النقدية بمقدار ٢,١ مليار دولار لتبلغ ٨٥,٠ مليار دولار، وارتفاع ودائع الحكومة المركزية بمقدار ٢,٤ مليار دولار لتبلغ ٢١,٨ مليار دولار. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات نحو ٦٧,٥٪ في العام ٢٠١٦م، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من الودائع النقدية والودائع شبه النقدية وودائع الحكومة المركزية حسب النسب التالية ١٣,٤٪ و٤٣,١٪ و١١,١٪ على التوالي. أما رأس المال والاحتياطيات للبنوك التجارية فقد ارتفعت بمقدار ٠,٧ مليار دولار لتصل إلى ٢٦,٤ مليار دولار.

مملكة البحرين، سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في مملكة البحرين ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١,٠٪ لتصل إلى ٨٣,٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦م، حيث ارتفع صافي المطلوبات الخارجية للبنوك التجارية بمقدار ٠,٦ مليار دولار وبنسبة ٥٨,٣٪ لتصل إلى ١,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦م. ويرجع هذا الارتفاع إلى تراجع الأصول الخارجية بمقدار ١,٤ مليار دولار لتصل إلى ٣٦,٩ مليار دولار، في حين سجلت المطلوبات الخارجية انخفاضاً بمقدار ٠,٨ مليار دولار لتصل إلى ٣٨,٤ مليار دولار. وعليه، انخفضت مساهمة الأصول الخارجية في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ٤٤,٤٪. بينما انخفضت احتياطيات البنوك التجارية بمقدار ٠,٤ مليار دولار لتصل إلى ٢,٧ مليار دولار. وعليه، انخفضت مساهمتها في إجمالي الأصول لتمثل ما نسبته ٣,٣٪. أما المطلوبات المالية المتمثلة في القروض فقد ارتفعت بمقدار ٣,١ مليار دولار وبنسبة ٨,٠٪ لتصل إلى ٤١,٢ مليار دولار، وهذا الارتفاع في المطلوبات المالية يرجع أساساً إلى زيادة المطلوبات على الحكومة المركزية بمقدار ٢,٠ مليار دولار لتبلغ ١٢,٣ مليار دولار ، كما ارتفعت المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ١,١ مليار دولار لتبلغ ٢٨,٩ مليار دولار. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي المطلوبات المالية إلى إجمالي الأصول نحو ٤٩,٦٪ ، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من المطلوبات على القطاع العام والخاص حسب النسب التالية ١٤,٩٪ و٣٤,٨٪ على التوالي. وفي المقابل، ارتفع رصيد الودائع بمقدار ٠,٣ مليار دولار وبنسبة ١,٠٪ لتصل إلى ٣٠,٥ مليار دولار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الودائع النقدية بمقدار ٣٠ مليون دولار لتبلغ ٧,٤ مليار دولار، وارتفاع الودائع شبه النقدية بمقدار ٠,٣ مليار دولار لتبلغ ١٨,٢ مليار دولار، وانخفاض ودائع الحكومة المركزية بمقدار ٨,٠ مليون دولار لتبلغ ٤,٩ مليار دولار. فيما بلغت المساهمة النسبية لإجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات نحو ٣٦,٨٪ في العام ٢٠١٦م، وتوزعت تلك الأهمية النسبية بين كل من الودائع النقدية والودائع شبه النقدية وودائع الحكومة المركزية حسب النسب التالية ٨,٩٪ و٢٢,٠٪ و٥,٩٪ على التوالي. أما رأس المال والاحتياطيات للبنوك التجارية فقد ارتفعت بمقدار ٠,٦ مليار دولار لتصل إلى ٧,٥ مليار دولار.

السياسة النقدية

وعلى صعيد آخر، ساهمت السياسات والأنظمة الاحترازية للبنوك المركزية من خلال الإشراف والمتابعة على المصارف المحلية في خفض نسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (NPLs)والمحافظة على نسب متدنية في الدول الأعضاء، حيث بلغت النسبة في مصارف دولة الكويت ٢,٢٪ في العام ٢٠١٦م مقارنة مع ٢,٤٪ في العام ٢٠١٥م، وبلغت النسبة في مصارف دولة قطر ١,٣٪ في العام ٢٠١٦ مقارنة مع ١,٦٪ في العام ٢٠١٥، وبلغت النسبة في مصارف المملكة العربية السعودية ١,٤٪ في العام ٢٠١٦ مقارنة مع ١,٢٪ في العام ٢٠١٥م، وفي حين بلغت النسبة في مصارف مملكة البحرين ٥,٩٪ في العام ٢٠١٦ مقابل ٥,٣٪ في العام ٢٠١٥م.
أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية للدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م، فقد واصلت البنوك المركزية في ظل سياسة سعر الصرف الثابت للعملات الوطنية سياساتها النقدية الرامية والهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على استقرار وثبات سعر صرف العملات الوطنية، بالإضافة إلى المحافظة على مستوى السيولة المناسبة في القطاع المصرفي. وفي هذا الصدد، وظفت البنوك المركزية مختلف الأدوات المتاحة لديها بغية تحقيق سياستها النقدية ومنها، قرار رفع سعر الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس في ديسمبر ٢٠١٦م، وكان ذلك القرار بالتزامن مع متابعة البنوك المركزية الوطنية عن كثب لتطورات السياسة النقدية وهيكل أسعار الفائدة في الولايات الأمريكية المتحدة حيث يتعين على البنوك المركزية أن تتبع وتبقي أسعار الفائدة مقاربة لنظيرتها في دولة المثبت (دولة عملة الارتكاز) وذلك لتجنب نشوء ضغوط على سعر الصرف.

وعلى صعيد تطورات أسعار الفائدة في الأسواق المحلية للدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م، ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية بين المصارف انسجاماً مع ارتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية العام ٢٠١٥م. وعليه، فقد شهد هيكل أسعار الفائدة على الودائع المحلية في العام ٢٠١٦م بالمقارنة مع العام السابق التطورات التالية:

سعر الفائدة لمدة ثلاثة أشهر بين المصارف، ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي بين المصارف الكويتية بنحو ٣٠,٦ نقطة أساس لتصل إلى ١,٤٥٢٪ في العام ٢٠١٦م مقارنة مع ١,١٤٦٪ في العام السابق، وارتفعت أيضاً أسعار الفائدة على الدينار البحريني بين المصارف البحرينية بمقدار ٤٧,٥ نقطة أساس لتبلغ ٢,١٠٪ في العام ٢٠١٦م مقابل ١,٦٢٥٪ في العام ٢٠١٥م، كما سجلت أسعار الفائدة على الريال السعودي بين المصارف المحلية ارتفاعاً ملحوظاً بنحو ١١٨,٦ نقطة أساس لتبلغ ٢,٠٦٦٪ في العام ٢٠١٦م مقارنة مع ٠,٨٠٪ في العام السابق، وكذلك ارتفعت أسعار الفائدة على الريال القطري بين المصارف المحلية بنحو ٥٩,٤ نقطة أساس لتبلغ إلى ١,٩٠٪ في العام ٢٠١٦م مقابل ١,٣٠٥٪ مع العام السابق.

سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة بين المصارف، ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي بين المصارف الكويتية بنحو ٦,٧ نقطة أساس لتصل إلى ٠,٤٨٠٪ في العام ٢٠١٦م مقارنة مع ٠,٤١٣٪ في العام السابق، وارتفعت أيضاً أسعار الفائدة على الدينار البحريني بين المصارف البحرينية بمقدار ٢٢,٥ نقطة أساس لتبلغ ٠,٩٢٥٪ في العام ٢٠١٦م مقابل ٠,٧٠٠٪ في العام ٢٠١٥م، كما ارتفعت أسعار الفائدة على الريال القطري بين المصارف المحلية بنحو ٢٦,٤ نقطة أساس لتبلغ إلى ١,١٥٨٪ في العام ٢٠١٦م مقابل ٠,٨٩٤٪ مع العام السابق، ولم تتوفر بعد هذ البيانات في المملكة العربية السعودية.

الشكل ١٥: سعر الفائدة بين المصارف لمدة ثلاثة شهور في العام ٢٠١٦ م

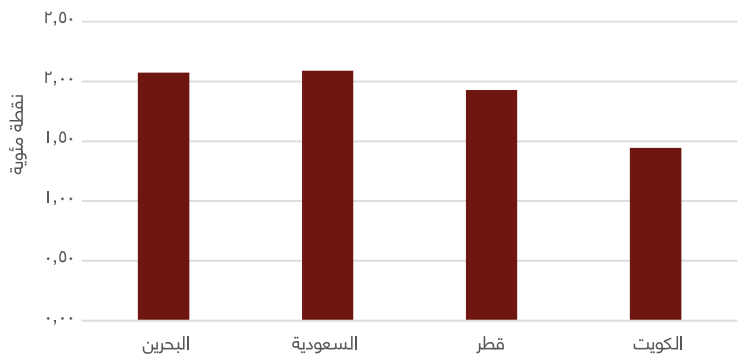

الأسواق المالية

ومن جانب آخر، ارتدت المؤشرات العامة لسوق الأسهم والأوراق المالية في الدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٦م بنسب متفاوتة بعد أن سجلت تراجعاً وانخفاضاً في العام السابق، حيث ارتفع المؤشر العام لسوق الأسهم في المملكة العربية السعودية بنسبة ٤,٣٪ في العام ٢٠١٦م مقابل انخفاض بنسبة ١٧,١٪ في العام السابق، وارتفع أيضاً في دولة الكويت بنسبة ٢,٤٪ في العام ٢٠١٦م مقابل انخفاض ١٤,١٪ في العام ٢٠١٥م. وأما في كل من مملكة البحرين ودولة قطر فقد استقر أداء المؤشر العام لسوق الأسهم وسجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٤٪ و ٠,١٪ على التوالي، مقارنة مع انخفاض بنسبة ١٤,٨٪ و ١٥,١٪ في العام السابق.

الشكل ١٦: المؤشر العام لسوق الأوراق المالية في نهاية العام ٢٠١٦م (نسبة التغير)

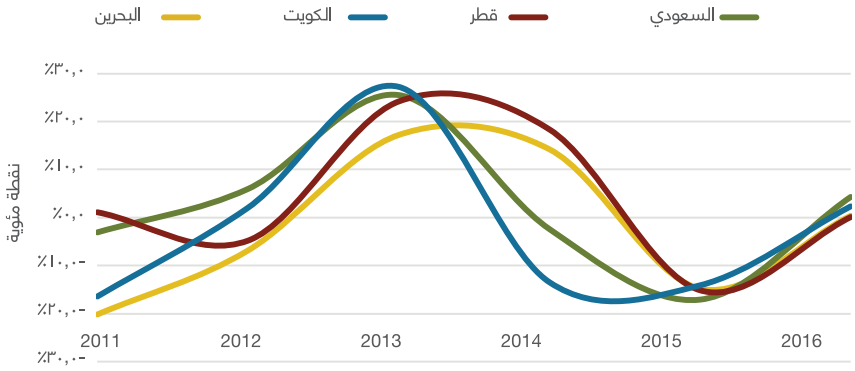

الملحق الإحصائي

جدول رقم ١: الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	البحرين	٢٥,٧١٣,٣	٢٨,٧٧٦,٦	٣٠,٧٤٩,٣	٣٢,٥٣٩,٦	٣٣,٣٨٧,٧	٣١,١٢٥,٨	٣١,٨٥٨,٤
	السعودية	٥٢٨,٢٠٧,٣	٦٧١,٢٣٨,٨	٧٣٥,٩٧٤,٨	٧٤٦,٦٤٧,١	٧٥٦,٣٥٠,٣	٦٥٤,٢٦٩,٩	٦٤٦,٤٣٨,٤
	قطر	١٢٥,١٢٢,٣	١٦٧,٧٧٥,٣	١٨٦,٨٣٣,٥	١٩٨,٧٢٧,٦	٢٠٦,٢٢٤,٦	١٦٤,٦٤١,٤	١٥٢,٤٦٨,٧
	الكويت	١١٥,٣٣٦,٨	١٥٤,٠٦٢,١	١٧٤,٠٦٦,١	١٧٤,١٢٨,٥	١٦٢,٦٩٥,٦	١١٤,٥٣٤,٢	١١٠,٨٩٩,١
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٪)	البحرين	١٢,١	١١,٩	٦,٩	٥,٨	٢,٦	-٦,٨	٢,٤
	السعودية	٢٣,١	٢٧,١	٩,٦	١,٥	١,٣	-١٣,٥	-١,٢
	قطر	٢٧,٩	٣٤,١	١١,٤	٦,٤	٣,٨	-٢٠,٢	-٧,٤
	الكويت	٨,٨	٢٣,٦	١٣,٠	٠,٠	-٦,٦	-٢٩,٦	-٣,٢
القيمة المضافة للأنشطة النفط والغاز بالأسعار الجارية **	البحرين	٥,٥٨٤,٥	٧,٧٧٤,٢	٧,٨٢٦,٦	٨,٤٣٩,٢	٧,٩٩٨,٦	٤,٤٠٧,٩	٣,٨٨٣,٩
	السعودية	٢١٨,٩٩٤,٢	٣٢٤,١٣٨,١	٣٤٩,٧١٩,٦	٣٢٨,٧٥٢,٧	٣٠١,٣٤٧,٦	١٦٠,١٣٥,٦	١٤٣,٨٥٩,٥
	قطر	٦٥,٨٦٤,٠	٩٨,٦٨٨,٧	١٠٨,٤٣٣,٢	١١٠,٧٢٢,٧	١٠٨,٢٩٣,٩	٦٣,٥٤٧,١	٤٦,٢٢٣,٦
	الكويت	٦٤,٤٤٨,٧	٩٧,٧٩٢,٨	١١٣,٧٩٣,٢	١١٠,٦٤٠,٥	٩٨,٩٧٥,٥	٤٩,٤٤٩,٢	٤٢,٤٤٦,٤
القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بالأسعار الجارية ***	البحرين	٥,٩٨٠,٣	٦,٤٧٥,٢	٦,٧٩٤,٤	٧,١٦٢,٠	٧,٥٢٣,٣	٨,١٣٥,٣	٨,٣٢١,٩
	السعودية	٨٩,٣٩٥,٣	١٠٣,٢٨٢,٤	١١١,٦٧١,٦	١١٨,٢٠٨,٧	١٣١,١٠٢,٠	١٣٦,٠٦٨,٤	١٣٥,٩٨١,٢
	قطر	١٩,٣٥٣,٠	٢٤,١٤٦,٧	٢٨,٨٣١,٨	٣١,٩٠٠,٧	٣٥,٥٦٤,٢	٣٢,٧٧١,٩	٣٢,٨٩١,٨
	الكويت	١١,٧٥٠,٣	١٤,٢٤٨,٩	١٦,٤٤٠,٠	١٦,٦٤٤,٩	١٥,٨٠٣,٥	١٤,٦١٦,٤	١٤,٨١٦,٨
القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بالأسعار الجارية ****	البحرين	١٢,١٤٠,٩	١١,١٥٤,٢	١٢,٠٢٧,٣	١٢,٦٢٨,٠	١٣,٤٠٣,٨	١٣,٩٣٣,٥	١٤,٨٣٩,٦
	السعودية	١٤١,٠٠٩,٣	١٥٥,٩٢٦,٩	١٧٥,٦١٢,٢	١٩٥,٨٨٧,٣	٢١٣,١٩٥,١	٢٢٤,٤٤٩,٣	٢٢٩,٦٩٧,٢
	قطر	٢٨,٥٩١,٩	٣٢,٧٥٥,٩	٣٥,٢٢٦,٨	٣٩,٦٧٥,٠	٤٤,٦٧٥,٧	٤٩,٥٩٢,١	٥٨,١٦٧,٩
	الكويت	٣٨,٩٢٩,٢	٤٢,٤٠٥,٢	٤٥,٢٢١,٢	٤٦,٦٠٩,٤	٤٨,٦٣٧,٧	٤٦,٢٣١,٣	٤٦,٩١٨,٢
القيمة المضافة لنشاط الخدمات الحكومية بالأسعار الجارية	البحرين	١,٧٣٨,٩	٣,١٢٨,١	٣,٧٩٧,٤	٤,٠٠٤,٣	٤,٢١٦,٣	٤,٣٥٨,٧	٤,٥١٥,٧
	السعودية	٧٤,٨٩٦,٨	٨٣,٢٨٢,١	٩٣,٢٣٩,٧	٩٨,١٥٢,٠	١٠٤,٤٣٣,٦	١٢٦,٦٨٤,٥	١٣٠,٠٠٤,٠
	قطر	١٠,٢٧١,٥	١١,١٠٦,٩	١٣,٤٣٥,٤	١٥,٥٦٢,٤	١٧,٠٥٦,٠	١٨,٢٣٧,١	١٤,٧٣٧,٩
	الكويت	٩,٦٩٤,٢	١١,٧١٣,٩	١٣,٠٦١,٨	١٣,٥٢٤,٩	١٣,٦٤١,٦	١٣,٨٥٥,٥	١٤,١٢٦,٤
الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات	البحرين	٢٦٨,٦	٢٤٤,٩	٣٠٣,٦	٣٠٦,١	٢٣٥,٦	٢٩٠,٥	٢٩٧,٣
	السعودية	٣,٩١١,٧	٤,٦٠٩,٣	٥,٧٣١,٧	٥,٦٤٦,٤	٦,٢٧٢,٠	٦,٩٣٢,٠	٦,٨٩٦,٥
	قطر	١,٠٤١,٩	١,٠٧٧,٠	٩٠٦,٣	٨٦٦,٩	٦٣٤,٨	٤٩٣,٣	٤٤٧,٥
	الكويت	٩,٤٨٤,٠-	١٢,٠٩٨,٧-	١٤,٤٣٦,٣-	١٣,٢٩١,٢-	١٤,٣٦٢,٧-	٩,٦١٨,٣-	٧,٤٠٨,٧-

** يشمل على أنشطة استخراج النفط والغاز بالإضافة إلى التعدين وبقية الصناعات الاستخراجية الأخرى
*** يشمل على الصناعات التحويلية ونشاط التشييد والبناء وإنتاج الكهرباء والماء
**** يشمل على جميع الخدمات غير الحكومية ونشاط الزراعة والصيد
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء بيانات العام ٢٠١٦م والبنوك المركزية الوطنية

جدول رقم ٢: الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
صادرات البضائع والخدمات	البحرين*	١٧,٨٨٠,٣	٢٨,٦٠٩,٣	٣١,٤٠٩,٠	٣٤,١٠٢,٩	٣٢,٠٦٩,١	٢٦,٣٢٥,٨	٢٥,٧٩٩,٣
	السعودية	٢٦١,٨٣١,٢	٣٧٦,٢٢٤,٣	٣٩٩,٤١٩,٧	٣٨٧,٦٤٣,٩	٣٥٤,٥٤١,٤	٢١٨,٠١٠,٤	١٩٨,٢٩٠,٤
	قطر	٧٧,٩٧٥,٨	١٢١,٨٣٧,٩	١٤٢,٨٧٦,١	١٤٤,٥١٠,٤	١٤٠,٢٢٨,٨	٩٢,٢٩١,٢	٧٢,٣٩٧,٣
	الكويت	٧٦,٨٩٩,١	١١٢,٨٠٠,٧	١٣٠,٠٨٢,٨	١٢٣,٣٨٩,٠	١١١,٤٥٥,٥	٦١,٥٧٩,٧	٥٣,٤٨٩,٢
واردات البضائع والخدمات	البحرين*	١٣,٠٩٧,١	٢١,٥٠٦,٦	٢٥,٧٤٩,٢	٢٨,٣٣١,٤	٢٦,٥٤٨,٩	٢٢,٣٠١,٩	٢٠,٨٠٦,٧
	السعودية	١٧٤,٢٠٢,٩	١٩٧,٩٧٧,١	٢١٥,٢٠٦,٠	٢٢٩,٩٠٠,٨	٢٥٥,٣٨٣,١	٢٥٣,٥٥٤,٦	١٩٥,١٠٨,٠
	قطر	٢٩,٧١٧,٣	٤٣,٧٩٢,٦	٥٤,٦٩٣,٤	٥٨,٩٥٣,٣	٦٤,٠٠٤,٤	٥٩,٢٧١,٤	٦٣,٤٧٥,٣
	الكويت	٣٥,٠٠٩,٩	٣٩,٩٠٠,٣	٤٥,٧٤٣,٩	٤٦,٥٦٩,٧	٥١,٣٠٠,٦	٥١,٤٦٥,٥	٥١,٤٨٩,٥
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي	البحرين*	٣,٣٢٤,١	٣,٩٨١,٥	٤,٧٤٨,٤	٥,٠٦٠,٦	٥,٣٨٣,٩	٥,٤٩١,٤	٥,٣٥٤,١
	السعودية	١٠٦,٧١٢,٨	١٣٠,١٤٩,٩	١٤٦,٩٨٠,٩	١٦٧,٦٠٥,٩	١٩٧,١٠٨,٢	١٩٦,٣٠٣,٧	١٦٦,٥٦٨,٦
	قطر	١٧,٤٩٧,٠	١٨,٥٢٠,٩	٢٢,٨٨٤,١	٢٨,٩٢٦,٤	٣١,٨٩٧,٠	٣٢,٥٤٦,٧	٣٥,٢١٧,٠
	الكويت	١٩,٧٥٧,٧	٢٢,٩٢٧,٦	٢٦,٢١٣,٨	٢٨,٥٣٤,١	٢٨,٨٨٧,٣	٢٧,٧٠٧,٩	٢٨,٧٥٧,٠
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	البحرين*	١٠,٥٨٩,٧	١١,٢٤٥,٦	١١,٦٨٦,٣	١٣,٢٦٦,٥	١٣,٥٢٠,٩	١٤,٠٢٤,٧	١٤,٣٠٥,٢
	السعودية	١٧٠,٥١١,٣	١٨١,٨٠٢,٩	٢٠٩,٤٤١,١	٢٢٣,٦٦٢,٦	٢٤٢,٦٢٨,٦	٢٦٣,٦٨١,٨	٢٧٦,١٢١,٨
	قطر	٢٠,٢٣٢,٤	٢٢,٥٠٠,٨	٢٥,٠٥١,٩	٢٨,٩٤٢,٦	٣٢,٥٤٤,٢	٣٦,١٧٦,١	٣٩,٢٨٨,٢
	الكويت	٣٣,٣٢٣,١	٣٧,٣٦١,٦	٤١,١٧٢,٠	٤٣,٧٨٤,٨	٤٧,١٥٠,٠	٤٧,٥٨٨,٢	٥٠,٢٠٦,٤
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	البحرين*	١٣,٩١٣,٨	١٥,٢٢٧,١	١٦,٤٣٤,٧	١٨,٣٢٧,١	١٨,٩٠٤,٧	١٩,٥١٦,١	١٩,٦٥٩,٣
	السعودية	٢٧٧,٢٢٤,١	٣١١,٩٥٢,٨	٣٥٦,٤٢٢,٠	٣٩١,٢٦٨,٤	٤٣٩,٧٣٦,٨	٤٥٩,٩٨٥,٦	٤٤٢,٦٩٠,٣
	قطر	٣٧,٧٢٩,٤	٤١,٠٢١,٧	٤٧,٩٣٦,٠	٥٧,٨٦٩,٠	٦٤,٤٤١,٢	٦٨,٧٢٢,٨	٧٤,٥٠٥,٢
	الكويت	٥٣,٠٨٠,٨	٦٠,٢٨٩,٢	٦٧,٣٨٥,٨	٧٢,٣١٩,٠	٧٦,٠٣٧,٢	٧٥,٢٩٦,٠	٧٨,٩٦٣,٤
إجمالي الإنفاق الاستثماري	البحرين*	٧,٠١٦,٢	٦,٤٤٦,٨	٨,٦٥٤,٨	٨,٤٤٠,٩	٨,٩٦٢,٨	٧,٥٨٥,٨	٧,٢٠٦,٦
	السعودية	١٦٣,٣٥٤,٩	١٨١,٠٣٨,٨	١٩٥,٢٣٩,١	١٩٧,٦٣٥,٥	٢١٧,٤٥٥,٢	٢٢٩,٨٢٨,٥	٢٠٠,٥٦٥,٦
	قطر	٣٩,١٣٤,٤	٤٨,٧٠٨,٢	٥٠,٧١٤,٨	٥٥,٣٠١,٦	٦٥,٥٥٩,١	٦٢,٨٩٨,٩	٦٩,٠٤١,٥
	الكويت	٢٠,٣٦٦,٨	٢٠,٨٧٢,٤	٢٢,٣٤١,٤	٢٤,٩٨٩,٩	٢٦,٥٠٣,٥	٢٩,١٢٣,٩	٢٩,٩٣٦,٠
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	البحرين	٢٥,٧١٣,٣	٢٨,٧٧٦,٦	٣٠,٧٤٩,٣	٣٢,٥٣٩,٦	٣٣,٣٨٧,٧	٣١,١٢٥,٨	٣١,٨٥٨,٤
	السعودية	٥٢٨,٢٠٧,٣	٦٧١,٢٣٨,٨	٧٣٥,٩٧٤,٨	٧٤٦,٦٤٧,١	٧٥٦,٣٥٠,٣	٦٥٤,٢٦٩,٩	٦٤٦,٤٣٨,٤
	قطر	١٢٥,١٢٢,٣	١٦٧,٧٧٥,٣	١٨٦,٨٣٣,٥	١٩٨,٧٢٧,٦	٢٠٦,٢٢٤,٦	١٦٤,٦٤١,٤	١٥٢,٤٦٨,٧
	الكويت	١١٥,٣٣٦,٨	١٥٤,٠٦٢,١	١٧٤,٠٦٦,١	١٧٤,١٢٨,٢	١٦٢,٦٩٥,٦	١١٤,٥٣٤,٢	١١٠,٨٩٩,١

* أرقام تقديرية لعام ٢٠١٦م أعدت من قبل صندوق النقد الدولي والمجلس النقدي الخليجي
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثناء بيانات العام ٢٠١٦م والبنوك المركزية الوطنية

جدول رقم ٣: احصاءات النفط والغاز

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل في نهاية السنة)	البحرين	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
	السعودية	٢٦٤,٥	٢٦٥,٤	٢٦٥,٩	٢٦٥,٨	٢٦٦,٦	٢٦٦,٥	٢٦٦,٢
	قطر	٢٥,٥	٢٥,٣	٢٥,٢	٢٥,١	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢
	الكويت	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥
الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب في نهاية السنة)	البحرين	٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٠	٩٢,٠
	السعودية	٨,٠١٥,٢	٨,١٥٠,١	٨,٢٣٣,٧	٨,٣١٦,٢	٨,٤٨٧,٧	٨,٥٨٧,٠	٨,٥٨٧,٠
	قطر	٢٥,١٩٠,٠	٢٥,٠٣٠,٠	٢٤,٦١٠,٠	٢٤,٤٠٠,٠	٢٤,٤٠٠,٠	٢٤,٤٠٠,٠	٢٤,٤٠٠,٠
	الكويت	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠	١,٧٨٤,٠
انتاج النفط الخام (مليون برميل / يوم)	البحرين	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
	السعودية	٨,٢	٩,٣	٩,٨	٩,٦	٩,٧	١٠,٢	١٠,٥
	قطر	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
	الكويت	٢,٣	٢,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠
انتاج سوائل الغاز الطبيعي (مليون برميل / يوم) *	البحرين	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠
	السعودية	١,٢٠٠,٠	١,٢٦٠,٠	١,٣٢٠,٠	١,٢٥٠,٠	١,٣٠٠,٠	١,٣٠٠,٠	١,٣٥٠,٠
	قطر	٨٣٥,٠	١,٠٠١,٠	١,٠٦٦,٠	١,١١٧,١	١,١٠٦,٥	١,٠٦٨,٥	١,٠٥٢,٥
	الكويت	١٢٦,٢	١٤٢,٢	١٥١,٨	١٤٨,٩	١٤٤,٨	١٨٥,٥	٢٠١,٦
انتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب / سنة) *	البحرين	١٥,٨	١٥,٦	١٦,٨	١٩,٢	٢٠,٦	٢١,٣	٢٠,٨
	السعودية	٩٧,٠	١٠٢,٤	١١١,٢	١١٤,١	١١٦,٧	١١٩,٨	١٢٢,٢
	قطر	١٨٧,٥	٢٠٧,٢	٢٠٨,٨	١٩٨,٦	١٩٩,٠	٢١٠,١	٢١٨,٥
	الكويت	١١,٩	١٣,٧	١٥,٧	١٦,٥	١٥,٣	١٧,١	١٧,٦
الصادرات النفطية (مليون دولار أمريكي)	البحرين	١١,٥٠٤,٨	١٥,٤٩٠,٧	١٥,١٩٣,٦	١٥,٢٩٢,٦	١٤,٥٠٠,٨	٧,٧٣٩,١	٦,٠٨١,٦
	السعودية	٢١٤,٨٩٦,٧	٣٠٩,٤٤٦,٤	٣٣٧,٢٠٠,٠	٣٢١,٧٠٠,٠	٢٨٤,٥٥٧,٦	١٥١,٣٠٠,٠	١٣٢,٦٠٠,٠
	قطر	٦٧,٥٣٣,٧	١٠٥,٠١٩,١	١١٧,٠٢٦,٦	١١٩,٩٧٧,٧	١١٣,٩٠٠,٠	٦٥,٥٠٠,٠	٤٧,٨٠٠,٠
	الكويت	٦١,٨٢٢,٥	٩٦,٧٤٧,٤	١١٢,٩٥١,٨	١٠٨,٥٧٣,٩	٩٧,٧٢٢,٨	٤٨,٨٢٠,٧	٤١,٥٧٤,٠

* أرقام تقديرية لعام ٢٠١٦م أعدت من قبل المجلس النقدي الخليجي
المصدر: منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وصندوق النقد الدولي

جدول رقم ٤: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (سنة الأساس ٢٠٠٧ = ١٠٠)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الرقم القياسي العام	البحرين	١٠٨,٥٥	١٠٨,١٢	١١١,١٠	١١٤,٧٧	١١٧,٨١	١١٩,٩٧	١٢٣,٣٣
	السعودية	١١٤,٧	١١٩,٠	١٢٢,٤	١٢٦,٧	١٣٠,١	١٣٢,٩	١٣٧,٦
	قطر	١٠٦,٣	١٠٧,٥	١١٠,٠	١١٣,٦	١١٧,٤	١١٩,٣	١٢٢,٧
	الكويت	١١٦,٢	١٢١,٩	١٢٥,٨	١٢٩,٢	١٣٣,٠	١٣٧,٣	١٤١,٧
التضخم	البحرين	٢,٠	-٠,٤	٢,٨	٣,٣	٢,٦	١,٩	٢,٨
	السعودية	٣,٨	٣,٧	٢,٩	٣,٥	٢,٧	٢,٢	٣,٥
	قطر	-١,١	١,١	٢,٣	٣,٢	٣,٤	١,٦	٢,٩
	الكويت	٤,٥	٤,٨	٣,٣	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٣,٢
الأغذية والمشروبات	البحرين	١٢٦,٥	١٢٩,٤	١٣٤,٣	١٣٧,٥	١٤١,٤	١٤٤,٨	١٤٦,٧
	السعودية	١٢٠,٨	١٢٧,١	١٣٢,٩	١٤٠,٥	١٤٥,١	١٤٧,٥	١٤٦,٦
	قطر	١٢٠,٩	١٢٥,١	١٢٩,٠	١٣٢,٠	١٣٢,٣	١٣٣,٤	١٣٠,٩
	الكويت	١٢١,١	١٣٠,٢	١٣٦,٤	١٤١,٩	١٤٦,٠	١٥٠,٩	١٥٣,٨
التبغ والمشروبات الكحولية	البحرين	١١٢,٠	١١٨,٩	١٣٣,٦	١٤٠,٦	١٤٤,٦	١٤٩,٧	١٨٨,٥
	السعودية	١١٩,٢	١٢٦,٧	١٤١,٣	١٥٣,١	١٦٢,٣	١٦٥,٥	١٩٤,٢
	قطر	١١٤,٠	١٢٢,٥	١٣٦,١	١٣٧,٢	١٤٣,٤	١٥٦,٤	١٥٦,٤
	الكويت	١١٢,٢	١١٦,١	١٢٣,٨	١٣٢,٦	١٤٢,٩	١٥١,٤	١٥٢,٥
الملابس والأحذية	البحرين	١٠٤,٢	١٠٦,٥	١٠٨,٨	١٠٩,٦	١١٠,٣	١١٠,٧	١٠٨,٠
	السعودية	١٠١,١	٩٩,٧	١٠٣,٣	١٠٤,٨	١٠٥,٥	١٠٩,٥	١١٣,٦
	قطر	١٠٣,٣	١١١,٥	١١٣,٣	١١٢,٢	١١٤,٩	١١٥,٣	١١٥,٥
	الكويت	١١٥,٧	١٢١,٨	١٢٧,٠	١٢٦,٩	١٢٩,٧	١٢٨,٦	١٢٨,٣
السكن	البحرين	١٠٤,٠	٩١,١	٨٨,١	٩٥,٨	١٠٠,٥	١٠٥,١	١٠٨,٣
	السعودية	١٢٩,٢	١٤٣,٩	١٤٨,٧	١٥٣,٨	١٥٩,١	١٦٤,٦	١٧٦,٦
	قطر	٩٦,٨	٩٣,٢	٩٠,٧	٩٦,٢	١٠٣,٨	١٠٦,٧	١١١,٠
	الكويت	١١٥,٣	١٢٠,١	١٢٢,٩	١٢٧,٧	١٣٣,٢	١٤١,٢	١٥٠,٨
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية	البحرين	١٢٠,٠	١٢٢,٣	١٢٨,٤	١٣٧,٥	١٣٨,٢	١٣٩,١	١٤١,٧
	السعودية	١٠٧,٠	١١٥,٥	١١٧,٥	١٢٢,٦	١٢٨,٢	١٣١,٧	١٣٤,٣
	قطر	١٠٧,٦	١١١,١	١١٦,٣	١٢١,٠	١٢٧,٤	١٢٨,٣	١٣٠,٢
	الكويت	١١٧,٦	١٢٣,٨	١٢٧,٨	١٣١,٩	١٣٨,٣	١٤٣,٠	١٤٦,٨
الصحة	البحرين	١٠١,٧	١٠٤,٩	١٠٥,٩	١٠٦,٣	١١٠,١	١١٤,٠	١١٣,٥
	السعودية	١٠٣,٣	١٠٣,٤	١٠٥,٦	١٠٩,٠	١١٢,٦	١١٥,٦	١٢٢,٩
	قطر	١١٩,٩	١٢٢,٥	١٢٦,٣	١٢٩,٤	١٣١,٦	١٣١,٦	١٣٠,٦
	الكويت	١١٤,٧	١٢١,٢	١٢٥,٣	١٢٦,٨	١٢٦,١	١٢٨,٢	١٣٠,٣
النقل	البحرين	١٠٣,٠	١٠٦,٦	١٠٩,٠	١٠٧,٥	١٠٩,٢	١٠٨,٩	١٢٣,٢
	السعودية	٩٩,٧	١٠٣,١	١٠٨,٣	١١١,٠	١١٠,٤	١١١,٨	١٢٢,٩
	قطر	١١٠,٣	١١٨,٥	١٢١,٩	١٢٣,٦	١٢٦,٥	١٣١,٦	١٣٦,١
	الكويت	١١٣,٨	١١٨,٠	١٢١,١	١٢٢,٦	١٢٤,٥	١٢٥,٢	١٢٨,٣

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الاتصالات	البحرين	٩٤,٣	٩٢,٤	٨٨,٥	٨٧,٢	٨٧,٣	٨٧,٠	٨٧,٠
	السعودية	٩٧,٧	٩٢,٠	٩٢,١	٩٣,٨	٩٣,٧	٩٤,٥	٩٥,٨
	قطر	٨٨,٢	٨٤,٤	٨٢,٩	٨٣,٠	٨٢,٦	٨٢,٣	٨٢,٤
	الكويت	١٠١,٠	١٠١,٣	١٠١,٤	١٠١,٣	١٠٠,٦	١٠١,٠	١٠١,٥
الثقافة والترفيه	البحرين	١٠٥,٢	١١٢,٥	١٣٥,٦	١٣٦,٤	١٣٩,٠	١٤٠,٧	١٤٢,٧
	السعودية	٩٧,٢	١٠٤,٧	١٠٤,٥	١٠٦,٣	١١٤,٠	١١٩,٥	١١٩,٢
	قطر	٩٨,٠	٩٦,٦	١٠٥,٦	١١٢,٣	١١٧,٤	١١٢,١	١٢٢,٦
	الكويت	١١٧,٣	١٢٢,١	١٢٥,٧	١٢٨,٢	١٢٩,٣	١٢٩,٠	١٢٨,٨
التعليم	البحرين	١١٢,٠	١١٤,١	١١٦,٢	١٢١,٤	١٢٦,٧	١٣٠,٤	١٣٣,٦
	السعودية	١١٣,٢	١٠٨,٧	١١٠,٢	١١٢,٦	١١٥,٩	١١٧,٩	١٢٣,٢
	قطر	١٣٥,١	١٣٧,٣	١٣٨,٧	١٤٨,٣	١٥٠,١	١٧٠,١	١٨٠,٠
	الكويت	١١٦,٨	١٢١,٣	١٢٣,٣	١٢٤,٢	١٣٠,٠	١٣٥,٨	١٤٠,٠
المطاعم والفنادق	البحرين	١٠٤,٧	١٠٥,٧	١٠٧,٢	١٠٧,٨	١١٠,٢	١١١,١	١١١,٨
	السعودية	١١٣,٨	١١٧,٠	١٢١,٧	١٢٦,٨	١٢٩,٦	١٢٨,١	١٢٥,٨
	قطر	١١٨,٤	١١٦,٧	١١٩,٣	١١٨,٧	١١٩,٤	١٢٠,١	١١٩,٠
	الكويت	١١٨,٠	١٢٢,٣	١٢٥,٩	١٢٦,٥	١٣٠,٤	١٣٧,٨	١٤٢,٢
السلع والخدمات المتنوعة	البحرين	١١٤,٩	١٢٨,٣	١٣٢,٩	١٣٧,٦	١٤١,٧	١٤٠,٥	١٤١,٤
	السعودية	١١٠,١	١١٣,٩	١١٧,٨	١١٧,٦	١٢٠,١	١٢١,٣	١٢٤,٣
	قطر	١٢٢,٥	١٢٩,٤	١٣٩,٢	١٣٨,٧	١٣٩,٣	١٣٨,٨	١٤٢,٣
	الكويت	١١٦,٢	١٢٠,٥	١٢٥,٩	١٢٨,٧	١٢٧,٩	١٣٠,٣	١٣١,٦

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جدول رقم ٥: الموازنة العامة للحكومة المركزية (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
إجمالي الإيرادات	البحرين	٥,٧٨٦	٧,٥٠٥	٨,٠٧٠	٧,٨٢٩	٨,٢١٧	٥,٤٣١	٥,٠٤٧
	السعودية *	١٩٧,٧٦٤	٢٩٨,٠٧٨	٣٣٢,٦٣٩	٣٠٨,٣٦٣	٢٧٨,٤٩٨	١٦٤,٢٤٣	١٤٦,٩٣٣
	قطر	٤٢,٨٦٦	٦١,١٦١	٧٨,١٤٣	٩٥,٧٥٢	٨٩,٨٩٥	٥٠,٤٠٨	٤٤,٢٨٠
	الكويت *	٧٥,٥٤٠	١٠٩,٦٥٠	١١٣,٩١٦	١١٢,٢٠٣	٨٦,٦٠٠	٤٥,١١٨	٤٦,٦٦٨
الإيرادات النفطية	البحرين	٤,٩٠٨	٦,٥٩٣	٧,٠٣٦	٦,٩١٥	٧,٠٨١	٤,٢٤١	٣,٨٢٠
	السعودية *	١٧٨,٧٣٧	٢٧٥,٨٢٩	٣٠٥,٢٨٥	٢٧٦,٠١٢	٢٤٣,٥٥٩	١١٩,٠٥٠	٩١,٤٦٧
	قطر	٣٦,٥٣٤	٤٩,٧٣٧	٦٠,٢٦٨	٨٨,٤٤٢	٧٨,٨٣٢	٤٦,٨٦٦	٣٦,٥٠٠
	الكويت *	٧٠,٠٧٩	١٠٣,٦٠٧	١٠٦,٦٦٠	١٠٣,٣١٦	٧٨,١٧٨	٣٩,٩٦١	٤٢,٣٦٥
الإيرادات غير النفطية	البحرين	٨٥٧	٩١١	١,٠٣٤	٩١٤	١,١٣٦	١,١٩٠	١,٢٢٧
	السعودية *	١٩,٠٢٧	٢٢,٢٤٩	٢٧,٣٥٥	٣٢,٣٥١	٣٤,٩٣٨	٤٥,١٩٢	٥٥,٤٦٧
	قطر	٦,٣٣٢	١١,٤٢٤	١٧,٨٧٦	٧,٣٠٩	١١,٠٦٣	٣,٥٤١	٧,٧٨٠
	الكويت *	٥,٤٦٢	٦,٠٤٣	٧,٢٥٦	٨,٨٨٧	٨,٤٢٣	٥,١٥٨	٤,٣٠٣
إجمالي المصروفات	البحرين	٧,٠٠٩	٧,٥٨٨	٨,٦٧٣	٨,٩١٩	٩,٤٢٧	٩,٤٦٧	٩,٣٩٤
	السعودية *	١٧٤,٣٦٩	٢٢٠,٤٥٣	٢٣٢,٨٨١	٢٦٠,٢٧٠	٢٩٥,٩٧٤	٢٦٠,٨٣٧	٢٣٠,٦٦٧
	قطر	٤٠,٢٥٢	٤٩,٤٢٣	٥٦,٩٨٢	٦٦,٥٥٤	٦١,٨٥٤	٥١,٩٤٨	٥٧,٩٧٧
	الكويت *	٥٦,٩٨٧	٦١,٦٧٧	٦٧,٧٧٠	٦٦,٦٧٤	٧٤,٤٠٤	٦٠,٣٨١	٦١,٨٩٣
المصروفات الجارية	البحرين	٤,٩٦٨	٦,٤١٥	٦,٧١٣	٧,٦٥٢	٨,٢٣٥	٨,٢٨٦	٨,٣٠٢
	السعودية *	١٢١,٣٤٥	١٤٦,٨٠٠	١٦٣,١٠٠	١٧٧,٠٧٩	١٩٧,٢٤٢	١٩٠,٥١٠	١٦٨,٥٣٣
	قطر	٢٨,٢٠٧	٣٥,٦٤٨	٤٢,٨٦١	٤٧,٣٨٤	٤٤,٤٧١	٣٨,٣٢٧	٣٢,٣٠٦
	الكويت *	٥٠,٥٢٠	٥٥,١٥٣	٦١,٣٢٦	٦٠,٥٣٨	٦٧,٩٤٤	٥٣,٤٢٣	٥٢,٦٢٥
الرواتب والأجور	البحرين	٢,٣٠٩	٢,٦٧٣	٣,٢٠٣	٣,٤٥٩	٣,٦٦٨	٣,٨٠٢	٣,٨٠١
	السعودية *	٦٦,٢٤٠	٧٧,٠٦٧	٨٤,٥٣٣	٨٤,٠٠٠	٨٩,٣٣٣	١١٦,٠٠٠	١٠٩,٠٦٧
	قطر	٦,٣٤٧	٨,١٦٣	٩,٥٨١	١١,٦٣٤	١٢,٤٣٥	١٠,٢١١	١٥,٧١٤
	الكويت *	١٢,٠٢٦	١٤,٨٨٠	١٧,١٩٥	١٧,٧٦٩	١٨,٤٢٥	١٨,٠٧٠	٢٠,٥٢١
السلع والخدمات	البحرين	٧٢٣	٩٣٩	١,٠٢٥	١,١٦٨	١,٢٦٧	١,٢٢٣	١,١٩١
	السعودية *	٤٤,٩٦٠	٥٧,٨٦٧	٥٨,١٢٣	٦٠,٥٣٣	٧٦,٢٦٧	٥٦,٥٣٣	٤٤,٨٠٠
	قطر	٤,١٥١	٥,٥١٩	٤,٧١٦	٤,١٣٧	٤,٢٤٧	٨,٤٩٨	١,٠٦٧
	الكويت *	٩,٨٠٨	١٠,٠٠٩	١٢,٩٥٧	١١,٣٥٥	١٠,٥١٣	٧,٢٥٧	١٠,٥٩١

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الفوائد المدفوعة	البحرين	٢٤١	٣٠٥	٤٠٠	٥١١	٦٠٥	٧١٧	١,٠٣٧
	السعودية *	٢,٩٠٧	٢,١٣٣	١,٦٠٠	١,٣٣٣	١,٠٦٧	٥٣٣	١,٨٦٧
	قطر	١,٩٢٠	٣,٠٨٨	٢,٧١٧	٢,٠٨٤	١,٨٢٧	١,٣٤٦	١,٧٣١
	الكويت *	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاعانات والتحويلات الجارية الأخرى	البحرين	١,٦٨٦	٢,٤٩٩	٢,٠٨٥	٢,٥١٤	٢,٦٩٥	٢,٥٤٥	٢,٢٧٣
	السعودية *	٧,٢٥٣	٩,٨٦٧	١٨,٦٦٧	١٢,٨٠٠	١٢,٢٦٧	١١,٧٣٣	١٢,٨٠٠
	قطر	١٥,٧٨٩	١٨,٨٧٨	٢٥,٨٤٧	٢٩,٥٢٨	٢٥,٩٦٢	١٨,٢٧٢	١٣,٧٩٥
	الكويت *	٢٨,٦٨٥	٣٠,٢٦٣	٣١,١٧٤	٣١,٤١٤	٣٩,٠٠٦	٢٨,٠٩٦	٢١,١٨٣
المصروفات الرأسمالية	البحرين	٧,١١٦	١,١٧٢	١,٩٦٠	١,٢٦٨	١,١٩٢	١,١٨٠	١,٠٩٣
	السعودية *	٥٣,٠٢٥	٧٣,٦٥٣	٦٩,٧٨١	٨٣,١٩١	٩٨,٧٣٢	٧٠,٣٢٦	٦٢,١٣٣
	قطر	١٢,٠٤٥	١٣,٧٧٥	١٤,١٢١	١٩,١٧٠	١٧,٣٨٣	١٣,٦٢١	٢٥,٦٧١
	الكويت *	٦,٤٦٨	٦,٥٢٤	٦,٤٤٣	٦,١٣٦	٦,٤٦٠	٦,٩٥٧	٩,٢٦٧
العجز/ الفائض	البحرين	١,٢٢٣-	٨٣-	٦٠٣-	١,٠٩٠-	١,٢١٠-	٤,٠٣٥-	٤,٣٤٧-
	السعودية *	٢٣,٣٩٥	٧٧,٦٢٥	٩٩,٧٥٨	٤٨,٠٩٣	١٧,٤٧٧-	٩٦,٥٩٤-	٨٣,٧٣٣-
	قطر	٢,٦١٤	١١,٧٣٨	٢١,١٦٢	٢٩,١٩٨	٢٨,٠٤١	١,٥٤٠-	١٣,٦٩٧-
	الكويت *	١٨,٥٥٣	٤٧,٩٧٣	٤٦,١٤٦	٤٥,٥٢٨	١٢,١٩٦	١٥,٢٦٢-	١٥,٢٢٥-
نسبة العجز/ الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	٤,٨-	٠,٣-	٢,٠-	٣,٣-	٣,٦-	١٣,٠-	١٣,٦-
	السعودية *	٤,٤	١١,٦	١٣,٦	٦,٤	٢,٣-	١٤,٨-	١٣,٠-
	قطر	٢,١	٧,٠	١١,٣	١٤,٧	١٣,٦	٠,٩-	٩,٠-
	الكويت *	١٦,١	٣١,١	٢٦,٥	٢٦,١	٧,٥	١٣,٣-	١٣,٧-

* أرقام تقديرية لعام ٢٠١٦م أعدت من قبل الصندوق النقد الدولي
** السنة المالية في دولة قطر تنتهي في مارس حتى ٢٠١٤م
*** السنة المالية في دولة الكويت تنتهي في مارس
المصدر: البنوك المركزية الوطنية وصندوق النقد الدولي

جدول رقم ٦: المديونية العامة للحكومة المركزية (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
إجمالي الدين العام	البحرين	٦,٤٩٢	٨,٤٣٠	١٠,٢٨٩	١٣,٥٧٧	١٤,٨٢٤	١٩,٢٢٧	٢٣,٥٧٢
	السعودية	٤٤,٥٣٣	٣٦,١٣٣	٢٢,٣٥٩	١٦,٠٣١	١١,٨٠٣	٣٧,٩٣٦	٨٤,٤٢١
	قطر	٥٣,٤٠٠	٥٦,٩٠٠	٦٤,٩٨٥	٦٥,٩٨٦	٦٣,٤٣١	٦٩,٠١٠	٩٦,٨٨٢
	الكويت	١٣,٢٣٣	١٣,١١٦	١١,٧٨٩	١١,٣٤٤	١٢,٠٢٠	١٢,٤٧٥	١٨,٩٥٦
إجمالي الدين العام الداخلي	البحرين	٣,٥٧١	٤,٦٣٦	٥,٦٥٩	٧,٤٦٧	٨,٠١٢	١١,٠١٩	١٢,٣٦٧
	السعودية	٤٤,٥٣٣	٣٦,١٣٣	٢٢,٣٥٩	١٦,٠٣١	١١,٨٠٣	٣٧,٩٣٦	٥٦,٩٢١
	قطر	٣٤,١٠٠	٣٢,٨٠٠	٤٠,٨٨٥	٤٥,٥٨٦	٤١,٥٢١	٤٨,٨٥٢	٦٤,٩٦٩
	الكويت	٧,٢٥٧	٧,١٠٠	٦,٢٤٢	٥,٤١١	٥,٤٢١	٥,٢٣٣	١٠,٦٧٢
إجمالي الدين العام الخارجي	البحرين	٢,٩٢١	٣,٧٩٣	٤,٦٣٠	٦,١١٠	٦,٨١٢	٨,٢٠٨	١١,٢٠٥
	السعودية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٧,٥٠٠
	قطر	١٩,٣٠٠	٢٤,١٠٠	٢٤,١٠٠	٢٠,٤٠٠	٢١,٩٠٩	٢٠,١٥٨	٣١,٩١٣
	الكويت	٥,٩٧٧	٦,٠١٦	٥,٥٤٧	٥,٩٣٣	٦,٥٩٩	٧,٢٤٢	٨,٢٨٤
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	البحرين	٢٥,٢	٢٩,٣	٣٣,٥	٤١,٧	٤٤,٤	٦١,٨	٧٤,٠
	السعودية	٨,٤	٥,٤	٣,٠	٢,١	١,٦	٥,٨	١٣,١
	قطر	٤٢,٧	٣٣,٩	٣٤,٨	٣٣,٢	٣٠,٨	٤١,٩	٦٣,٥
	الكويت	١١,٥	٨,٥	٦,٨	٦,٥	٧,٤	١٠,٩	١٧,١

جدول رقم ٧: ميزان المدفوعات (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
ميزان الحساب الجاري	البحرين	٧٧٠	٣,٢٤٧	٢,٥٧٨	٢,٤١٠	١,٥٢٣	٧٥٢-	١,٤٩٣-
	السعودية *	٦٦,٧٥١	١٥٨,٥٤٥	١٦٤,٧٦٤	١٣٥,٤٤٢	٧٣,٧٥٨	٥٦,٧٢٤-	٤١,١٠٠-
	قطر	٢٣,٩٥٢	٥٢,١٢٤	٦٢,٠٠٠	٦٠,٤٦١	٤٩,٤١٠	١٣,٧٥١	٦,٢٣٤-
	الكويت	٣٦,٩٦٤	٦٦,١٥٦	٧٩,١٣٠	٧٠,٢٠٠	٥٤,٤٠٨	٤,٠١٣	٤,٩٩٨-
الصادرات (فوب)	البحرين	١٥,٣٨٤	٢٢,٥٠٥	٢٣,٠٧٧	٢٥,٦٠٢	٢٣,٤٩٨	١٦,٥٤٠	١٢,٧٨٥
	السعودية *	٢٥١,١٤٣	٣٦٤,٦٩٩	٣٨٨,٣٧٠	٣٧٥,٩٠١	٣٤٢,٤٥٧	٢٠٣,٥٣٧	١٨٣,٩٠٠
	قطر	٧٤,٩٦٥	١١٤,٤٤٤	١٣٢,٩٥٤	١٢٣,٣٣٦	١٢٦,٧٠٢	٧٧,٢٩٤	٤٢,٠٣٧
	الكويت	٦٧,٠٨٤	١٠٢,٨٧٠	١١٩,٦٥٥	١١٥,٧٥٣	١٠٤,٥٢٩	٥٤,٤٢٨	٤٦,٥٠٩
الواردات (فوب)	البحرين	١١,١٩٠	١٧,٥٢٣	١٩,٧٠٥	٢١,٢٨٠	١٩,٧٨٥	١٥,٧١٠	١٣,٥٨٨
	السعودية *	٩٧,٤٣١	١١٩,٩٦١	١٤١,٧٩٩	١٥٣,٣٤٤	١٥٨,٤٦٢	١٥٩,٢٧١	١٤٩,٤٠٠
	قطر	٢٠,٩٣٧	٢٦,٩٢٦	٣٠,٧٨٧	٣١,٤٧٥	٣١,١٤٥	٢٨,٤٩٦	٢٤,٠٤٣
	الكويت	١٩,٥٥٦	٢٢,٦٠١	٢٤,٢٤٤	٢٥,٥٧٨	٢٦,٩٨٩	٢٦,٥٣٣	٢٦,٤٠٢

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الخدمات (صافي)	البحرين	٢,١٤٢	٢,١٢٠	٢,٢٨٨	١,٤٤٩	١,٨٠٧	٢,٥٢٠	٣,٤٩٨
	السعودية *	٦٦,٠٨٤-	٦٦,٤٩١-	٦٢,٣٥٧-	٦٤,٨٠٧-	٨٨,٠٢٩-	٧٣,٥٦٢-	٥٩,٩٠٠-
	قطر	٥,٧٦٩-	٩,٤٧٣-	١٣,٩٨٤-	١٦,٣٠٤-	١٩,٣٣٣-	١٥,٧٧٨-	١١,٩٨٣-
	الكويت	٦,٧٧١-	٨,٩١٩-	١٢,٢٦٢-	١٤,٨٢٦-	١٨,٠٩٨-	١٩,٩٧١-	٢١,٠٢٧-
الدخل (صافي)	البحرين	٢,٣٧٣-	٢,٥٢٩-	١,٠٠٧-	١,١٩٦-	١,٦٣٣-	١,٧٣٦-	١,٧٩٥-
	السعودية *	٧,٠٤٤	٩,٦٨٤	١٠,٩٨٩	١٣,٥٦١	١٦,٥٢٦	١٧,٢٨٠	٢٠,٦٠٠
	قطر	١٢,٩٤٤-	١٣,٢٧١-	١٢,١٢٥-	١٠,٣٦٤-	٩,٣٠١-	٣,٥٦٥-	٢٣٦-
	الكويت	٨,٤٥٦	٩,١٨٠	١٢,٦٩٧	١٣,٩٥٩	١٥,٦٤٧	١٢,٦٨٨	١٣,٢٦٦
التحويلات الجارية	البحرين	١,٦٤٢-	٢,٠٥٠-	٢,٠٧٥-	٢,١٦٦-	٢,٣٦٤-	٢,٣٦٧-	٢,٣٩١-
	السعودية *	٢٧,٩٢١-	٢٩,٣٨٦-	٣٠,٤٣٨-	٣٥,٨٦٩-	٣٨,٧٣٤-	٤٤,٧٠٧-	٣٦,٣٠٠-
	قطر	١١,٣٦٣-	١٢,٦٥١-	١٤,٠٥٨-	١٤,٧٣٢-	١٧,٥١٤-	١٥,٧٠٤-	١٢,٠٠٩-
	الكويت	١٢,٢٥٠-	١٤,٣٧٨-	١٦,٧١٦-	١٩,١٠٨-	٢٠,٦٨١-	١٦,٥٩٩-	١٧,٣٤٣-
الحساب الرأسمالي والمالي	البحرين	٤٠٢	٣,٩٠٧-	١,٩٦٦-	٢,٢٦٩-	١,٥٧٦-	١,٦٩٠-	٤٤٧
	السعودية *	٢,٦٧٠	١٤,٤١٣-	٦,٦٤١-	٥٧,٧١٧-	٥٧,٦٨٦-	٤٣,٩١٥-	٣٩,٥٠٨-
	قطر	١٠,٦٧٨-	٦٥,٧٤٧-	٤٤,٣٩٩-	٥٢,١٤٧-	٤٩,١٧٧-	١٩,٦٧٣-	٦,٢٦١
	الكويت	٤٣,٤٥٢-	٥٦,٦٦٦-	٧٦,٤٨٢-	٦٤,٢٢١-	٥٢,٣٥٩-	١١,٠٩٠-	٦,٢٦٥
السهو والخطأ	البحرين	١٠٧	٧٢	٤٩	٢	٧٧٤	٢١٥-	٥٧-
	السعودية *	٣٤,٣٩٣-	٤٥,٢٥٤-	٤٥,٥٦٤-	٨,٥٧٤-	٩,٤٤٣-	١٥,٢٩٦-	١٣-
	قطر	١,٠٧٨-	٧٢٠-	١,٥٢٢-	٧٥١	١,٠٦٠	٤١٩	١,١٠٨-
	الكويت	٧,٠٤٢	٥,٠٣٠-	٦٦٩	٢,٦٠٦-	٧٧٣-	٤,١٣٦	١,٩١٠
وفر أو عجز ميزان المدفوعات	البحرين	١,٢٨٠	٥٨٧-	٦٦٠	١٤٣	٧٢١	٢,٦٥٧-	١,١٠٣-
	السعودية *	٣٥,٠٢٨	٩٨,٨٧٨	١١٢,٥٥٩	٦٩,١٥١	٦,٦٢٨	١١٥,٩٣٥-	٨٠,٦٢١-
	قطر	١٢,١٩٦	١٤,٣٤٤-	١٦,٠٧٩	٩,٠٦٤	١,٢٩٣	٥,٥٠٣-	١,٠٨١-
	الكويت	٥٥٦	٤,٤٦١	٣,٣١٥	٣,٣٧٥	١,٢٧٤	٢,٩٤٤-	٣,١٧٧
التغير في الاحتياطيات (الزيادة -)	البحرين	١,٢٨٠-	٥٨٧	٦٦٠-	١٤٣-	٧٢١-	٢,٦٥٧	١,١٠٣
	السعودية *	٣٥,٠٢٨-	٩٨,٨٧٨-	١١٢,٥٥٩-	٦٩,١٥١-	٦,٦٢٨-	١١٥,٩٣٥	٨٠,٦٢١
	قطر	١٢,١٩٦-	١٤,٣٤٤	١٦,٠٧٩-	٩,٠٦٤-	١,٢٩٣-	٥,٥٠٣	١,٠٨١
	الكويت	٥٥٦-	٤,٤٦١-	٣,٣١٥-	٣,٣٧٥-	١,٢٧٤-	٢,٩٤٤	٣,١٧٧-
اجمالي احتياطيات النقد الأجنبي	البحرين	٥,٠٩٠	٤,٥٦٨	٥,٢١١	٥,٣٥٤	٦,٠٥٥	٣,٣٩٤	٢,٢٩٠
	السعودية *	٤٤٥,١٣٧	٥٤٤,٠١٥	٦٥٦,٥٧٤	٧٢٥,٧٢٥	٧٣٢,٣٥٣	٦١٦,٤١٨	٥٣٥,٧٩٧
	قطر	٣١,١١٦	١٦,٧٠٥	٣٣,٠٦٣	٤٢,٠٦٦	٤٣,٠٠٨	٣٧,١٣٣	٣٥,٩٩٠
	الكويت	١٨,٥٩٣	٢٢,٩٦٠	٢٥,٩٥٥	٢٩,١٣٧	٢٩,٢٥١	٢٥,٦١١	٢٨,٧٨٨

* أرقام تقديرية لعام ٢٠١٦م أعدت من قبل صندوق النقد الدولي
** بند الحساب الرأسمالي والمالي لا يشتمل على التغير في الأصول الاحتياطية
المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم ٨: المؤشرات الاقتصادية للقطاع النقدي

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
النقد المتداول خارج البنوك (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٩٣٠	١,٠٧٠	١,١٢١	١,٢٢٦	١,٣١٢	١,٣٩٧	١,٤٢٤
	السعودية	٢٥,٤٧٢	٣١,٩٨١	٣٥,٥٠٥	٣٨,١٧٨	٤١,٠٠٧	٤٤,٩٤١	٤٥,٤٢٤
	قطر	١,٦٧٤	١,٩٢٧	٢,٢٤٢	٢,٥٢٩	٢,٨٣٦	٣,٠٣١	٣,٢٨٢
	الكويت	...	...	...	...	...	...	...
النقد لدى البنوك (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٢٣٢	٢٨٤	٢٦٩	٣١١	٣١٢	٣٣٢	٣٦٠
	السعودية	٤,١٢٠	٥,٣١١	٥,٢٤٤	٦,١٩٢	٧,٢٣١	٧,٨٣٦	٧,٩٠٦
	قطر	٥١٦	٥٧١	٧٧٣	٨٦١	١,٠٣١	١,٠٨٦	١,١٦٤
	الكويت	...	...	...	...	...	...	...
النقد المتداول (مليون دولار أمريكي)	البحرين	١,١٦٢	١,٣٥٤	١,٣٩٠	١,٥٣٧	١,٦٢٤	١,٧٢٩	١,٧٨٤
	السعودية	٢٩,٥٩٢	٣٧,٢٩٢	٤٠,٧٤٩	٤٤,٣٧٠	٤٨,٢٣٨	٥٢,٩٩٠	٥٣,٣٣٠
	قطر	٢,١٩١	٢,٤٩٨	٣,٠١٥	٣,٣٩٠	٣,٨٦٧	٤,١١٧	٤,٤٤٦
	الكويت *	٣,٥٨٤	٤,٣٣٦	٤,٧٦٦	٥,٢٤٨	٥,٠٩٨	٤,٩٣٤	٥,٣٧٥
احتياطيات البنوك (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٣,٤٢٩	٢,٧٦٠	٣,٥٦٣	٣,٣٤٩	٤,١١٢	٣,٣٧١	٢,٨٩٠
	السعودية	٤٢,٤٨٣	٤٧,٧٨٠	٥٧,٩٨٨	٥٣,٤٣١	٥٦,٨٢٠	٣٨,٩٩٧	٦٣,١٢١
	قطر	٢٣,٠٣١	٦,٧٠٧	٩,٥٠٠	٨,٧٠٨	١١,٠٢٦	٩,٢٥٢	١٠,٦٦٠
	الكويت	١٠,٥٣٨	١٣,٩٢٠	١٦,٥٦٩	٢٠,٠٢٣	٢٠,٩٤٦	١٦,٤٧٢	١٦,٠٧٥
القاعدة النقدية (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٤,٣٥٩	٣,٨٢٩	٤,٦٨٣	٤,٥٧٦	٥,٤٢٤	٤,٧٦٨	٤,٣١٤
	السعودية	٤٥,٦٧٠	٥٦,٢٢٨	٦٢,٨٣٤	٦٨,٢٨٨	٧٥,٤٤٦	٨٠,١٨٦	٨٠,٦٤١
	قطر	٢٥,٢٢٢	٨,٥٦٨	١٢,٥١٥	١٢,٠٩٩	١٤,٨٩٣	١٣,٣٦٩	١٥,١٠٧
	الكويت	١٣,٥٤٥	١٧,٦٠٠	٢٠,٥٨٥	٢٤,٢٠٥	٢٤,٨٦٣	٢٠,٤١٩	٢٠,٦٨٢
الودائع تحت الطلب (مليون دولار أمريكي)	البحرين **	٥,١٩٨	٥,٩٤٣	٥,٨٢٤	٦,٢٠٩	٦,٩٢٠	٧,٣٦٥	٧,٣٩٥
	السعودية	١٤١,٣٥٣	١٧٠,٩٤٨	٢٠١,٠٥٩	٢٢٨,٦٠٨	٢٦٣,٧٨٠	٢٦٠,٣٢٨	٢٥٩,٧٥٨
	قطر	١٧,٠٩٩	٢٠,٥٥٩	٢٢,٧٤١	٢٦,٥٧٣	٣١,٣٠١	٣١,٨٣٨	٣١,٩٧٨
	الكويت	١٥,٣٤٤	١٩,٢٤٠	٢٣,٢٣٨	٢٦,٥٨٦	٢٧,٧٠٧	٢٦,٠٣٤	٢٦,٤٨٩
عرض النقود ن١ (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٦,١٢٧,٤	٧,٠١٣,٠	٦,٩٤٤,٤	٧,٤٣٥,٦	٨,٢٣١,٦	٨,٧٦١,٧	٨,٨١٨,٩
	السعودية	١٦٦,٨٢٤,٠	٢٠٢,٩٢٩,٠	٢٣٦,٥٦٤,٠	٢٦٦,٧٨٦,٠	٣٠٤,٧٨٧,٠	٣٠٥,٢٦٩,٠	٣٠٥,١٨٣,٠
	قطر	١٨,٧٧٤	٢٢,٤٨٥	٢٤,٩٨٣	٢٩,١٠٢	٣٤,١٣٦	٣٤,٨٦٩	٣٥,٢٦١
	الكويت	١٨,٩٢٨,٣	٢٣,٥٧٦,٣	٢٨,٠٠٣,٨	٣١,٨٣٤,٠	٣٢,٨٠٤,٥	٣٠,٩٦٧,٥	٣١,٨٦٤,٣
الودائع الزمنية والادخارية (مليون دولار أمريكي)	البحرين	١٤,٧٩٦,٨	١٤,٦٢٢,٩	١٥,٥٦٨,٤	١٦,٩٢٣,٧	١٧,٧١٣,٨	١٧,٩٤٨,١	١٨,٢٢٣,٤
	السعودية	٧٩,٥٤٢,٠	٨١,٤٥١,٠	٨٦,٥١٤,٠	٩٢,٠٠٩,٠	١٠٦,٣٣٢,٠	١١٥,٨٦٧,٠	١٣١,٠٩٢,٠
	قطر	٤٥,٨٧٨,٠	٤٦,٣٩٢,٠	٤٩,٦٤١,٠	٥٧,٢٠٥,٠	٦١,٣٨٤,٠	٦٦,٥٩٨,٠	٦٧,٢٥٠,٠
	الكويت	٧١,٣٠٨,٦	٧٦,٩٣٨,٧	٧٨,٣٠٢,٩	٨٤,٦١٢,٢	٨٣,٢٢٢,٢	٨٢,٩١٥,٠	٨٥,٠٠٢,٤
عرض النقود ن٢ (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٢٠,٩٢٤,٢	٢١,٦٣٥,٩	٢٢,٥١٢,٨	٢٤,٣٥٩,٣	٢٥,٩٤٥,٥	٢٦,٧٠٩,٨	٢٧,٠٤٢,٣
	السعودية	٢٤٦,٣٦٧,٠	٢٨٤,٣٨٠,٠	٣٢٣,٠٧٨,٠	٣٥٨,٧٩٦,٠	٤١١,١١٨,٠	٤٢١,١٣٦,٠	٤٣٦,٢٧٥,٠
	قطر	٦٤,٦٥٢	٦٨,٨٧٧	٧٤,٦٢٤	٨٦,٣٠٧	٩٥,٥٢٠	١٠١,٤٦٧	١٠٢,٥١١
	الكويت	٩٠,٢٣٦,٨	١٠٠,٥١٥,٠	١٠٦,٣٠٦,٧	١١٦,٤٤٦,١	١١٦,٠٢٦,٧	١١٣,٨٨٢,٥	١١٦,٨٦٦,٧

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
شبه النقد (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٤,٣٣٠,٣	٤,٩٤٣,٩	٥,٢٤٠,٢	٥,٤٨٠,٣	٤,٩٩٩,٢	٤,٩٢٦,٣	٤,٩٣٠,٦
	السعودية	٤١,٧٣٢,٠	٤١,٩٠٣,٠	٤٨,٥٩٠,٠	٥٣,٢٤٤,٠	٥٠,٠٤٣,٠	٥١,٧٤٣,٠	٤٠,٣٥٢,٠
	قطر	٨,٠٧٢,٠	١٦,٢٧٨,٠	٣٠,٠٦٠,٠	٣٨,٨٩٠,٠	٤٢,٩٤٨,٠	٤١,٧٧٠,٠	٣٤,١٧٨,٤
	الكويت	١٠١,٨	٥٠,٦	٩٩,٨	٢٠٠,٢	٦٨,١	١١٧,٢	٢٠,٠
عرض النقود ن٣ (مليون دولار أمريكي)	البحرين	٢٥,٢٥٤,٥	٢٦,٥٧٩,٨	٢٧,٧٥٢,٩	٢٩,٨٣٩,٦	٣٠,٩٤٤,٧	٣١,٦٣٦,٢	٣١,٩٧٢,٩
	السعودية	٢٨٨,٠٩٩,٠	٣٢٦,٢٨٣,٠	٣٧١,٦٦٨,٠	٤١٢,٠٤٠,٠	٤٦١,١٦١,٠	٤٧٢,٨٧٩,٠	٤٧٦,٦٢٧,٠
	قطر	٧٢,٧٢٤,١	٨٥,١٥٥,٤	١٠٤,٦٨٤,٩	١٢٥,١٩٦,٤	١٣٨,٤٦٨,٤	١٤٣,٢٣٧,١	١٣٦,٦٨٩,٠
	الكويت	٩٠,٣٣٨,٦	١٠٠,٥٦٥,٦	١٠٦,٤٠٦,٥	١١٦,٦٤٦,٤	١١٦,٠٩٤,٨	١١٣,٩٩٩,٧	١١٦,٨٨٦,٨

جدول رقم ٩: المسح النقدي للجهاز المصرفي

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
صافي الأصول الأجنبية	البحرين	٥,٣٦٩	٤,٢٥٠	٤,٤٢٠	٤,١٠١	٦,٠٩٠	٢,١٢٧	٦١٢
	السعودية	٤٦٦,٦٥١	٥٧٠,٧٦٢	٦٨٣,٢٠١	٧٥٣,٠٨٨	٧٦٦,٧٥٣	٦٦٩,٠٤٥	٥٦٧,٤٨١
	قطر	١٧,٥٧٨	٤,٨٣٧	٦,٣٧٤	٢٩,٣٠٠	٣٤,٢٤٦	١٢,٩٦٣	١٦,٣٠٧-
	الكويت	٣٣,٤٦٢	٤١,٢٦٨	٤٩,١٨٢	٥٤,٥٩٢	٥٤,٥٤٧	٥١,٥٤٤	٥٥,٥١٦
صافي الأصول المحلية	البحرين	١٩,٨٨٥	٢٢,٣٣٠	٢٣,٣٣٢	٢٥,٧٣٨	٢٤,٨٥٥	٢٩,٥٠٩	٣١,٣٦١
	السعودية	١٧٨,٥٥٣-	٢٤٤,٤٧٩-	٣١١,٥٣٣-	٣٤١,٠٤٨-	٣٠٥,٥٩٢-	١٩٦,١٦٦-	٩٠,٨٥٤-
	قطر	٥٥,١٤٦	٨٠,٣١٩	٩٨,٣١١	٩٥,٨٩٦	١٠٤,٢٢٣	١٣٠,٢٧٤	١٥٢,٩٩٦
	الكويت	٥٦,٧٧٥	٥٩,٢٤٧	٥٧,٢٠٤	٦١,٨٥٤	٦١,٤٨٠	٦٢,٣٣٨	٦١,٣٥١
المطلوبات المحلية	البحرين	٤,٣٧٥	٥,٦٢٣	٦,٢٧٩	٨,٤٨٣	٩,٢١٨	١١,٦٩٨	١٤,٩٦٥
	السعودية	٢٣١,٩٨٨	٢٥٠,٠٦٧	٢٨٨,٣٢١	٣٢٤,٦٤٠	٣٦١,٣٧٦	٣٩٩,١٧٤	٤٣٥,٤٤٠
	قطر	٨٩,٧٨٢	١٢١,٨٠٧	١٤٩,٥٧٣	١٥٢,٠١٠	١٦٧,٥٧٩	٢٠٠,٨٠٢	٢٢٤,٣٤٨
	الكويت	٨٧,٨٩١	٩١,١٨٠	٨٩,٦٥٥	٩٥,٣٤٠	٩٦,٨٧٩	٩٩,٤٠٣	١٠٣,٩٧٢
صافي المطلوبات على الحكومة المركزية	البحرين	٣,٥٥٥-	٤,٣٤٥-	٤,٧١٤-	٥,٠١٦-	٤,٥٠٧-	٢,٨١٥-	١,٥١٦-
	السعودية	٢٤٨,٤٣٤-	٣٠٤,١١٥-	٣٩٣,١٣٤-	٤٢٤,٥١٠-	٤٠٢,٠١٩-	٢٨٧,٠٣٠-	١٨٥,٨٦٩-
	قطر	١٥,٣٤٣	٢٥,٠١٣	٢٨,٢٥٩	١٦,٦٧٢	٢٠,٠٠٢	٣٦,٣١٢	٥٤,٢٠٧
	الكويت	١٠,٠٧٥-	١٠,٠٩٥-	١٣,٥٦٦-	١٤,٨٤٣-	١٤,٨٢١-	١٦,٩٩١-	١٤,٢٧٤-
المطلوبات على القطاع الخاص	البحرين	١٧,٤٠٧	٢٠,٠١٥	٢١,٢٦١	٢٢,٦٥٧	٢١,٣٢٨	٢٢,٩٤٥	٢٣,٢٨٦
	السعودية	٢٠٦,٨٦٨	٢٢٨,٨٩٧	٢٦٦,٤٣٤	٢٩٩,٦٣٩	٣٣٤,٩٨٩	٣٦٥,٨٤٧	٣٧٤,٧٩٣
	قطر	٧٤,٤٣٩	٢١٢,٧٤٦	١٢١,٣١٤	١٣٥,٣٣٨	١٤٧,٥٧٧	١٦٤,٤٩٠	١٧٠,١٤٢
	الكويت	٩٧,٩٦٧	١٠١,٢٧٥	١٠٣,٢٢١	١١٠,١٨٣	١١١,٧٠٠	١١٦,٣٩٤	١١٨,٢٤٧
بنود أخرى (صافي)	البحرين	١,٨٩٧-	٣,٣٠٨-	٤,٢٠٧-	٥,٤٠٢-	٥,٦٩٠-	٥,١٣٥-	٦,٨٩٠-
	السعودية	١٣٦,٩٨٧-	١٦٩,٢٦٢-	١٨٤,٨٣٣-	٢١٦,١٧٧-	٢٣٨,٥٦٢-	٢٧٤,٩٨٣-	٢٧٩,٧٧٨-
	قطر	٣٤,٦٣٦-	٤١,٤٨٨-	٥١,٢٦٢-	٥٦,١١٤-	٦٣,٣٥٧-	٧٠,٥٢٧-	٧١,٣٥٣-
	الكويت	٣١,٦٩٩-	٣٢,٦٠٢-	٣٣,٣١٠-	٣٤,٥٨٠-	٣٦,٦٠٢-	٣٨,٠٥٨-	٤٣,١٥٥-

* في دولة الكويت يتم احتساب عرض النقد ن١ كمجموع النقد المتداول مضافاً إليه الودائع النقدية (حيث أن النقد المتداول يشمل النقد المتداول خارج البنوك والنقد لدى البنوك). أما في باقي الدول الأعضاء فإن عرض النقد ن١ يساوي النقد المتداول خارج البنوك بالإضافة إلى الودائع النقدية.
** في مملكة البحرين تشمل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية والأجنبية.
المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم ١٠: صافي الاصول الاجنبية

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الأصول الأجنبية - المصارف المركزية	البحرين	٤,٧٨٩	٤,٢٤٥	٤,٩٠٤	٥,٠٤٤	٥,٧٦٤	٤,٤٣٦	٢,١٧٧
	السعودية	٤٤٣,١٥٥	٥٣٦,٢٢٩	٦٤٨,٧١٠	٧١٨,٤٤٠	٧٢٦,٨٤٩	٦١١,٨٩٢	٥٣٣,٥٥٧
	قطر	٣١,٢١٢	١٦,٨٠٠	٣٣,١٥٨	٤٢,١٦٦	٤٣,١٠٣	٣٧,٢٤٣	٣١,٧٣٧
	الكويت	١٨,٧٠٦	٢٣,٠٧٤	٢٦,٠٦٨	٢٩,٢٤٩	٢٩,٣٦٠	٢٥,٧١٦	٢٩,٠٣٦
المطلوبات الأجنبية - المصارف المركزية	البحرين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	السعودية	٢,٧٤٩	١,٠٠٦	١,٠٩١	١,٦٩٥	٢,٥٨٥	٢,٩٩٠	٤,٩٣١
	قطر	٣٩٦	٤٠٠	٣٩٣	٣٩٩	٣٧٣	٣٦١	٣٤٧
	الكويت	٢٤١	٤٠	٢٢	١٨	٢٩	٨٢	٦٤٣
صافي الأصول الأجنبية - المصارف المركزية	البحرين	٤,٧٨٩	٤,٢٤٥	٤,٩٠٤	٥,٠٤٤	٥,٧٦٤	٤,٤٣٦	٢,١٧٧
	السعودية	٤٤٠,٤٠٦	٥٣٥,٢٢٣	٦٤٧,٦١٩	٧١٦,٧٤٥	٧٢٤,٢٦٤	٦٠٨,٩٠٢	٥٢٨,٦٢٦
	قطر	٣٠,٨١٦	١٦,٤٠٠	٣٣,٧٦٥	٤١,٧٦٧	٤٢,٧٣٠	٣٦,٨٨٢	٣١,٣٩٠
	الكويت	١٨,٤٦٥	٢٣,٠٣٤	٢٦,٠٤٦	٢٩,٢٣١	٢٩,٣٣١	٢٥,٦٣٤	٢٨,٣٩٤
الأصول الأجنبية - شركات الإيداع الأخرى	البحرين	٣٠,٥٩٣	٢٩,٩٩٥	٣١,٣٣٩	٣٤,٠٨٠	٣٨,٥٧٨	٣٨,٢٤١	٣٦,٨٧٤
	السعودية	٥١,٥٠٠	٥٥,٦٦٠	٥٦,٧٥٤	٥٦,١٨٤	٦٧,٠٩٧	٨٤,٤٥٦	٦٠,٢٢٤
	قطر	٢٥,٠٣٤	٣٢,٨١٣	٣٥,٢٩٨	٤٤,٨٦٦	٥٣,٩٨٧	٦١,٢٤٥	٧٥,٠٥٦
	الكويت	٢٥,٨٤٧	٢٩,٦٠٢	٣٣,٧٤٦	٣٦,١٤٦	٣٩,٨٩٣	٤١,٣٨٣	٤١,٣٧٧
المطلوبات الأجنبية - شركات الإيداع الأخرى	البحرين	٣٠,٠١٣	٢٩,٩٩٠	٣١,٨٢٣	٣٥,٠٢٣	٣٨,٢٥٣	٣٩,٢٢٩	٣٨,٤٣٨
	السعودية	٢٥,٢٥٥	٢٠,١٢٠	٢١,١٧٢	١٩,٨٤١	٢٤,٦٠٧	٢٤,٣١٢	٢١,٣٦٩
	قطر	٣٨,٢٧٢	٤٤,٣٧٧	٦١,٦٨٩	٥٧,٣٣٢	٦٢,٤٧١	٨٥,١٦٤	١٢٢,٧٥٣
	الكويت	١٠,٨٥١	١١,٣٦٨	١٠,٦١١	١٠,٧٨٥	١٤,٦٧٧	١٥,٤٧٢	١٤,٢٥٥
صافي الأصول الأجنبية - شركات الإيداع الاخرى	البحرين	٥٨٠	٥	٤٨٤-	٩٤٣-	٣٢٦	٩٨٨-	١,٥٦٥-
	السعودية	٢٦,٢٤٥	٣٥,٥٤٠	٣٥,٥٨٢	٣٦,٣٤٣	٤٢,٤٩٠	٦٠,١٤٤	٣٨,٨٥٥
	قطر	١٣,٢٣٨-	١١,٥٦٤-	٢٦,٣٩١-	١٢,٤٦٦-	٨,٤٨٤-	٢٣,٩١٩-	٤٧,٦٩٧-
	الكويت	١٤,٩٩٧	١٨,٢٣٤	٢٣,١٣٦	٢٥,٣٦١	٢٥,٢١٦	٢٥,٩١١	٢٧,١٢٢
صافي الأصول الأجنبية	البحرين	٥,٣٦٩	٤,٢٥٠	٤,٤٢٠	٤,١٠١	٦,٠٩٠	٣,٤٤٨	٦١٢
	السعودية	٤٦٦,٦٥١	٥٧٠,٧٦٢	٦٨٣,٢٠١	٧٥٣,٠٨٨	٧٦٦,٧٥٣	٦٦٩,٠٤٥	٥٦٧,٤٨١
	قطر	١٧,٥٧٨	٤,٨٣٧	٦,٣٧٤	٢٩,٣٠٠	٣٤,٢٤٦	١٢,٩٦٣	١٦,٣٠٧-
	الكويت	٣٣,٤٦٢	٤١,٢٦٨	٤٩,١٨٢	٥٤,٥٩٢	٥٤,٥٤٧	٥١,٥٤٤	٥٥,٥١٦

جدول رقم ١١: الميزانية المجمعة لشركات الإيداع الأخرى (باستثناء فروع البنوك المحلية في الخارج) -الأصول (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الاحتياطيات	البحرين	٣,٣٦٣	٢,٦٧٤	٣,٤٥٧	٣,٣٧٤	٤,١٩١	٣,١٤٨	٢,٧٠٩
	السعودية	٤٢,٤٨٣	٤٧,٧٨٠	٥٧,٩٨٨	٥٣,٤٣١	٥٦,٨٢٠	٣٨,٩٩٧	٦٣,١٢١
	قطر	٢٣,٤٧٧	٦,٥٦١	١٠,١٨٦	٩,٤٨٥	١١,٩٨٢	١٠,٢٨٤	١١,٧٨١
	الكويت	١٠,٥٣٨	١٢,٩٢٠	١٦,٥٦٩	٢٠,٠٣٣	٢٠,٩٤٦	١٦,٤٧٢	١٦,٠٧٥

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الأصول الأجنبية	البحرين	٣٠,٥٩٣	٢٩,٩٩٥	٣١,٣٣٩	٣٤,٠٨٠	٣٨,٥٧٨	٣٨,٢٤١	٣٦,٨٧٤
	السعودية	٥١,٥٠٠	٥٥,٦٦٠	٥٦,٧٥٤	٥٦,١٨٤	٦٧,٠٩٧	٨٤,٤٥٦	٦٠,٢٢٤
	قطر	٢٥,٠٣٤	٣٢,٨١٣	٣٥,٢٩٨	٤٤,٨٦٦	٥٣,٩٨٧	٦١,٢٤٥	٧٥,٠٥٦
	الكويت	٢٥,٨٤٧	٢٩,٦٠٢	٣٣,٧٤٦	٣٦,١٤٦	٣٩,٨٩٣	٤١,٣٨٣	٤١,٣٧٧
المطلوبات على الحكومة المركزية	البحرين	٤,٢٩٦	٥,٦٢٣	٦,٢٧٩	٨,٤٨٣	٩,٢١٨	١٠,٣٧٧	١٢,٣٣٠
	السعودية	٢٥,١٢٠	٢١,١٦٩	٢١,٨٨٧	٢٥,٠٠١	٢٦,٣٨٧	٣٣,٣٢٧	٦٠,٦٤٧
	قطر	٢٠,٦٠٥	٤٠,٠٥١	٤٥,١٣٥	٤٩,٩٤١	٤٥,٧٩٥	٥٣,١٣٢	٧٠,٥١٦
	الكويت	٦,٨٠٢	٦,٧٩٠	٥,٩٩١	٥,٣٢٣	٥,٢٣٧	٥,٢٠٨	١٠,٧٣٦
المطلوبات على مؤسسات غير مالية عامة	البحرين	٣٦٠	٤٦٣	٣٥٠	٣٩٣	٤٠٥	٢٤٥	٢٠١
	السعودية	٥١٩	٤٥٢	٧٣٠	٧٣١	٦٠١	٧٧٤	١,١٨٣
	قطر	١٨,٣٣٩	٢٩,٧٧٢	٤٥,٨٢٦	٥٠,٣٢٨	٤٦,٣٨١	٤٤,٣٥٧	٤٢,٦٣٥
	الكويت	-	-	-	-	-	-	-
المطلوبات على مؤسسات مالية اخرى	البحرين	١١,٣٦٠	١١,١٧١	١١,٧٤٤	٩,٠٠٣	٧,٩٠٨	٨,٤١٤	٩,٠٢٥
	السعودية	٥,٠٥٨	٥,٤٨٩	٨,٢٧٠	٨,١٧٨	٦,٩٧٤	١٢,٧٣١	١٥,٤٧٠
	قطر	٠	٠	٣,١٥٥	٢,٦٤٦	٣,٢٥٧	٣,٣٧٧	٤,٤٤٧
	الكويت	٨,٢٣٦	٩,١١٤	٧,٩١٠	٧,٧٥١	٦,٧٢٦	٦,٤٨٦	٦,١٨٦
المطلوبات على مؤسسات غير مالية اخرى	البحرين	٥,٦٧٤	٥,٨٨٨	٦,٤٦٠	٦,٧٥٣	٧,٨٨٢	٨,٥٨٨	٨,٥٠٥
	السعودية	٢٠٦,٨٦٨	٢٢٨,٨٩٧	٢٦٦,٤٣٤	٢٩٩,٦٣٩	٣٣٤,٩٨٩	٣٦٥,٨٤٧	٣٧٤,٨٠١
	قطر	٣٦,٨٤٨	٤٣,٨٣٢	٣٩,٨٠٨	٤٣,٣٤٧	٥٣,٣٧٩	٦٣,٥١٥	٦٨,٦٤٤
	الكويت	٨٩,٧٣١	٩٢,١٦١	٩٥,٣١١	١٠٢,٤٣٢	١٠٤,٩٧٥	١٠٩,٩٠٨	١١٢,٠٦١
المطلوبات الأخرى على قطاع المقيمين	البحرين	٧,٧٤٣	٩,٥٢٥	١٠,٠٠٧	١٠,٩٨٠	٩,٤٢٥	١٠,٥١٣	١١,١٣٤
	السعودية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	قطر	١٩,٢٥١	٢٣,١٩٠	٣٢,٥٢٤	٣٩,٠١٧	٤٤,٥٦٠	٥٣,٢٤١	٥٤,٤١٦
	الكويت	٣,٢٨٠	٣,٧٣٥	٣,١٧١	٤,٤٧٧	٦,٠٨٨	٨,٥٧٣	٤,٧٥٦
أصول اخرى	البحرين	٢,٠٦٣	٢,٠٤١	٢,٠٧٧	٢,٢٤٨	٢,٤٠٢	٢,٦٦٠	٢,٢٣٧
	السعودية	٤٥,٨٥٦	٥٢,٤٠٣	٥٠,٣٧٥	٦١,٧١٢	٧٥,٨٢٠	٥٢,٨٧٣	٢٦,٢٥١
	قطر	١٢,٣٤٦	١٤,٥٢٣	١٢,٤١٧	١٠,٣٩٠	١٦,٦٩٥	١٦,٥٤٤	١٩,٤١١
	الكويت	٢,٩٠٥	٣,٣٠١	٤,٩٨٩	٦,٢٤٦	٥,٤٢٢	٥,٢١٦	٦,٢٣٨
إجمالي الأصول	البحرين	٦٥,٤٥٣	٦٧,٣٨١	٧١,٧١٢	٧٥,٣١٤	٨٠,٠٠٩	٨٢,١٨٧	٨٣,٠١٥
	السعودية	٣٧٧,٤٠٥	٤١١,٨٤٩	٤٦٢,٤٣٨	٥٠٤,٨٧٦	٥٦٨,٦٨٧	٥٨٩,٠٠٥	٦٠١,٦٩٧
	قطر	١٥٥,٩٠٢	١٩٠,٧٤٢	٢٢٤,٣٥٠	٢٥٠,٠٢٠	٢٧٦,٠٣٦	٣٠٥,٦٩٥	٣٤٦,٩٠٦
	الكويت	١٤٧,٣٣٨	١٥٨,٦٢٤	١٦٧,٦٨٧	١٨٢,٤٠٨	١٨٩,٣٨٦	١٩٣,٢٤٦	١٩٧,٤٣٥
إجمالي الأصول / الناتج المحلي	البحرين	٢٥٥	٢٣٤	٢٣٣	٢٣١	٢٤٠	٢٦٤	٢٦١
	السعودية	٧١	٦١	٦٣	٦٨	٧٥	٩٠	٩٣
	قطر	١٢٥	١١٤	١٢٠	١٢٦	١٣٤	١٨٦	٢٢٨
	الكويت	١٢٨	١٠٣	٩٦	١٠٥	١١٦	١٦٩	١٧٨

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم ١٢ : الميزانية الموحدة لشركات الإيداع الاخرى (باستثناء فروع البنوك المحلية في الخارج) - المطلوبات (مليون دولار امريكي)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
ودائع تحت الطلب المدرجة في عرض النقود بمفهومه الواسع	البحرين	٥,١٩٨	٥,٩٤٣	٥,٨٢٤	٦,٢٠٩	٦,٩٢٠	٧,٣٦٥	٧,٣٩٥
	السعودية	١٤١,٣٥٣	١٧٠,٩٤٨	٢٠١,٠٥٩	٢٢٨,٦٠٨	٢٦٣,٧٨٠	٢٦٠,٣٢٨	٢٥٩,٧٥٨
	قطر	١٧,٠٩٩	٢٠,٥٥٩	٢٢,٧٤١	٢٦,٥٧٣	٣١,٣٠١	٣١,٨٣٨	٣١,٩٧٨
	الكويت	١٥,٣٤٤	١٩,٢٤٠	٢٣,٢٣٨	٢٦,٥٨٦	٢٧,٧٠٧	٢٦,٠٣٤	٢٦,٤٨٩
ودائع الادخار وودائع لأجل وودائع العملة الاجنبية المدرجة في عرض النقود بمفهومه الواسع	البحرين	١٤,٥٨٢	١٤,٣٤٦	١٥,٤٠٠	١٦,٩٢٤	١٧,٧١٤	١٧,٩٤٨	١٨,٢٢٣
	السعودية	١٢١,٢٧٤	١٢٣,٣٥٤	١٣٥,١٠٤	١٤٥,٢٥٣	١٥٦,٣٧٥	١٦٧,٦١٠	١٧١,٤٤٤
	قطر	٥٣,٩٥٠	٦٢,٦٧٠	٧٩,٧٠٢	٩٦,٠٩٤	١٠٤,٣٣٢	١٠٨,٣٦٨	١٠١,٤٢٨
	الكويت	٧١,٣٠٩	٧٦,٩٣٩	٧٨,٣٠٣	٨٤,٦١٢	٨٣,٢٢٢	٨٢,٩١٥	٨٥,٠٠٢
ودائع الحكومة المركزية	البحرين	٤,٣٢٩	٤,٧٤١	٥,٢٣٤	٥,٢٥٣	٤,٩٩٨	٤,٩٢٥	٤,٩١٧
	السعودية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	قطر	٥,٠٧٩	١١,٢١٦	١٢,٢١٠	١٨,٧٦٢	١٦,٢٧٨	١٤,٦٣٧	١٥,٩٤٩
	الكويت	١٤,٩٨٠	١٤,٤٢٩	١٧,٦٢٦	١٧,٩١٦	١٨,٠٥٣	١٩,٣٨٣	٢١,٨١٧
المطلوبات الأجنبية	البحرين	٣٠,٠١٣	٢٩,٩٩٠	٣١,٨٢٣	٣٥,٠٢٣	٣٨,٢٥٣	٣٩,٢٢٩	٣٨,٤٣٨
	السعودية	٢٥,٢٥٥	٢٠,١٢٠	٢١,١٧٢	١٩,٨٤١	٢٤,٦٠٧	٢٤,٣١٢	٢١,٣٦٩
	قطر	٣٨,٢٧٢	٤٤,٣٧٧	٦١,٦٨٩	٥٧,٣٣٢	٦٢,٤٧١	٨٥,١٦٤	١٢٢,٧٥٣
	الكويت	١٠,٨٥١	١١,٣٦٨	١٠,٦١١	١٠,٧٨٥	١٤,٦٧٧	١٥,٤٧٢	١٤,٢٥٥
رأس المال والاحتياطات	البحرين	٤,٦٩٠	٥,١١٥	٥,٤٠٧	٥,٨٩٥	٦,٥١٠	٦,٨٨٣	٧,٥٠٥
	السعودية	٥٤,٤٣٩	٥٨,٩٤٩	٦٤,٨٠١	٦٩,٧٤٦	٧٦,٨٧٢	٨٣,٦٣٩	٩٠,٤٦٩
	قطر	١٧,٢٥١	٢٤,١٠٦	٢٨,١٤٨	٣٠,٤٧٦	٣٢,٤٤٠	٣٤,١٥٣	٣٧,١٢٧
	الكويت	٢١,١٤١	٢٢,٥٤٤	٢٣,٤٥٠	٢٥,٤٣٨	٢٥,٧٠٣	٢٥,٦٩٤	٢٦,٣٨٩
المطلوبات الأخرى	البحرين	٦,٦٤١	٧,٢٤٤	٨,٠٢٤	٦,٠١٠	٥,٦١٥	٥,٨٣٧	٦,٥٣٥
	السعودية	٣٥,٠٨٥	٣٨,٤٧٨	٤٠,٣٠٣	٤١,٤٢٧	٤٧,٠٥٤	٥٣,١١٥	٥٨,٦٥٧
	قطر	٢٤,٢٥١	٢٧,٨١٥	١٩,٨٦٠	٢٠,٧٨٢	٢٩,٢١٤	٣١,٥٣٤	٣٧,٦٧١
	الكويت	١٣,٧١٥	١٤,١٠٤	١٤,٤٦١	١٧,٠٧٢	٢٠,٠٢٤	٢٣,٧٤٨	٢٣,٤٨٢
إجمالي المطلوبات	البحرين	٦٥,٤٥٣	٦٧,٣٨١	٧١,٧١٢	٧٥,٣١٤	٨٠,٠٠٩	٨٢,١٨٧	٨٣,٠١٥
	السعودية	٣٧٧,٤٠٥	٤١١,٨٤٩	٤٦٢,٤٣٨	٥٠٤,٨٧٦	٥٦٨,٦٨٧	٥٨٩,٠٠٥	٦٠١,٦٩٧
	قطر	١٥٥,٩٠٢	١٩٠,٧٤٢	٢٢٤,٣٥٠	٢٥٠,٠٢٠	٢٧٦,٠٣٦	٣٠٥,٦٩٥	٣٤٦,٩٠٦
	الكويت	١٤٧,٣٣٨	١٥٨,٦٢٤	١٦٧,٦٨٧	١٨٢,٤٠٨	١٨٩,٣٨٦	١٩٣,٢٤٦	١٩٧,٤٣٥

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم ١٣: أسعار الصرف (العملة مقابل الدولار الامريكي)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
سعر الصرف الرسمي لنهاية الفترة	البحرين	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦
	السعودية	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠
	قطر	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠
	الكويت	٠,٢٨١	٠,٢٧٨	٠,٢٨١	٠,٢٨٢	٠,٢٩٣	٠,٣٠٣	٠,٣٠٦
متوسط سعر الصرف الرسمي للفترة	البحرين	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦	٠,٣٧٦
	السعودية	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠	٣,٧٥٠
	قطر	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠	٣,٦٤٠
	الكويت	٠,٢٨٧	٠,٢٧٦	٠,٢٨٠	٠,٢٨٤	٠,٢٨٤	٠,٣٠١	٠,٣٠٢
سعر الصرف الفعلي الأسمي (٢٠٠٧ = ١٠٠)	البحرين	٩٩,٨٤٩	٩٥,٩٥١	٩٩,٦٤١	١٠٢,٥٧٨	١٠٥,٠٥٩	١١٧,٣٥٣	١١٩,٨٤٣
	السعودية	١٠٠,٣٩٠	٩٦,٨٣٨	٩٩,٨٤١	١٠١,٤٠٧	١٠٣,٦٣٥	١١٤,٣٢٣	١١٧,٢٢٣
	قطر	١٠٠,٤٢٨	٩٦,٨٥٣	٩٩,٧٠٥	١٠١,١٧٢	١٠٢,٣٨٤	١١١,٥٣٥	١١٣,٥٥٦
	الكويت	٩٩,٢٥٦	٩٨,٨٦٣	٩٧,٤٤٢	٩٦,٨٠٢	٩٥,٥٤٤	٩٢,٩١٤	٩١,٦٤٦

جدول رقم ١٤: أسعار الفائدة في السوق النقدية (نسبة مئوية)

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
سعر الفائدة بين المصارف (ليلة واحدة)	البحرين	٠,٥٠٨	٠,٥٠٠	٠,٤٨٣	٠,٤٦٣	٠,٤٥٠	٠,٧٠٠	٠,٩٢٥
	السعودية	-	-	-	-	-	-	-
	قطر	١,٧٠٤	٠,٧٣٨	٠,٧٧٢	٠,٨٥٢	٠,٧٣١	٠,٨٩٤	١,١٥٨
	الكويت	٠,٤٥٦	٠,٤٢٩	٠,٣٦٢	٠,٣٢٥	٠,٤١٣	٠,٤١٣	٠,٤٨٠
سعر الفائدة بين المصارف (أسبوع)	البحرين	٠,٦٦٧	٠,٦٠٠	٠,٥٧٥	٠,٥٥٠	٠,٥٥٠	٠,٨٢٥	١,٠٧٥
	السعودية	-	-	-	-	-	-	-
	قطر	١,٧٩٦	٠,٨٣٠	٠,٧٠١	٠,٩٣٠	٠,٨٠١	١,٢٠٨	١,١٩٧
	الكويت	٠,٥٢٣	٠,٤٩٢	٠,٤١٥	٠,٣٨٥	٠,٥٧٥	٠,٦٠٠	٠,٧٢٢
سعر الفائدة بين المصارف (لمدة شهر)	البحرين	١,٠٠٠	٠,٨٥٠	٠,٨٤٣	٠,٨٠٠	٠,٧٥٠	١,٢٠٠	١,٦٠٠
	السعودية	٠,٣٣٧	٠,٣٧٠	٠,٦٠١	٠,٦٣٥	٠,٦٣٠	٠,٦٢٨	١,٨١٦
	قطر	١,٦٦٧	٠,٦٩٩	٠,٨٩٥	٠,٩٠٠	٠,٨٢٠	١,٥٩٥	١,٥٢٥
	الكويت	٠,٧٥٠	٠,٧٠٦	٠,٥٨٤	٠,٤٩٣	٠,٨٥٩	٠,٩٠٦	١,١٦٦
سعر الفائدة بين المصارف (لمدة ثلاثة شهور)	البحرين	١,٢٤٢	١,٢٥٨	١,١٨٢	١,١٥٠	١,٠٠٠	١,٦٢٥	٢,١٠٠
	السعودية	٠,٧٣٦	٠,٦٩٤	٠,٩١٦	٠,٩٥٣	٠,٩٣٦	٠,٨٨٠	٢,٠٦٦
	قطر	١,٩٥٠	١,١٥٢	١,٠٦٥	١,٠٢٢	٠,٩٩٧	١,٣٠٥	١,٩٠٠
	الكويت	٠,٩٩١	٠,٩٣٧	٠,٨٠٩	٠,٦٤٤	١,٠٤٢	١,١٤٦	١,٤٥٢

* أعدت من قبل المجلس النقدي الخليجي
المصدر: البنوك المركزية الوطنية

جدول رقم ١٥: المؤشرات الاقتصادية للقطاع المصرفي

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
المؤشر العام لسوق الأوراق المالية	البحرين	١,٤٣٢,٣	١,١٤٣,٧	١,٠٦٥,٦	١,٢٤٨,٩	١,٤٢٦,٦	١,٢١٥,٩	١,٢٢٠,٥
	السعودية	٦,٦٢٠,٨	٦,٤١٧,٧	٦,٨٠١,٢	٨,٥٣٥,٦	٨,٣٣٣,٣	٦,٩١١,٨	٧,٢١٠,٤
	قطر	٨,٦٨٢,٠	٨,٧٧٩,٠	٨,٣٥٨,٩	١٠,٣٧٩,٦	١٢,٢٨٥,٨	١٠,٤٢٩,٤	١٠,٤٣٦,٨
	الكويت	٦,٩٥٥,٥	٥,٨١٤,٢	٥,٩٣٤,٣	٧,٥٤٩,٥	٦,٥٣٥,٧	٥,٦١٥,١	٥,٧٤٨,١
المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (نسبة التغير)	البحرين		-٠,٢	-٠,١	٠,٢	٠,١	-٠,١	٠,٠
	السعودية		-٠,٠	٠,١	٠,٣	-٠,٠	-٠,٢	٠,٠
	قطر		٠,٠	-٠,٠	٠,٢	٠,٢	-٠,٢	٠,٠
	الكويت		-٠,٢	٠,٠	٠,٣	-٠,١	-٠,١	٠,٠
نسبة القروض المتعثرة (NPLs)	البحرين	-	-	٧,٢	٦,٢	٥,٦	٥,٣	٥,٩
	السعودية	٣,٠	٢,٢	١,٧	١,٣	١,١	١,٢	١,٤
	قطر	٢,٠	١,٧	١,٧	١,٩	١,٧	١,٦	١,٣
	الكويت	٨,٩	٧,٣	٥,٢	٣,٦	٢,٩	٢,٤	٢,٢

المصدر: البنوك المركزية الوطنية

المجلس النقدي الخليجي
Gulf Monetary Council

www.gmco.int